









Princeton University Library



32101 072239682







al-Sabzawāri, 'Abd al-A'la

# الحجرات العظمى

في شرح  
al-Hujjah fi  
sharh al-Urwah

# العروة الوثقى

من تقريرات بحث الاستاذ المعظم آية الله

السيد العلامة الموسوي  
السيد جعفر

مد ظله

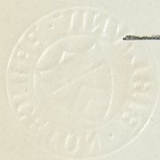
تأليف

جلال الدين الموسوي الجعفي

( جزء الخمس )

مطبعة النعمان - النجف الاشرف ( انترتايب )

١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م





2276  
.15  
.895





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الإهداء

نهدي هذه الذرة اليسيرة ونرفعها بأيدينا الخاطئة القصيرة الى ساحة سماحة السيد الأعظم ومفخر أولاد آدم موعود الأنبياء ومدعو العقلاء منقذ البشر من المهالك والخطر خاتم الأوصياء ونور أبصار الورى وقرّة عين سيد

الأولاد  
الحسين بن علي

الأنبياء شمس الحقيقة في افق الاستتار والغيبية

وقاه الله تعالى من الشر وروحاه وجعلنا من كل مكروه فداه ابن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين أخي الحسن إنا علي ابن أبي طالب صلوات الله عليهم أجمعين ♦

ثم نقول بلساني الحال والمقال يا أيها العزيز مستنا وأهلنا الضر وجئنا ببضاعةٍ مزجات فأوف لنا الكيل وتصدق علينا إن الله يجزي المتصدقين ♦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



التقريظ

بسم الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين  
 ان من اعظم نعمنا ما جعل لنا في هذا العلم نوراً يضيء في  
 فسطح عمرنا ويغرس في قلوبنا حباً يورثنا به  
 فقط الحامد الذي هو على علمه السلام في شدة الغناء  
 ولا يفتخر بما لا يرضى من الراد من رسله  
 السنية والشيعة المعتمدة في الاسلام الحلي  
 الذي هو الميراث الميراثي الذي دانت تاسد امة  
 فضله ما نقى العبد القاصر من ادران دماغه  
 البراهمة للطبع والنشر فراه في تعاقب افراحه  
 ذكراً ونظراً في عمل نظرة القبول والاعطاء  
 جمع ما هو المأمول والمستدل عبد الاعلى المودع  
 الزوارى

شوال المكرم ١٣٨٢





## مقدمة المؤلف

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي قرن رسوله الأعظم وذريته بذاته الأقدس فقال جل جلاله واعلموا انما غنمتم من شيءٍ فأن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيءٍ قدير (١) ♦

والصلوة والسلام على سيد الأنبياء محمد صلى الله عليه وآله سادات الأوصياء ♦ واللعنة على أعدائهم أجمعين الى يوم الدين ♦

وبعد : - فيقول العبد الفقير جلال الدين الموسوي وفقه الله تعالى لمراضيه وجعل مستقبل أمره خيراً من ماضيه خلف المرحوم المبرور العلامة السيد ابراهيم الموسوي الحيدري اليزدي رضوان الله تعالى عليه ♦

هذا بعض ما استفدناه فيما يتعلق بمباحث الخمس والأنفال من أبحاث سيدنا الاستاذ الفقيه الورع والمحقق في فقه أهل البيت عليهم السلام آية الله العظمى الحاج سيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري أدام الله تعالى ظله الشريف في شهر الله الأعظم من شهور سنة الألف وثلاثمائة واثنين وثمانين



من الهجرة النبوية على مهاجرها آلاف التحية وكان بحثه الشريف بترتيب كتاب الخمس من العروة الوثقى لأعظم الفقهاء والمحققين قدس الله تعالى سره بنحو الشرح والمزج مع ذكر تمام المتن في صدر الصفحة حفظاً على عدم التصرف فيه ثم ذكر تمامه غالباً أيضاً ممزوجاً بالشرح وإن كان قد يستغنى عن ذكر التمام •

ولكن دعائي الى ذلك إنه قد يكون بمنزلة التلخيص لما مر من الشرح أو بمنزلة المقدمة لما يأتي منه وإن لم يكن فيه احدى الجهتين بينت محصولة والمرجو من الله تعالى بحق من استجير في الملمات بحرمة وفي النائبات بحريمه صلوات الله وسلامه عليه أن ينتفع به المحصلين وان يجعله من ذخائر يوم الدين •

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الخمس وهو من الفرائض : - وقد جعلها الله تعالى لمحمد صلى الله عليه وآله وذريته عوضاً عن الزكوة إكراماً لهم ومن منع منه درهماً أو أقل كان مندرجاً في الظالمين لهم والغاصبين لحقهم بل من كان مستحلاً لذلك كان من الكافرين •

ففي الخبر عن أبي بصير قال قلت لأبي جعفر عليه السلام ما أيسر ما يدخل به العبد النار قال (ع) من أكل من مال اليتيم درهماً ونحن اليتيم • وعن الصادق عليه السلام إن الله لا إله إلا هو حيث حرم علينا الصدقة أنزل لنا الخمس فالصدقة علينا حرام والخمس لنا فريضة والكرامة لنا حلال • وعن أبي جعفر عليه السلام لا يحل لأحد أن يشتري من الخمس شيئاً حتى يصل إلينا حقنا •

وعن أبي عبد الله عليه السلام لا يعذر عبد اشتري من الخمس شيئاً أن يقول يا رب اشتريته بمالي حتى يأذن له أهل الخمس •

---

فنقول ومن الله الاستعانة : - ( الخمس ) وفيه جهات من البحث الأولي المعروف أنه حق مالي أصلي " لبني هاشم في أموال خاصة ويعضده اطلاق الحق عليه في عرف المتشعبة أيضاً •

ولكن المحتملات أربعة : - الأول أن يكون حكماً تكليفاً محضاً يستتبعه



الوضع وينفيه ظواهر الأدلة وكلمات الأجلة : - الثاني أن يكون وضعياً ثابتاً في الذمة يستتبعه التكليف - والظاهر تسالم الأصحاب قدست أسرارهم على انه ليس أولاً وبالذات من الحقوق الثابتة في الذمة مثل الدية والفدية والكفارات ونحوها بل الظاهر اتفاقهم على تقدمه على الدين اذا قصرت التركة وكان عين ما تعلق به الخمس باقياً كما تسالموا ظاهراً على سقوطه بتلف المتعلق من غير تفريط الى غير ذلك مما يكشف عن أنه أولاً وبالذات حق عيني خارجي وهو الاحتمال الثالث - أو يكون من الملك الخارجي في العين وهو الاحتمال الرابع - هذا - ولكن المتبع هو الدليل وأنه هل يدل على أنه حق في العين أو ملك لأرباب الخمس فيه ♦

ولابد أولاً من بيان الأدلة - ثم بيان محصولها المستفاد منها - ♦  
 فنقول أنها على أقسام - الأول ما يشتمل على كلمة ( اللام ) المدعى ظهورها في الملكية كقوله تعالى « واعلموا إنما غنمتم من شيءٍ فأن لله خمسه » ♦  
 وفيه أن مفادها الاختصاص بلا أشكال ملكياً كان أو حقياً أو مصرفياً أو لاضافة خاصة وظهورها في خصوص الأول يحتاج الى قرينة وهي مفقودة لو لم نقل بقيامها على أنها في مقام بيان جهة الاختصاص والمصرفية فقط ♦  
 وهكذا الأخبار المشتملة على كلمة ( اللام ) مثل قول الصادق عليه السلام في خبر ابن سنان على كل امرءٍ غنمٍ أو اكتسب الخمس مما أصاب لفاطمة عليها السلام ولمن يلي أمرها من بعدها من ذريتها الحجج على الناس فذاك لهم خاصة يضعونه حيث شاؤا وحرّم عليهم الصدقة حتى الخياط ليخيط قميصاً بخمسة دوانيق فلنا منه دائق إلا من أحلناه من شيعتنا لتطيب لهم به الولادة

انه ليس من شيء عند الله يوم القيامة أعظم من الزنا انه ليقوم صاحب  
 الخمس فيقول يا رب سل هؤلاء بما ابيحوا - الحديث (٢) ♦  
 ان قلت ان أكمل أفراد الاختصاص هو الملكية فاطلاق مثل هذه الأدلة  
 المشتبهة على كلمة (اللام) منصرف اليه فيستفاد منها أن الخمس ملك لصاحبه  
 في المتعلق فيكون شريكاً فيه بالشركة العينية الخارجية ♦  
 قلت كون الأكملية موجبة للانصراف الى الأكمل في المحاورات العرفية  
 خصوصاً مع كثرة الاستعمال في غيره مشكل بل ممنوع ♦  
 الثاني ما يشتمل على كلمة (من) كما في جملة من الأخبار - منها قول  
 العبد الصالح عليه السلام في خبر حماد بن عيسى - الخمس من خمسة أشياء  
 من الغنائم ومن الغوص والكنوز ومن المعادن والملاحاة - الحديث (٣) ♦  
 ونحوه غيره - فيمكن أن تكون كلمة (من) في هذه الأخبار بمعنى  
 (على) نحو قوله تعالى « نصرناه من القوم الذين الخ » أو بمعنى (في)  
 نحو قوله تعالى « واذا نودي للصلاة من يوم الجمعة الخ » أو لمجرد المنشأية  
 يعني أن منشأ تحقق الخمس هذه الامور وأن هذه الامور بمنزلة المادة  
 للخمس كما يقال معاش الفقراء من الصدقات مثلاً ♦  
 ويؤيد ذلك بل يدل عليه قول علي بن ابي طالب عليه السلام - والخمس  
 يخرج من أربعة وجوه من الغنائم التي يصيبها المسلمون من المشركين ومن

(٢) وسائل الخمس باب ٨ - حديث (٨) ♦

(٣) وسائل الخمس باب ٣ - حديث (٤) ♦



المعادن ومن الكنوز ومن الغوص - الحديث (٤) ♦  
وهذه الأخبار مجملة من جهة، أنه حق أو ملك وبينها ما يستفاد من  
الأخبار الآخر أو من قرائن أخرى ♦

الثالث ما يشتمل على لفظه ( على ) وهو على قسمين منها ما يكون  
مدخول كلمة الاستعلاء متعلق الخمس مثل خبر ابن ابي عمير - الخمس على  
خمسة أشياء الكنوز والمعادن والغوص والغنيمة ونسى ابن ابي عمير  
الخامسة - الحديث (٥) ♦

ومنها ما يكون مدخولها المكلف مثل خبر عبدالله ابن سنان قال قال  
أبو عبدالله عليه السلام على كل امرءٍ غنمٍ أو اكتسب الخمس مما أصاب  
لفاطمة عليها السلام ولمن يلي أمرها من بعدها من ذريتها - الحديث (٦) ♦  
والأخير ظاهر في اشتغال العهدة والالزام الذمي كظهور الأول في التعلق  
بالعين مع قصوره عن بيان كيفية التعلق لو لم نقل بظهوره في أنه من قبيل  
الحق لا الملكية كما لا يخفى ♦

وحينئذٍ فيجمع بينهما بحمل الثاني على بيان الحكم التكليفي والأول  
على الوضعي ♦

الرابع ما يشتمل على كلمة ( في ) مثل موثقة سماعة سئلت أبا الحسن

♦ (٤) وسائل الخمس باب ٣ الحديث (١٢)

♦ (٥) وسائل الخمس باب ٣ الحديث (٣)

♦ (٦) وسائل الخمس باب ٨ الحديث (٨)

عليه السلام عن الخمس فقال عليه السلام في كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير - الحديث (٧) ♦

وعن محمد بن مسلم سئلت أبا جعفر عليه السلام عن الملاحاة فقال وما الملاحاة فقال أرض سبخة مالحة يجتمع فيه الماء فيصير ملحاً فقال هذا المعدن فيه الخمس فقلت والكبريت والنفط يخرج من الأرض قال - فقال هذا وأشباهه فيه الخمس - الحديث (٨) ♦

ولفظه ( في ) يحتمل أن تكون للظرفية كما تستعمل فيها كثيراً ولكن مطروفاً مردد بين الحق والملك ولا بد أن يستظهر ذلك من الخارج ♦  
ويحتمل أن يكون بمعنى ( على ) كما في قوله تعالى « ولأصلبناكم في جذوع النخل » فتكون هذه الأخبار مثل القسم الثالث الدالة على مجرد الالتزام الوضعي بالنسبة إلى المتعلق في الجملة ♦

( ولكنه مردد بين الحقية والملكية ) ويحتمل أن تكون بمعنى السببية كما في قول الصادق عليه السلام في الموثق في قتل الخطاء مائة من الإبل أو ألف من الغنم أو عشرة آلاف درهم أو الف دينار - الحديث (٩) ♦

الخامس ما يشتمل على لفظه ( الحق ) كما في جملة من الأخبار - منها خبر محمد بن زيد قال قدم قوم من خراسان على أبي الحسن الرضا عليه السلام

(٧) وسائل الخمس باب ٨ حديث (٦) ♦

(٨) وسائل الخمس باب ٣ حديث (٤) ♦

(٩) وسائل الديات باب ١ حديث (٨) ♦



فسألوه أن يجعلهم في حل من الخمس فقال : — ما امحل هذا تمحضونا المودة  
بألسنتكم وتزوون عنا حقاً جعله الله لنا وجعلنا له وهو الخمس ، لا نجعل ،  
لأحدٍ منكم في حل (١٠) ♦

وعن أبي بصير عن مولانا الباقر عليه السلام في حديث : — ولا يحل  
لأحدٍ أن يشتري من الخمس شيئاً حتى يصل إلينا نصيبنا (١١) وفي صحيح  
الفضلاء أنهم قالوا له ما حق الامام في أموال الناس قال الفىء والأنفال  
والخمس الحديث (١) ♦

ويدل عليه أيضاً جملة من الأخبار الآتية في الجهة الثانية المشتمة على  
لفظ الحق ♦ والظاهر صحة اطلاق الحق على الملك أيضاً عرفاً كما يقال ان  
لأحد الشريكين حق في المال المشترك مثلاً كما يصح الاطلاق على ما يقابله  
بل هو الشائع عرفاً ♦ ومثل هذه الأخبار لا ظهور لها في الملكية ان لم نقل  
بالخلاف لكثرة استعمال الحق في مقابل الملك كما لا يخفى ♦

السادس — ما يشتمل على لفظة ( المال ) كخبر محمد بن زيد الطبري  
قال كتب رجل من تجار فارس من بعض موالي أبي الحسن الرضا عليه السلام

- ♦ (١٠) وسائل أبواب خمس الأنفال باب ٣ حديث (٣)
- ♦ (١١) وسائل أبواب خمس الأنفال باب ٣ حديث (٩)
- ♦ (١) وسائل أبواب خمس الأنفال باب ١ حديث (٣٣)

يسئله الاذن في الخمس فكتب اليه •  
 بسم الله الرحمن الرحيم - ان الله واسع كريم ضمن على العمل الثواب  
 وعلى الضيق الهم لا يحل مال إلا من وجه أحله الله - الحديث (١٢) •  
 والظاهر ان بين المال والملك عموم من وجه كما ان الظاهر صحة اطلاق  
 المال على الحق القابل للنقل والانتقال بعوض فمن مثل هذا الخبر أيضاً لا يمكن  
 استفادة ان الخمس ملك لأربابه بل لفظة المال اعم منه •

السابع - ما اشتمل على لفظة ( الخمس ) كقول مولانا الصادق عليه  
 السلام ان الله لا اله الا هو لما حرم علينا الصدقة انزل لنا الخمس فالصدقة  
 علينا حرام والخمس لنا فريضة والكرامة لنا حلال - الحديث (١٣) ونحوه  
 غيره •

او ما اشتمل على قوله عليه السلام ( فان لنا خمسه ) •  
 ففي المقنعة عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال كل شيءٍ قوتل  
 عليه على شهادة ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله (ص) فان لنا خمسه  
 ولا يحل لأحد أن يشتري من الخمس شيئاً حتى يصل الينا نصيبنا الحديث (١٤) •  
 ولا ريب في ظهور هذه الكلمة سواء كانت مضافة الى الضمير أو لا في الكسر  
 المعهود واما ان هذا الكسر من حيث الملكية أو من جهة كونه متعلق الحق

- (١٢) وسائل أبواب خمس الانتقال باب ٣ حديث (٣)
- (١٣) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ١ حديث (١)
- (١٤) وسائل أبواب خمس الانتقال باب ٣ حديث (٩)



أو من جهة تشريع مورده ♦

وبعبارة اخرى هذا الكسر حقي أو ملكي أو من جهة تحديد الاعطاء وتشريعه فلا ظهور له في شيءٍ منها خصوصاً بقريئة سائر ما ورد في الباب ♦  
فتلخص مما مر انه ليس في أخبار الباب ما يكون ظاهراً في ان الخمس ملك لأربابه وهم شركاء مع المالك في ملكه الذي تعلق به الخمس ♦  
نعم لا اشكال في دلالة مجموع الأدلة بعد رد بعضها الى بعض ان ثبوت الحق في العين هو المتيقن من مدلولها بخلاف الملك المشكوك إرادته منها فلا يصح التمسك بالاطلاق لاثباته ♦

مع ان الحقية والملكية من صغيريات الأقل والاكثر عرفاً كما سيأتي من ان الفرق بينهما بالشدة والضعف اذ الملك هو السلطنة الشديدة بخلاف الحق فمقتضى الأصل العملي أيضاً هو عدم تحقق الملكية في مورد الشك في تحققها ♦  
ومما يؤيد عدم تحقق الملكية في المقام التأمل في ان التبرعات والصدقات مطلقاً مما لا تتحقق الملكية فيها الا بالقبض بل وكذا مندور التصدق به وكذا الهدى المتعين للذبح لا يخرج عن ملك مالكة بمجرد ذلك ♦

ان قلت ان بعض أخبار الخمس مشتمل على الانفال أيضاً وهي ملك للامام عليه السلام فقريئة المقابلة يحكم بملكية الخمس لاربابه كملكية الانفال للامام عليه السلام ♦

قلت ظهور أدلة الانفال في الاختصاص به عليه السلام لا ريب فيه ولا كلام واما الملكية قبل الأخذ والاستيلاء عليه فمحتاجة الى التأمل

خصوصاً بالنسبة الى صفايا الملوك ونحوها مما يكون غيره عليه السلام مستولياً عليه فعلاً بحسب الظاهر ويكون تحت ملكيته الظاهرية بخلاف مثل سيف البحار ورؤس الجبال وبطون الأودية مما لا يدل لاحد عليها فعلاً فيكون ملكاً له عليه السلام لانها في حكم المأخوذ - هذا .

ولقائل ان يشكك فيما استفدناه تبعاً للمشهور من التعلق بالعين بنحو الحقية أيضاً من مطلقات الأدلة بأن ظهورها فيه انما هو بحسب الغالب في الأزمنة القديمة حيث كانوا يعطون الحقوق الواجبة عليهم من الأعيان التي كانت لديهم لقلة النقود في تلك الأزمنة بل كانت النقود لديهم أعز من أعيان أموالهم كما هو كذلك في هذه الاعصار أيضاً في القرى والرساتيق وكان اعطاء الحقوق من الأعيان أيسر من اعطائها من غيرها . فمن هذه الجهة عبّر في الأدلة بما عبّر . مع ان المعلوم والمتيقن انما هو حصر تشريع الخمس في هذه الموارد واما استفادة الحقية فهي مشكلة جداً .

الجهة الثانية في ان هذا الحق الثابت من أي نحو من أنحاء الحقوق فنقول قد فصلوا القول قدست أسرارهم في الفرق بين الحق والحكم . والتحقيق ان الحكم اعتبار عر في عقلائي وله آثار خاصة من دون تقوّم حقيقته بالاستيلاء والسلطنة أصلاً . بخلاف الحق فانه متقوم عند العرف والعقلاء بالاستيلاء والسلطنة في الجملة على من عليه الحق كما لا يخفى على المتأمل في موارد .

فيكون الفرق بينه وبين الحكم بالتباين وبينه وبين الملك بالشدة والضعف لتقوم كل منهما بالاستيلاء والسلطنة الا انهما في الملك تامة شديدة



بخلاف الحق فلا يكون بتلك التمامية والشدة بل يضعف فيه بحسب اختلاف مراتب الحق قوة وضعفاً ♦

ثم ان كان هذا الحق من الحقوق القابلة للنقل والانتقال — والمعاوضة بالمال فالظاهر ان النزاع بين الملكية والحقية بهذا المعنى ليس له ثمرة عملية وان كان من غيرها فله الثمرة كما لا يخفى ♦

ولا يبعد ان يقال ان الأصل في كل حق ثبت كونه حقاً هو الضمان وصحة النقل والانتقال والمعاوضة بالمال الا ما خرج بالدليل اذ لا وجه للاستيلاء والسلطنة الا هذا فتشمله العمومات والاطلاقات ♦

ثم انه قد ذكر للحقوق أقسام — بل ربما انهاها بعضهم الى أزيد من عشرين — كحق النذر والحنف والخيار — والحاصل بتعيين الهدى للذبح وحق الموصى له والشفعة والحاصل بالشرط في عقد لازم والرهانة والجنائية الى غير ذلك ♦

ولكن المشهور بينهم هو الاخيرين — ويفرقون بينهما بأن حق الرهانة متعلقة بالعين من حيث الملكية المضافة الى المالك فلا يصح له اخراجه عن ملكه إلا برضا المرتهن — وحق الجنائية تتعلق بالمال من حيث المالية فقط لا من جهة الاضافة الى المالك ♦

فلو بيع العبد الجاني مراراً يصح البيع ولا يتوقف صحته على الاذن ولا يبطل حق الجنائية أيضاً وحينئذ فان التزم المالك الأول بالفداء فلا رجوع للمجنى عليه على أحد ♦ وإلا فيرجع الى من يشاء ممن ملك الجاني واحداً كان أو متعدداً ♦

نعم يستقر الضمان على المالك الاول ان رجع الى غيره - ويمكن ارجاع ما ذكر من سائر الحقوق المتعلقة بالأموال اليهما كما لا يخفى لانها اما تتعلق بالملكية فقط أو بالمالية كذلك أو بهما معاً ولا رابع في البين وحق الرهانة من الاخير وحق الجناية من الثاني ولم نجد مثلاً في الحقوق المتعلقة بالأموال للاول فيما تفحصنا عاجلاً بحيث يكون متعلق الحق الملك فقط دون المالية .  
 نعم لا اشكال في تحقق الغصب بالنسبة الى الملك فقط ولو لم يكن مالا .  
 وحينئذ فهل يكون الخمس من قبيل حق الرهانة أو من قبيل حق الجناية أو يكون حق في الجملة غلب عليه جانب الحكمية أو بالعكس .

والانصاف قصور الأدلة اللفظية عن اثبات ذلك كله - اذ غاية ما يستفاد منها انه متعلق بالعين في الجملة - مع الاغماض عما مر سابقاً .  
 اما كيفية التعلق فلا دلالة لها عليها ولكن على ما احتملناه أخيراً من انها منزلة منزلة الغالب في تلك الازمان من اخراجهم الماليات الواجبة عليهم من الأعيان . او انها في مقام التشريع وبيان مورد الجعل فقط فهي أجنبية عن اثبات ذلك بالمرّة .

نعم انها ناصة في حصر مورد تشريع الخمس في السبعة كنصوصية أدلة الزكواة في حصر موردها في التسعة . واما الملكية أو الحقية فلا دلالة عليها حينئذٍ .

ولكن قول ابي جعفر عليه السلام في الموثق لا يحل لاحد أن يشتري من الخمس شيئاً حتى يصل الينا حقنا الحديث (١٥) وقوله عليه السلام أيضاً

(١٥) وسائل أبواب خمس الانفال باب ٣ حديث (٩) .



من اشترى شيئاً من الخمس لم يعذره الله اشترى ما لا يحل له - الحديث (١٦) ♦  
وكذا ما يأتي من أخبار التحليل مثل قول أبي جعفر عليه السلام في  
الصحيح قال قال أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام هلك الناس  
في بطونهم وفروجهم لانهم لم يؤدوا الينا حقنا ألا وان شيعتنا من ذلك  
وأبائهم في حل - الحديث (١٧) ظاهر في التعلق بالعين ظهوراً لا ينكر كظهورها  
في انه من قبيل حق الرهانة ♦

واحتمال الورود مورد الغلبة او انها في مقام التشريع مما لا يجري فيها  
كما لا يخفى لانها في مقام بيان حكم الخمس بعد التشريع والثبوت هذا  
ما هو المستفاد من الأدلة اللفظية ♦

واما الاجماع فادعى في الزكواة على تعلقها بالعين - والظاهر تسالمهم  
على ان الخمس مثل الزكواة الا ما خرج بالدليل ♦ ولكن كيفية التعلق  
مسكوتة عنها في كلماتهم الشريفة رضوان الله تعالى عليهم ♦

نعم اعترف صاحب المدارك (ره) بظهور الكلمات في الاشاعة بل عن  
ايضاح الفخر (ره) نسبتها اليهم كما في الجواهر ♦

ولكن لم يعلم المراد من الاشاعة ♦ هل هي الاشاعة الملكية أو الحقية  
وفي اعتبار أصل هذا الاجماع كلام اذ من المحتمل بل المقطوع به ان مدركه  
ما وصل اليها من الأدلة ♦

فتلخص ان غالب الأدلة مع قطع النظر عن مثل قول أبي جعفر عليه السلام

(١٦) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ١ حديث (٥) ♦

(١٧) وسائل أبواب الانفال باب ٤ حديث (١) ♦

فيما مر آنفاً بعد رد بعضها الى بعض محتملة لكون الخمس حقاً لاربابه في المتعلق واما انه من أي قسم من أقسام الحقوق فلا يستفاد منها • فلا بد فيها من الرجوع الى أصل العملي ومقتضاه نفي كل خصوصية زائدة على أصل طبيعة الحقية فتكون النتيجة انه من قبيل حق الجناية لان في حق الرهانة خصوصية زائدة وهي ثبوت الحقية من حيث الاضافة الملكية أيضاً زائداً على ثبوتها في اصل المالية من حيث هي •

فالخمس على هذا حق لاربابه في مالية ما يتعلق به • ولكن ظاهر ما مر من قول ابي جعفر عليه السلام في موثق ابي بصير ولا يحل لاحد أن يشتري من الخمس شيئاً حتى يصل اليها نصيباً - الحديث (١٨) وقوله عليه السلام أيضاً من اشترى شيئاً من الخمس لم يعذره الله اشترى ما لا يحل له الحديث (١٩) هو كون التعلق بجهة الملكية أيضاً فيكون من قبيل حق الرهانة • ويؤيد ذلك اخبار التحليل والاباحة كما سيأتي انشاء الله تعالى •

وهل هذا الحق مشاع في تمام المال أو في حصة خاصة منه فيكون من قبيل الكلي في المعين فلا يصح تصرف المالك في شيءٍ من المتعلق على الاول الا مع التضمنين شرعاً أو الاستيندان من الحاكم الشرعي • بخلاف الثاني فيجوز له ذلك ما دام مقداره باقياً عنده وجهان مقتضى المرتكزات المنزلة عليها ظواهر الأدلة هو الاول اذ غيره يحتاج الى عناية خاصة ولا دليل عليها • ومع ان ظاهرهم التسالم على ظهور الكسور مطلقاً في الاشاعة الا مع

(١٨) وسائل ابواب خمس الانفال باب ٣ حديث (٩) •

(١٩) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ١ حديث (٥) •



القرينة على الخلاف فراجع مسألة بيع نصف الدار • والكسور الواقعة في متعلق الوصية والاقرار المعنونة في كتب الفقهاء الأخيار •  
 ان قلت ان ظاهر الأدلة المشتتة على لفظه في هو الاخير • قلنا قد مر قوة احتمال ان يكون مثل هذه الادلة في مقام بيان مورد الجعل والتشريع فلا دلالة لها على شيء أصلاً مع صحة استعمال هذه اللفظة في المشاع أيضا كما لا يخفى • هذا قليل من كثير مما يتعلق بهاتين الجهتين •  
 الجهة الثالثة هل الحق الخمسي الثابت لأرباب الخمس عرض على ملك الملاك او ملكهم عرض على ما لأرباب الخمس ولكنهم رضوا عن الملاك بالخمس فنقول :

قد استفاضت الأخبار بالثاني فعن مولانا الباقر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله خلق الله آدم واقطعه الدنيا قطيعة فما كان لآدم فلرسول الله صلى الله عليه وآله وما كان لرسول الله (ص) فهو للأئمة من آل محمد (ص) - الحديث (٢٠) •

وعنه عليه السلام أيضاً وجدنا في كتاب علي عليه السلام ان الارض لله يورثها من يشاء من عباده المتقين أنا وأهل بيتي أورثنا الارض ونحن المتقون والارض كلها لنا - الحديث (٢١) •

وعن الصادق عليه السلام • يا أبا محمد أما علمت ان الدنيا والآخرة للامام عليه السلام يضعها حيث يشاء ويدفعها الى من يشاء جائز له ذلك من

• (٢٠) وافي باب ان الارض كلها للامام عليه السلام ص ٣٨

• (٢١) وافي باب ان الارض كلها للامام عليه السلام ص ٣٨

الله تعالى - الحديث (٢٢) ♦

وعنه عليه السلام أيضاً يا أبا سيار الأرض كلها لنا فما أخرج الله تعالى منها من شيءٍ فهو لنا - الحديث (٢٣) الى غير ذلك من المستفيضة المنفردة في الابواب المختلفة ♦

وقد ارتكز في النفوس أيضاً أولوية سلطان الحق بالنسبة الى الاموال من الملاك بل اولويته بالنسبة الى النفوس أيضاً من أنفسهم وقد اعترفوا به حين قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة الغدير المعروفة الست اولى بكم من أنفسكم الخ ودعتهم فطرتهم الى أن قالوا بلى يا رسول الله (ص) ♦ فيقع الكلام حينئذٍ في ان ملكيتهم عليهم السلام للأشياء ملكية واقعية احاطية من الاضافة الاشرافية كملكية الباري تبارك وتعالى للأشياء ♦ أو ملكية أمرية يعني ان نظام التشريع والامر والنهي في الاشياء اليهم ♦ أو ملكية اضافية مقولية اعتبارية كملكيتنا لاملاكنا ♦ ويؤيد الاول الاخبار الدالة على انهم عليهم السلام وسائط اليجاد والافاضة ويكفيك في ذلك ما استفاض من زيارة سيد الأوصياء عليه السلام وخليفتك الذي به تأخذ وتعطي وتصيب وتعاقب ♦ ويؤيد الثاني ما استفاض على انهم اولو الأمر الذين أمرنا بطاعتهم ♦

وفي المآثورات ارادة الرب في مقادير اموره تهبط اليكم وتصدر من

(٢٢) وافي باب ان الارض كلها للامام عليه السلام ص ٣٩ ♦

(٢٣) وسائل أبواب الإنفال باب ٤ خبر ١٣ ♦



بيوتكم<sup>(٢٤)</sup> وغيره مما لا يخفى من الاخبار التي تدل على انهم عليهم السلام قد فوض اليهم كما فوض الى رسول الله صلى الله عليه وآله - وقد عقد لها في الكافي باباً على حدة - ومن أخباره ما عن ابن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام • لا والله ما فوض الله الى أحد من خلقه الا الى رسول الله صلى الله عليه وآله والى الائمة عليهم السلام قال الله تعالى انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله وهي جارية في الاوصياء - الحديث<sup>(٢٥)</sup> • وفي حديث آخر فما فوضه الله الى رسوله فقد فوضه الينا الخ<sup>(٢٦)</sup> وفي ثالث ان الله فوض الى سليمان ابن داود (ع) فقال هذا عطاؤنا فأمّن او امسك بغير حساب • وفوض الى نبيه (ص) فقال وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فما فوض الى رسول الله (ص) فقد فوض الينا - الحديث<sup>(٢٧)</sup> الى غير ذلك من الاخبار •

وليس المراد بالتفويض في مثل هذه الأخبار سلب اختيار الله تعالى فيما فوض اليهم وانه تعالى شأنه لا اختيار له فيه بل المراد انه حيث علم الله سبحانه وتعالى انهم صلوات الله عليهم لا يختارون الا الصالح بل الاصلح بالنسبة الى نفوسهم الشريفة وبالنسبة الى غيرهم من الامة فوض اليهم كيفية

(٢٤) البحار ج ٣٣ ص ١٤٣ نقلاً عن مل ، كا •

(٢٥) الحدائق ج ٥ ص ٧٣ ط ق •

(٢٦) الحدائق ج ٥ ص ٧٣ ط ق •

(٢٧) الحدائق ج ٥ ص ٧٣ ط ق •





المستقيمة عند ظهور دولتهم وفي دولة غيرهم وكمال مواظبتهم عليهم السلام على التصرف في الاموال والحقوق مطلقاً بحسب القوانين الشرعية لا السلطنة الملكية الشخصية ♦

وفي الشرايع في كتاب احياء الموات عند بيان حق السبق قال (ره) وليس للسلطان ان يقطع ذلك كما لا يجوز احيائه ولا تحجيره انتهى ♦

وفي الجواهر قال (ره) بلا خلاف اجده فيه عدى ما سمعه من تذكرة وذلك لأن مورد الثلاثة الموات لا ما يتعلق به حق المسلمين خلافاً لبعض العامة فجوز اقطاع الامام لأن له يداً وتصرفاً فيما يصلح للمسلمين كما ان له ازعاج بعض الجالسين وهو مبني على اصولهم لا اصولنا التي منها عصمة الامام عليه السلام الذي هو وان كان اولى بالمؤمنين من أنفسهم إلا أن تصرفه في ذلك يكون على القوانين الشرعية ♦ نعم لو فعل كان هو القانون الشرعي انتهى ♦

وهنا فروع كثيرة شريفة عدم الابتلاء بها يقتضي صرف الوقت في الالهم الى أن تطلع شمس الحقيقة فتزيل الجهل والظلمة ♦ وحينئذ يغنى العيان عن البيان ♦

فتلخص من جميع ما مر ان الخمس حق خاص لأربابه من سنخ حق السلطان على الرعية فيما يحتاج اليه لاموره الشخصية او النوعية ♦ وان الزكواة حق خاص للفقراء على الأغنياء ♦ وهذان الحقان من الحقوق العرفية العقلانية الغير الخاصة بملة بالخصوص ومذهب مخصوص وقد امضاها الشارع الأقدس وحدد لهما حدوداً خاصة وأحكاماً مخصوصاً ♦

فائدة مهمة سيأتي انشاء الله تعالى تشريع الخمس في الموارد السبعة بحسب ما يذكر في كل مورد من الأدلة الخاصة ولم يقل أحد بالعمو عنه بعد ثبوته في مورد من موارد الا في الارباح فعن القديمين (١) العفو عنه واستقر المذهب على خلافهما •

وفي الجواهر في خمس الأرباح ما لفظه هو الذي استقر عليه المذهب والعمل في زماننا هذا بل وغيره من الأزمنة السابقة التي يمكن دعوى اتصالها بزمان أهل العصمة • وفي الحدائق في المقام الخامس من كتاب الخمس ووجوب الخمس في هذا النوع هو المشهور بين الأصحاب بل ادعى عليه المنتهى والتذكرة الاجماع وتواتر الاخبار وعن الشهيد في البيان على ما في الحدائق وظاهر ابن الجنيد وابن أبي عقيل العفو عن هذا النوع وانه لا خمس فيه • والاكثر على وجوبه لانعقاد الاجماع عليه في الأزمنة السابقة لزمانهما • واشتهار الروايات فيه انتهى •

وفي المدارك ان الاخبار بثبوت الخمس في هذا النوع مستفيضة جداً وانما الاشكال في مستحقه وفي العفو عنه الخ •

وعلى هذا فخلافهما قدس سرهما غير قادح لكثرة ما نسب اليهما من خلافهما في المسلمات كما لا يخفى وحينئذ فمقتضى الاخبار والاجماع هو الثبوت الا ان يدل دليل معتبر على العفو والسقوط ولو فرض تعارض أدلة الطرفين وعدم الترجيح في البين فالمرجع هو الاصول العملية ومقتضاها استصحاب عدم العفو وعدم السقوط بعد تحقق أصل التشريع والثبوت

(١) ابن الجنيد وابن أبي عقيل •



فيقع الكلام في المقامين الأول في بيان مفاد الأدلة • الثاني في إن مستحق هذا القسم هل هو من استحق سائر الأقسام من الامام والسادة او هذا القسم بتمامه خاصة حق الامام عليه السلام •

اما الاول فلا بد أولاً من بيان الأدلة المثبتة ثم ذكر ما استدل به على الخلاف • اما الاولى فمنها آية الغنيمة على ما سيأتي من شمولها لكل فائدة وتفسيرها بها في الاخبار كما سيأتي انشاء الله تعالى •

ومنها أخبار مستفيضة كما عن المدارك بل متواترة كما عن الحدائق مثل ما كتبه مولانا الرضا عليه السلام • بسم الله الرحمن الرحيم • ان الله واسع كريم ضمن على العمل الثواب وعلى الضيق الهم لا يحل مال إلا من وجه أحله الله • ان الخمس عوننا على ديننا وعلى عيالنا وعلى موالينا وما نبذله ونشتري به أعراضنا ممن نخاف سطوته فلا تزووه عنا ولا تحرموا أنفسكم دعائنا ما قدرتم عليه فان اخراجه مفتاح رزقكم وتمحيص ذنوبكم وما تمهدون لأنفسكم ليوم فاقتكم والمسلم من يفي بما عهد اليه وليس المسلم من أجاب باللسان وخالف بالقلب والسلام - الحديث (٢٨) •

وكخبّر محمد بن الحسن الأشعري قال كتب بعض أصحابنا الى أبي جعفر الثاني عليه السلام • اخبرني عن الخمس أعلى جميع ما يستفاد الرجل من قليل أو كثير من جميع الضروب وعلى الضياع وكيف ذلك فكتب بخطه الخمس بعد المؤنثة - الحديث (٢٩) •

(٢٨) وسائل أبواب الانتقال باب ٣ خبر (٣) •

(٢٩) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٨ خبر (١١) •

فانه ظاهر في استمرار هذا الحكم بعد ثبوت تشريعه الى زمانه عليه السلام ومثله توقيع ابي الحسن الثالث عليه السلام في خبر محمد بن شجاع النيشابوري لي منه الخمس مما يفضل من مؤنته - الحديث (٣٠) \*

وعن علي ابن مهزيار قال قال لي علي بن راشد قلت له امرتني بالقيام بأمرك وأخذ حقك فاعلمت مواليك بذلك فقال لي بعضهم وأي شيء حقه فلم أدر ما أجيبه فقال عليه السلام يجب عليهم الخمس فقلت ففي أي شيء فقال في امتعتهم وصنائعهم (ضياعهم) قلت والتاجر عليه والصانع بيده فقال عليه السلام اذا امكنهم بعد مؤنتهم - الحديث (٣١) \*

ومثل قول ابي جعفر عليه السلام في صحيح ابن مهزيار الطويل فاما الغنائم والفوائد فهي واجبة عليهم في كل عام - الحديث (٣٢) ويدل عليه أيضاً ما في ذيل هذا الصحيح من التأكيد الاكيد في ايصال الخمس اليه عليه السلام كما سيأتي انشاء الله تعالى في الارباح \*

وفي خبر عبدالله ابن سنان قال قال ابو عبدالله عليه السلام على اكل امرء غنم أو اكتسب الخمس مما اصاب لفاطمة عليها السلام ولمن يلي امرها من بعدها من ذريتها الحجج على الناس فذاك لهم خاصة يضعونه حيث شاؤوا وحرّم عليهم الصدقة حتى الخياط ليخيط قميصاً بخمسة دوانيق فلنا منه دائق الا من

- (٣٠) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٨ حديث (٢)
- (٣١) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٨ خبر (٣)
- (٣٢) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٨ خبر (٥) \*



أحللناه من شيعتنا لتطيب لهم به الولادة انه ليس من شيء عند الله يوم القيامة اعظم من الزنا انه ليقوم صاحب الخمس فيقول يا رب سل هؤلاء بما ابيحوا - الحديث (٣٣) الى غير ذلك مما ذكر في المفصلات الظاهرة بل الصريحة في أصل تشريع الخمس وثبوتها ♦

واما ما يمكن أن يستدل به على الخلاف فجملة من الأخبار كخبر حكيم مؤذن بنبي عيسى عن ابي عبدالله عليه السلام قال قلت له واعلموا أنما غنتم من شيء فان لله خمسة وللرسول قال هي والله الا فادة يوماً إلا ان ابي جعل شيعتنا في حل من ذلك ليزكوا - الحديث (٣٤) ♦

وفيه ان اظهر تحليل الاب وسكوته عليه السلام عن تحليله من قبل نفسه مع انه عليه السلام كان مورد الابتداء حين السؤال قرينة على أن تحليل الاب كان لأجل جهة خاصة كما سيأتي انشاء الله تعالى بيانها ♦ ومثل ما مر من خبر ابن سنان من قوله عليه السلام إلا من احللناه من شيعتنا لتطيب لهم به الولادة - الحديث (٣٥) ♦

وفيه انه لا تدل الا على جواز التحليل في الجملة للامام عليه السلام ولا اشكال في جوازه له كذلك كما سيأتي بيانه انشاء الله تعالى ♦

وفي الصحيح النصرى عن ابي عبدالله عليه السلام قال قلت له ان لنا

♦ (٣٣) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٨ خبر (٨)

♦ (٣٤) وسائل أبواب الأتقال باب ٤ خبر ٨

♦ (٣٥) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٨ خبر ٨

أموالاً من غلات وتجارات ونحو ذلك وقد علمت ان لك فيها حقاً قال فلم  
احلنا اذاً لشيعتنا إلا لتنظيف ولادتهم وكل من والى آباي فهو في حلّ مما  
في أيديهم من حقنا فليبلغ الشاهد الغائب - الحديث (٣٦) ♦

وعن يونس ابن يعقوب قال كنت عند ابي عبدالله عليه السلام فدخل  
عليه رجل من القمطين فقال جعلت فداك تقع في أيدينا الأموال والأرباح  
وتجارات نعلم ان حقك فيها ثابت وإنا عن ذلك مقصرون فقال أبو عبدالله عليه  
السلام ما أنصفناكم ان كلفناكم ذلك اليوم - الحديث (٣٧) ♦

وفيه ان جملة ذلك اليوم اشارة الى ان التحليل وقع منه لأجل جهة  
خاصة كما سيأتي انشاء الله تعالى بيانها ♦

وفي صحيح الفضلاء ( عن حماد بن عيسى عن حريز بن عبدالله عن أبي  
بصير وزرارة ومحمد بن مسلم ) كلهم عن ابي جعفر عليه السلام قال قال  
أمير المؤمنين علي ابن ابي طالب عليه السلام هلك الناس في بطونهم وفروجهم  
لأنهم لم يؤدوا لنا حقنا إلا وان شيعتنا من ذلك وآبائهم في حل الحديث (٣٨) ♦  
وفيه انه يحتمل قريباً أن يكون المراد ان شيعتنا في حلّ في بطونهم  
وفروجهم لأنهم يؤدون لنا حقنا وليس كذا غير شيعتنا فيكون أجنياً عن  
المقام وعن الصادق عليه السلام في خبر ضريس الكنايسى اتدري من أين

(٣٦) وسائل أبواب الانتقال باب ٤ خبر ٩ ♦

(٣٧) وسائل ابواب الانتقال باب ٤ خبر ٦ ♦

(٣٨) الوسائل أبواب خمس الانتقال باب ٤ الحديث (١) ♦



يدخل على الناس الزنا فقلت لا أدري فقال من قبل خمسنا أهل البيت إلا لشيعتنا الاطيين فانه محلل لهم ولميلادهم - الحديث (٣٩) وعن محمد بن مسلم عن احدهما قال ان أشد ما فيه الناس يوم القيامة ان يقوم صاحب الخمس فيقول يا رب خمسي وقد طيبنا ذلك لشيعتنا لتطيب ولادتهم وليزكوا أولادهم - الحديث (٤٠) ♦

وعن مسمع بن عبد الملك قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام إني كنت وليت الغوص فاصبت أربعمائة الف درهم وقد جئت بخمسةا ثمانين الف درهم وكرهت ان أحبسها عنك واعرض لها وهي حقك الذي جعل الله تعالى لك في أموالنا فقال ومالنا من الارض وما اخرج منها الا الخمس يا أبا سيار الارض كلها لنا فما اخرج الله منها من شيءٍ فهو لنا قال قلت له انا احمل اليك المال كله فقال لي يا أبا سيار قد طيبناه لك وحللتناك منه فضم اليك مالك وكل ما كان في أيدي شيعتنا من الأرض فهم فيه محللون ومحلل لهم ذلك الى أن يقوم قائمنا - الحديث (٤١) ♦

وفيه انه في مورد خمس الغوص ولا قائل بالاباحة فيه فهو مخالف للاجماع من هذه الجهة وذيله ظاهر في الأنفال ولا ربط له بالمقام ♦ وفي التوقيع الرفيع المذكور في اكمال الدين للصدوق عليه الرحمة واما

- ♦ (٣٩) الوسائل أبواب خمس الانفال باب ٤ حديث (٣)
- ♦ (٤٠) الوسائل أبواب خمس الانفال باب ٤ حديث (٥)
- ♦ (٤١) الوسائل أبواب خمس الانفال باب ٤ حديث (١٣)

الخمس فقد ابيح لشيعتنا وجعلوا منه في حل الى ان يظهر أمرنا لتطيب ولادتهم ولا تخبت - الحديث (٤٢) ♦

وفيه انه معارض بفعله أرواحنا فداه من جعل الوكلاء الذين يأخذون الخمس ويوصلونه الى الناحية المقدسة وبقوله عليه السلام في خبر الخرائج واجرائح حيث قال عليه السلام فيه يا حسين كم تزرء على الناحية ولم تمنع أصحابي عن خمس مالك - الحديث (٤٣) ♦ ومع انه غير مذكور في كتب الأربعة التي عليها المدار ♦

هذا بعض ما استدل به على الخلاف وهناك أخبار اخر مثل ما ذكر والجواب عنها كلية يتوقف على بيان أمرين ♦

الأول ان من سبر أحوال أئمة الدين صلوات الله عليهم أجمعين مع الخلفاء الجائرين يطمئن بأن جميع ما ورد عليهم من جائري زمانهم لم يكن إلا لأجل انهم مظنة جباية الأموال والصدقات وكان أعدائهم انما يترصدون ذلك منهم بكل وجه وحيلة امكنهم وذلك لأن السلطنة والخلافة كانت متقومة بجباية الاموال في تلك الأزمنة بل في كل زمان وهي الجهة الوحيدة التي تصرف فيها الهمة التامة والعناية الشديدة ولم يكن ولا يكون هم الخليفة والملك ورجال الدولة بالنسبة الى من يجبي اليه المال دون الملك والسلطان إلا تهدير الدم وتفريق الجمع والقتل والحبس والتعذيب بأي وجه اقتدروا

♦ (٤٢) وسائل أبواب خمس الانتقال باب ٤ حديث (١٦)

♦ (٤٣) وسائل أبواب الانتقال باب ٣ حديث (٨)



عليه ففي مثل هذا الزمان كيف يمكن للامام عليه السلام بيان الحكم الواقعي بالنسبة الى الخمس سيما بالنسبة الى الأرباح التي هي أهم مصادر جباية المال ثم كيف يمكنه الأخذ والصرف في مصارفها بنفسه الاقدس وهل هذا الا تعريض لنفسه المقدسة ولشيئته على الهلاك • فالخمس في تلك الأزمنة خصوصاً الأرباح منه كان دائراً بين ان يصرف الى الامام عليه السلام وفيه اراقة الدماء وتهدير نفوس الصالحاء والأبرياء أو الى حكام الجور فلا مصرف لها حينئذ الا ما نقل عنهم في التواريخ المعتبرة من الصرف في المصارف الغير المرضية • أو صرف الشيعة خمسهم لنفسهم حتى يظهر الأمر • والفترة السليمة قاضية بتعيين الأخير فأمرهم عليهم السلام بصرف الشيعة الخمس لنفسهم وبنفسهم كان لأجل المانع عن الايصال الى أهله لا لأجل المقتضى للاباحة • وعللوا أئمة الدين عليهم السلام ذلك بتلك العلة لأجل التقية وايهام الأمر والتعريض للمخالفين أيضاً بعدم طيب ولادتهم •

الثاني - الاباحة والتحليل على أقسام : ( الاول ) الاباحة والتحليل الواقعيين مع تحقق المقتضى لهما واقعاً وفقد المانع كإباحة المباحات وحليتها • الثاني - الاباحة الثانوية كإباحة اكل الميتة عند الاضطرار مثلاً سواء كان الاضطرار نوعياً أو شخصياً وسواء كان من ناحية المكلف أو من ناحية قصور الظروف وقصور المكلفين عن بيان الحكم الواقعي فيضطر لأجلها الشارع الأقدس الى الترخيص الظاهري وهذه قد يكون دائماً بأن يكون الاضطرار مثلاً حكمة لتشريع الاباحة واخرى تكون موقته محدودة بوقت الاضطرار خاصة •

الثالث - الاباحة بمعنى عدم وجوب الاستيدان مثلاً في الخصوصيات ممن له الاذن لمصالح في ذلك لا بمعنى اباحة نفس الخمس للملاك فالمعنى حينئذ أنا أبحننا لشيئتنا اعطاء الخمس وما هو سهماً منه وصرهما في مصارفهما من دون لزوم مراجعة الينا في ذلك وبعبارة اخرى يكون التحليل والاباحة اذناً من الامام (ع) لهم في صرفه في المصارف الواجبة .

الرابع - ان الاباحة في هذه الاخبار يمكن أن تكون بالنسبة الى الاموال التي فيها الخمس وتصل الى الشيعة ممن لا يعتقد الخمس فانه لا يجب عليهم اخراج خمسه بل يحل جميعه لهم كما هو كذلك في زماننا هذا أيضاً وسيأتي تفصيله انشاء الله تعالى أو بالنسبة الى خصوص مؤنة السنة كما هو كذلك في كل عصر وزمان .

ومع احتمال الاباحة والتحليل لهذه المحتملات لا يصلح لمن يدعي العفو إلا أن يثبت ظهورها في المعنى الأول أو الاول من الثاني وهو مشكل بل ممنوع جداً هذا .

مع ان ما يظهر منه الاباحة والتحليل خلاف المشهور بل الاجماع المدعى بل خلاف سيرة الائمة من جعل الوكيل مهما قدروا على ذلك وتشديدهم عليهم السلام في أمر الخمس كما مر في جملة من الأخبار وسيأتي في جملة اخرى انشاء الله تعالى . ومع انها موافقة للعامة فكيف يصح للفقهاء أن يعتمد عليها .

فما أحسن وأمتن قول صاحب الجواهر قدس سره حيث قال فما ورد



منهم عليهم السلام ما هو ظاهر في اباحة الخمس مطرح أو منزل على حصة خاصة او خصوص ذلك الوقت من خصوص ذلك الامام اذ امر خمس كل زمان راجع الى امام ذلك الزمان بل قد يمنع تسلط امام زمان على اباحة ما يتجدد في زمان امام آخر الا ان يكون ذلك منه عن أمر مالك الخلائق لا اباحة منه جارية على نحو اباحة الملاك وأهل الولاية لاموالهم ومالهم الولاية عليه والا فهي لا تشمل ما يتجدد في غير زمانه مما يتعلق به الخمس فتأمل انتهت عباراته الشريفة ♦

تنبهان - الاول جميع ما ورد من أخبار التحليل والاباحة يحتمل قوياً أن يكون من دسائس خلفاء الجور بواسطة أصحاب الائمة صلوات الله عليهم حتى يعرفوا ما يصل اليهم من الأموال ومن أي وجه وبأي طريق يكون ذلك حتى يمحووا تلك الوجه ويسدوا ذلك الطريق ويشتدوا على من يفعل ذلك جساً وتبعيداً بل قتلاً وإعداماً كما فعلوا نظيره بمسلم ابن عقيل (ع) ♦

ومن راجع التواريخ المعتبرة يعترف بذلك ♦ وأئمة الدين كانوا ملتفتين الى هذه الجهة فآظفروا التحليل والاباحة حفظاً لدماء الشيعة صلوات الله عليهم ♦ فليس للفقهاء الخبير احتمال المعارضة لهذه الاخبار مع المستفيضة الدالة على خلافها بطرقٍ من الدلالة ♦

ويؤيد ما مر بل يدل عليه ما في البحار باب أحوال السفراء الذين كانوا في زمن الغيبة الصغرى في أحوال أبي عمرو عثمان بن سعيد العمري ويقال له السمان أيضاً لأنه كان يتجر في السمن تغطيةً على الأمر وكان الشيعة اذا حملوا الى أبي محمد عليه السلام ما يجب عليهم حمله من الاموال انفذوا الى

أبي عمرو فيجعله في جراب السمن وزقاقة ويحمله الى أبي محمد عليه السلام  
تقية - الحديث (٤٤) فيستفاد من مثل هذا امور لا يخفى على الخير البصير •  
واما المقام الثاني وهو ان مستحق هذا القسم من الخمس هو مستحق  
سائر الاقسام • فمقتضى اطلاق أدلة مصرف الخمس هو ذلك الا أن يدل  
دليل على الخلاف • ولا دليل عليه الا ظاهر ما مر من خبر ابن سنان فانه  
ظاهر في اختصاص هذا القسم من الخمس بالحجج (ع) وفيه انه ان كان لهم  
من حيث انهم معصومون وحجج الله على خلقه فحينئذ يخالف مصرف سائر  
الاقسام • واما ان كان لهم من حيث انهم تحرم عليهم الصدقة كما يدل عليه  
ذيل الخبر • فلا يستفاد الاختصاص حينئذ فذكرهم عليهم السلام على هذا  
من باب انهم رأس العائلة ورئيسهم • فالحق كون مصرف هذا القسم منه  
هو كسائر الأقسام وسيأتي انشاء الله تعالى ما له نفع في المقام في مستقبل الكلام •  
الثاني - اخبار التحليل مشتملة على قولهم عليهم السلام (لتطيب ولادتهم  
وليزكوا) على ما مر • والمراد بالثاني هو طيب الولادة أيضاً وفي هذا التعليل  
خفاء لما تسالم الفقهاء عليه من عدم ترتب تمام أحكام المعاوضات على النكاح •  
فلو جعل المهر من مال الغير او ما لا يصح ان يجعل مهراً يصح النكاح ويبطل  
المهر وتستحق الزوجة مع الدخول مهر المثل • فما المراد بهذا التعليل •  
ولا يبعد أن يقال للزنا مراتب وكذا طيب الولادة • وفي بعض الأخبار  
ان زنا العين النظر • فكون المهر حق الغير او ما لا يحل وان لم يتحقق به  
الزنا المعهود • ولكن يؤثر ذلك في بعض مراتب خبث الولادة وعدم طيبها



(فصل) فيما يجب فيه الخمس وهو سبعة أشياء :

• وهو كذلك كما لا يخفى •

ويمكن أن يكون ذلك من العلل الاقناعية لمصالح تمنع عن ابراز الواقع •  
 أو يكون المراد في خصوص الجوارى المشتريات من الأرباح • ولكنه يصح  
 بناءً على الشركة الحقيقية واما بناءً على كون التعلق من قبيل حق الرهانة  
 فمشكل بل ممنوع • لأن التصرف في مورد حق الرهانة وان كان حراماً  
 تكليفاً • ولكن لو تصرف بالوطني لا يكون الولد الحاصل منه ولد الزنا كما  
 لا يخفى واما ان كان من قبيل حق الجناية فالظاهر صحة التصرف — هذا •  
 ولكن الظاهر ان المراد هي الجارية الفرهة المغنومة التي هي ملك للامام  
 عليه السلام • او الجوارى المغنومة بغير اذنه (ع) فانها ملكه صلوات الله عليه  
 كما يأتي انشاء الله تعالى في بحث خمس الغنيمة ويستفاد ذلك عن خبر الفضيل  
 عن الصادق عليه السلام حيث عبر عن ذلك بالفىء • ففيه قال أبو عبدالله عليه  
 السلام قال امير المؤمنين عليه السلام لفاطمة عليها السلام احلى نصيبك من  
 الفىء لآباء شيعتنا ليطيبوا — الحديث (٤٥) •

اذ المراد بالفىء هو ما كان لهم عليهم السلام ورجع منهم الى الشيعة •  
 (فصل فيما يجب فيه الخمس وهو سبعة أشياء) الغنائم والمعادن  
 والكنز والغوص والحلال المخلوط بالحرام والارض التي اشتراها الذمي من  
 المسلم والفوائد بحسب استقراء الأدلة الشرعية انما الكلام في ان هذه الموارد  
 السبعة يمكن ادراجها تحت دليل واحد او يستفاد حكم كل واحد منها من  
 دليله الخاص به •

(٤٥) وسائل أبواب الأنفال باب ٤ حديث ١٠ •

فمن الشهيد في البيان ان هذه السبعة مندرجة تحت الغنيمة بل عن مجمع البيان نسبة ذلك الى أصحابنا وعن المحقق في جهاد الشرايع فالغنيمة هي الفائدة المكتسبة سواء اكتسب برأس المال كأرباح التجارات أو بغيره انتهى ويعضده اللغة والعرف فان الغنيمة فيهما الفائدة المكتسبة بل مطلق الفائدة سواء كانت بالاكتساب أو بغيره وان كان الانصراف الى الغنيمة الخاصة من الحروب مما لا ينكر - ولكنه مما لا يضر بصحة الاطلاق لكونه بدوياً لا يعتنى به كما لا يخفى ♦

وفي جملة من الأخبار أيضاً دلالة عليه منها فقه الرضوي ♦ وكلما أفاده الناس غنيمة لا فرق بين الكنوز والمعادن والغوص الحديث وفي خبر الحكيم سئلت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله تعالى واعلموا انما غنمتم ( الخ ) فقال أبو عبدالله عليه السلام هي والله الافادة يوماً بيوم الحديث وفي صحيح ابن مهزيار ♦ واما الغنائم والفوائد فهي واجبة عليهم في كل عام الحديث ♦ والظاهر ان قوله عليه السلام والفوائد تفسير للغنائم وحينئذ فيكون ذكر الاكتساب بعدها في بعض الأخبار كقول أبي عبدالله عليه السلام على كل امرءٍ غنمٍ او اكتسب الخمس الحديث من ذكر الخاص بعد العام ♦ ولعله لأجل ان الغالب في الغنيمة والفائدة ما هي الحاصل بالكسب والاكتساب ♦ وسيأتي في الكنزان مورد نزول الآية الكريمة كان فيه ♦

ولكن اطلاق الفائدة والغنيمة عرفاً على الارض التي اشتراها الذمي والمال المخلوط بالحرام مشكل جداً خصوصاً في بعض اقسامها - كما لا يخفى ويحسب ان ما يعتبر في كل واحد من الموارد من شرائطها وحكم كل واحد منها



الأول الغنائم المأخوذة من الكفار من أهل الحرب قهراً بالمقاتلة معهم •

ثبت بدليل خاص يدل عليه • فأتعاب النفس في انها داخلة في الغنائم أو لا مما ليست فيه فائدة مهمة والاولى بيان كل واحد من الاقسام فنقول :

(الاول الغنائم المأخوذة من الكفار من أهل الحرب قهراً بالمقاتلة معهم )

ويدل عليه الادلة الثلاثة فمن الكتاب آية الغنيمة ومن الأخبار نصوص كثيرة

كموثق ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال كل شيء قوتل عليه على

شهادة ان لا إله إلا الله وان محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله فان لنا خمسه

ولا يحل لأحد أن يشتري من الخمس شيئاً حتى يصل الينا حقنا - الحديث (١)

وكموثق ابن ابي عمير الخمس على خمسة أشياء الكنوز والمعادن والغوص

والغنيمة ونسى ابن ابي عمير الخامسة - الحديث (٢) وكمرسلة حماد عن

العبد الصالح عليه السلام الخمس من خمسة أشياء من الغنائم والغوص ومن

الكنوز ومن المعادن والملاحة - الحديث (٣) •

وذكر الملاحة فيه وفي غيره مع انها من المعدن كما في صحيح ابن مسلم

سئلت أبا جعفر عليه السلام عن الملاحة فقال وما الملاحة فقلت أرض سبخة

مالحة يجتمع فيها الماء فيصير ملحاً فقال هذا المعدن فيه الخمس - الحديث (٤)

لعله لاجل ان المنصرف بدوياً من المعادن غيرها فيكون ذكرها من باب ذكر

الخاص بعد العام للتنصيص على انها من المعدن أيضاً •

- (١) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٢ حديث (٥)
- (٢) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٢ حديث (٢)
- (٣) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٢ حديث (٤)
- (٤) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٣ حديث (٤)

بشرط أن يكون باذن الامام عليه السلام من غير فرق بين ما حواه العسكر وما لم يحوه والمنقول وغيره كالأراضى والأشجار ونحوها •

وعن عبدالله بن سنان سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول ليس الخمس الا في الغنائم خاصة - الحديث (٥) وعن سماعة عن ابي عبدالله وابي الحسن عليهما السلام قال سئلت احدهما عن الخمس فقال ليس الخمس الا في الغنائم الحديث (٦) •

ولا يخفى ان الحصر فيهما محمول على الحصر الاضافي أو على ان المراد بها مطلق الفائدة او لأجل شيوعتها في تلك الأزمنة لكثرة الغنائم فيها أو لأجل أن الخمس المذكور في القرآن ليس إلا في الغنائم - ثم اني كلما تفحصت عاجلاً في الروايات المشتملة على لفظة ( الخمسة ) لم أجد فيها ما يشتمل على تمام العدد من دون الاحتياج الى التأويل •

ومن الاجماع ما في الجواهر حيث قال (ره) بل الظاهر الاجماع عليه بل في الرياض دعواه صريحاً كما في المدارك حكايته عن المسلمين عليه - انتهى وفي المستند قال وجوب الخمس فيها في الجملة اجماعي بين المسلمين ونقل الاجماع عليه مستفيض انتهى هذا ولكن ليس وجوبه فيها مطلقاً بل ( بشرط أن يكون باذن الامام عليه السلام ) وهو المتيقن من موردها ولقول مولانا الصادق عليه السلام في خبر وراق المنجبر بعمل المشهور اذا غزا قوم بغير إذن الامام فغنموا كانت الغنيمة كلها للامام واذا غزوا بأمر الامام فغنموا

(٥) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٣ حديث (١)

(٦) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٣ حديث (١٥)



كان للإمام عليه السلام الخمس - الحديث (٧) وهل يختص هذا بزمان الحضور او يعم زمان الغيبة سيأتي تفصيله انشاء الله تعالى فيجب الخمس فيها ان كان الغزو مع الاذن مطلقاً ( من غير فرق بين ما حواه العسكر وما لم يحوه والمنقول وغيره كالأراضي والأشجار ونحوها ) •

لاطلاق الأدلة بل عن ظاهر المدارك دعوى الاجماع عليه - وعن صاحب الحقائق أيضاً نسبتته الى ظاهر الاصحاب لكنه أنكّر ذلك عليهم واستظهر الاختصاص بالمنقول من أمرين « الأول ما دل على القسمة الظاهرة في المنقول كصحيح ربعي كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا أتاه المغنم أخذ صفوه وكان ذلك له ثم يقسم ما بقى خمسة اخماس - الحديث » (٨) وفيه امكان القسمة في غير المنقول أيضاً بل ووقوعه خارجاً كما هو المتعارف وان كان تمسكه بصدر الحديث وهو جملة ( كان رسول الله (ص) اذا أتاه المغنم أخذ صفوه ) حيث ان الاتيان لا يصدق بالنسبة الى غير المنقول ففيه انه من باب المورد لا من باب التخصيص به • « الثاني - ما دل على ان الاراضي ملك لجميع المسلمين الى يوم القيمة ساكت عن حكم خمسها » وفيه انها غير آية عن التقييد بما دل على وجوب الخمس في الغنمة كما هو ظاهر الاصحاب - نعم لا يبعد ان تكون اخبار التحليل والاباحة شاملة لخمس الأراضي أيضاً - ثم انه لا بد وان يستثنى من الغنمة أشياء ان كانت فيها ويخمس البقية بعده •

(٧) وسائل أبواب الاقوال باب ١ حديث (١٦) •

(٨) وسائل أبواب قسمة الخمس باب ١ حديث (٣) •

بعد اخراج المؤن التي انفتت على الغنيمة بعد تحصيلها بحفظ وحمل ورعي ونحوها منها وبعد اخراج ما جعله الامام عليه السلام من الغنيمة على فعل مصلحة من المصالح .

الأول - ( بعد اخراج المؤن التي انفتت على الغنيمة بعد تحصيلها بحفظ وحمل ورعي ونحوها منها ) لعموم ان الخمس بعد المؤنة وهو وان كان شاملاً لما انفق عليها قبل التحصيل أيضاً لكن الظاهر تسالم الفقهاء على عدم استثنائها مع ان مقتضى قاعدة العدل والانصاف المبنية عليها أحكام الشريعة السمحة السهلة هو اخراجها أيضاً لو لم يكن دليل على الخلاف وقد ثبت بالنسبة الى ما قبل التحصيل لما مر من تسالم الاصحاب على عدم استثنائها دون ما بعده . ان قلت ان مقتضى عموم وجوب الخمس هو ادائه مطلقاً بلا استثناء المؤنة ولو كانت بعد التحصيل . قلت ليس كذلك لأنه في مقام أصل التشريع وليس متكفلاً للجهات الأخر مع ما مر من تخصيصه بقوله (ع) الخمس بعد المؤنة .

والثاني - ( بعد اخراج ما جعله الامام (ع) من الغنيمة على فعل مصلحة من المصالح ) فعن ابن أبي عمير عن جميل عن زرادة قال الامام يجري وينفل ويعطى ما يشاء قبل ان تقع السهام - الحديث (٩) ويأتي انشاء الله في القسم الثالث ما يدل على هذا القسم أيضاً .

والثالث - ( بعد استثناء صفايا الغنيمة كالجارية الورقة والمركب الفارة والسيف القاطع والدرع فانها للامام عليه السلام ) فعن العبد الصالح (ع)

(٩) وسائل أبواب الانفال باب ١ حديث (٣) .



وبعد استثناء صفايا الغنيمة كالجارية الورقة والمركب الفارة والسيف القاطع والدرع فانها للامام (ع) وكذا قطاع الملوك فانها أيضاً له عليه السلام واما اذا كان الغزو بغير اذنه (ع) فان كان في زمان الحضور وامكان الاستيذان منه عليه السلام فالغنيمة للامام (ع) ♦

في خبر حماد للامام عليه السلام صفو المال ان يأخذ من هذه الاموال صفوها الجارية الفارهة والدابة الفارهة والثوب والمتاع مما يحب أو يشتهي فذلك له قبل القسمة وقبل اخراج الخمس وله أن يسد بذلك المال جميع ما ينوبه من مثل اعطاء المؤلفة قلوبهم وغير ذلك مما ينوبه فان بقى بعد ذلك شيء اخرج الخمس منه فقسمه في أهله وقسم الباقي على من ولى ذلك وان لم يبق بعد سد النوائب شيء فلا شيء لهم (الى ان قال) وله بعد الخمس الانتقال - الحديث (١٠) واطلاق هذا الخبر يشمل القسم الثاني أيضاً كما لا يخفى ♦ وفي خبر ابي بصير عن مولانا الصادق عليه السلام ♦ الامام (ع) يأخذ الجارية الروقة والمركب الفارة والسيف القاطع والدرع قبل أن تقسم الغنيمة فهذا صفو المال - الحديث (١١) ♦

والرابع - (كذا قطاع الملوك فانها أيضاً له عليه السلام) فعن مولانا الصادق عليه السلام قطاع الملوك كلها للامام وليس للناس فيها شيء - الحديث (١٢) وحيث ان هذه الأحكام غير مبتلى بها الا في زمان الحضور

- ♦ (١٠) وسائل أبواب الانتقال باب ١. حديث (٤) ♦
- ♦ (١١) وسائل أبواب الانتقال باب ١. حديث (١٥) ♦
- ♦ (١٢) وسائل أبواب الانتقال باب ١. حديث (٦) ♦

عجل الله تعالى فرجهم فالأولى صرف الوقت في الالهه هذا كله اذا كان الغزو باذنه عليه السلام ( واما اذا كان الغزو بغير اذنه فان كان في زمان الحضور وامكان الاستيذان منه فالغنيمة للامام (ع) لما مر من خبر الوراق المنجبر بالعمل • وان كان يحتمل أن يكون في خصوص مورد الدعاء الى الاسلام كما كان هو الغالب في تلك الأزمان واختاره في الحقائق ففصل بين ما اذا كان الغزو للدعاء اليه وبدون اذنه (ع) فالغنيمة للامام عليه السلام ولا خمس فيها سواء كان في زمان الحضور أو الغيبة والافيه الخمس مطلقاً انتهى وفيه انه لا ظهور له في ذلك ومجرد الغلبة لا يوجب الظهور في موردها كما يحتمل أيضاً ان يكون باعتبار بسط اليد فان كان الامام عليه السلام مبسوطة اليد ولم يستأذن منه فهي للامام (ع) والافيه الخمس ولو كان عليه السلام حاضراً • ويحتمل أيضاً أن يكون باعتبار الحضور والغيبة كما فصل في المتن وحينئذ فان بنينا على الاقتصار على المتيقن لا بد وان يكون الغزو في زمان الحضور وبسط اليد وللدعوة الى الاسلام ولم يستأذن فهي للامام عليه السلام والافيه الخمس لعموم الدال عليه •

وان أخذنا بظاهر المرسله جموداً عليه ففي غير مورد الاذن مطلقاً يكون للامام عليه السلام سواء كان في زمان الحضور او لا وسواء كان للدعوة الاسلامية اولاً - فتفصيل الماتن (ره) بالفتوى هنا والاحتياط الوجوبي فيما يأتي والتقوية في مسئله (١) مخدوش •

ثم انه ان كان القهر والغلبة الجهادية معتبراً في الغنيمة ففي غير مورد



الجهاد لا موضوع لها مطلقاً فيكون الغنيمة حينئذ من باب مطلق الفوائد فتلاحظ فيها اخراج مؤنة السنة • وان لم يكن معتبراً بل المناط هو السلطة والاستيلاء على ما لهم بأي وجه اتفق ويكون القهر والغلبة الجهادية من احدى طرقها وذكر الغزو في الأدلة انما كان لاجل الغالب والغلبة كما هو الموافق للاعتبار واستوضحه في الجواهر فقال (ره) دعوى اشتراط المقاتلة في اسم الغنيمة واضحة المنع انتهى فوجب خمس الغنيمة بالخصوص في الاستيلاء على ما لهم بأي وجه تحقق ذلك ومن أي طريق امكن فلا وجه للتفصيل بين المقاتلة وغيرها من صور الاستيلاء على اموالهم •

ان قلت صحيح معاوية بن وهب والحلبي ظاهر ان في اعتبار المقاتلة فيهما ففي الاول قلت لأبي عبدالله (ع) • السرية يبعثها الامام (ع) فيصيبون غنائم كيف تقسم قال (ع) ان قاتلو عليها مع امير أمره الامام (ع) اخرج منها الخمس لله تعالى وللرسول (ص) وقسم بينهم أربعة اخماس • وان لم يكونوا قاتلوا عليها المشركين كان كلما غنموا للامام (ع) يجعله حيث أحب - الحديث (١٣) أقول ذيله صريح في عدم اعتبار المقاتلة في صدق الغنيمة كما ان صدره ظاهر في انه في زمان بسط اليد وان الغنيمة بمنزلة الجعالة التي لا تستحق الا بالعمل فيشكل الاستدلال به على اعتبار المقاتلة في الغنيمة في غير زمان بسط اليد •

وفي الثاني - عنه عليه السلام أيضاً في الرجل من أصحابنا يكون في

لوائهم ويكون معهم فيصيب غنيمة قال (ع) يؤدي خساً ويطيب له -  
الحديث (١٤) وفيه أن الكون معهم وفي لوائهم أعم من المقاتلة معهم كما  
لا يخفى على من راجع عمال الدولة ومن يكون معهم •

فروع - الاول - الجهاد تارة للدعوة الى الاسلام • ولا اشكال في  
ان وجوبه بل جوازه مشروط باذن الامام عليه السلام • وهل لفقهاء عصر  
الغيبة التصدي لذلك • قال في الجواهر في المسالك وغيرها عدم الاكتفاء  
بنائب الغيبة فلا يجوز توليته بل في (ض) نفي علم الخلاف فيه حاكياً عن  
ظاهر (هى) وصريح الغيبة الا من احمد في الاول وظاهرهما الاجماع مضافاً  
الى ما سمعته من النصوص المعتبرة وجود الامام • لكن ان تم الاجماع  
المزبور فذاك والا يمكن المناقشة فيه بعموم ولاية الفقيه في زمن الغيبة انتهى  
هذا ولكن شمول عموم أدلة النيابة العامة لجواز تصدي نائب الغيبة للجهاد  
مشكل جداً خصوصاً في مثل هذه الازمان التي التبست الامور جداً بحيث  
لا يهتدى الى واقعها وعواقبها الا من أيده الله تعالى وعصمه بتأييداتٍ خاصة  
وعصمة مخصوصة واخرى يكون للدفع والذب عن الاسلام فيجب حينئذ •  
وفي الجواهر لو اراد الكفار محو الاسلام ودرس شعائره وعدم ذكر  
محمد صلى الله عليه وآله وشريعته فلا اشكال في وجوب الجهاد حينئذ ولو  
مع الجائر لكن بقصد الدفع عن ذلك لا اعانة سلطان الجور • بل الاجماع  
بقسميه عليه مضافاً الى النصوص التي تقدم بعضها - انتهى وثالثة يكون

(١٤) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٢ حديث (٨) •



لزيادة الملك والمملكة وبسط الاستيلاء والسلطنة وهذه تارة يكون من المسلمين بالنسبة الى الكفار وأخرى بالعكس وفي الثاني تارة يكون مع بقاء المسلمين وابقائهم على ما هم عليه من دينهم ومذهبهم واطهار الشعائر • واخرى لا يكون كذلك ولكل منها أحكام خاصة وفروع كثيرة شريفة وفقنا الله تعالى لبنيانها •

الثاني - من لم يسلم ولم ينعقد نطقته في حال اسلام أحد أبويه فهو الكافر الأصلي • وهو اما ذمي أو حربي والأول من عمل بشرائط الذمة وإلا فهو من الحربي أيضاً • وهذا فيما اذا جعل الشرائط لهم من طرف الامام أو ممن له بسط اليد من نوابه لا اشكال فيه •

واما مع عدم الجعل لعدم بسط اليد فهل يكون من الحربي حينئذ أولاً وجهان بل قولان • وقال في الجواهر في أحكام الربا من متاجره عند قول المحقق ويثبت الربا بين المسلم والذمي ما هذا لفظه فلا ريب ان الاحوط ان لم يكن الاقوى جريان الربا بينهم الا اذا خلعوا شرائط الذمة فانهم يكونون حينئذ حربيين بل يظهر من بعضهم انهم كذلك في زمن الغيبة وما شابها من قصور اليد وان كانوا لا يغتالون لشبهة الأمان ولعله لعدم من يعتقد معهم عقد الذمة وشرائطه ولم يثبت ولاية الحاكم الجور في ذلك - انتهى ولا فرق في الحربي بين أن يعلن الحرب مع المسلمين أولاً وقال صاحب الجواهر (ره) في كتاب العتق من كتابه الشريف ولا فرق في أهل الحرب بين أن ينصبوا الحرب للمسلمين ويستقلوا بأمرهم أو يكون تحت حكم الاسلام وقهره كعبدة الأوثان والنيران وغيرهم الا أن يكونوا مهادين للمسلمين بالشرائط





الثانية لو قطع يد حربي أو يد مرتدٍ فأسلم ثم سرت فلا قود قطعاً لما عرفت بل ولا دية لأن الجناية لم يكن مضمونة بقصاص ولا دية فلم تضمن - انتهى الى غير ذلك من كلماتهم الشريفة المتفرقة في الأبواب الكثيرة ولكن هذا الحكم من الفقهاء قدست أسرارهم هو الحكم الأولي كسائر الأحكام الأولية التي لا بد للعوام من المراجعة اليهم في تشخيص الموضوع والحكم والجهات الآخر ♦

وليس للمسلمين التهاجم على شيءٍ منها قبل مراجعتهم - هذا واذا استظهرنا من القرائن وتصريح مثل صاحب الجواهر (ره) أن المقاتلة غير معتبرة في قوام الغنيمة الخاصة بل المناط هو الاستيلاء على مال من يحل الاستيلاء على ماله بأي وجه كان فتشمله آية الغنيمة لا محالة ♦

ولا وجه لاستثناء مؤنة السنة منها لاختصاصه بغير هذه الفائدة الخاصة مثل الارباح وسائر الفوائد فيتجه حينئذٍ وجوب الخمس في جميع فروع المقام من حيث الغنيمة الا اذا لم يكن الاستيلاء أولاً وبالذات على المال بل كان بواسطة عنوان خارجي اختياري معهم وكان المقصود من ايجاد ذاك العنوان هو التوسل الى الاستيلاء على ما لهم كما لا يبعد ذاك في الربا والدعوى الباطلة ♦

فالأقسام على هذا ثلاثة: الأول - أن يكون العنوان الذي يتوسل به الى الاستيلاء على مالهم المقاتلة فقط فلا اشكال في كونه من الغنيمة الخاصة ♦ الثاني - أن يكون الاستيلاء على المال أولاً وبالذات بلا وساطة شيء آخر في البين كالسرقة والغيلة والغارة ونحوها وهو أيضاً من الغنيمة ♦ الثالث - أن

وأن كان في زمن الغيبة فالأحوط اخراج خمسها من حيث الغنيمة خصوصاً اذا كان للدعاء الى الاسلام فما يأخذه السلاطين في هذه الأزمنة من الكفار بالمقاتلة معهم من المنقول وغيره يجب فيه الخمس على الاحوط وأن كان قصدهم زيادة الملك لا الدعاء الى الاسلام • ومن الغنائم التي يجب فيها الخمس الفداء الذي يؤخذ من أهل الحرب بل الجزية المبذولة لتلك السرية بخلاف سائر أفراد الجزية •

يكون العنوان أولاً وبالذات أمراً اختيارياً حاصلاً بينهما بالعمد والاختيار وكان قصد المسلم من ذلك ايجاد ذلك العنوان العمدي والاختياري التوسل الى أخذ ماله فيكون من الفوائد والمكاسب حينئذ •

ويظهر من هنا الخدشة في قول الماتن وبعض الحواشي رحمهم الله أجمعين • هذا ( وأن كان في زمن الغيبة فالأحوط اخراج خمسها من حيث الغنيمة خصوصاً اذا كان للدعاء الى الاسلام فما يأخذه السلاطين في هذه الأزمنة من الكفار بالمقاتلة معهم من المنقول وغيره يجب فيه الخمس على الأحوط وأن كان قصدهم زيادة الملك لا الدعاء الى الاسلام ) • ولعل وجه توقفه (ره) عن الفتوى عدم تمامية ما قلناه في نظره الشريف •

(ومن الغنائم التي يجب فيها الخمس الفداء الذي يؤخذ من أهل الحرب بل الجزية المبذولة لتلك السرية بخلاف سائر أفراد الجزية) •

ولا اشكال فيها أن كان بنحو الاستيلاء والغلبة والا فيدخلان في القسم الثالث الذي مر حكمه وقد مر أن المناط في تحقق موضوع الغنيمة هو الاستيلاء فالفداء والجزية المأخوذة لتلك السرية تكون منها لأن الظاهر



ومنها أيضاً ما صولحوا عليه • وكذا ما يؤخذ منهم عند الدفاع معهم اذا هجموا على المسلمين في أمكنتهم ولو في زمن الغيبة فيجب اخراج الخمس من جميع ذلك قليلاً كان أو كثيراً من غير ملاحظة خروج مؤنة السنة على ما يأتي في أرباح المكاسب وسائر الفوائد (مسئلة ١) اذا أغار المسلمون على الكفار فأخذوا أموالهم فالأحوط بل الأقوى اخراج خمسها من حيث كونها غنيمة ولو في زمن الغيبة فلا يلاحظ فيها مؤنة السنة وكذا اذا أخذوا بالسرقة والغيلة • نعم لو أخذوا منهم بالرباء أو بالدعوى الباطلة فالأقوى الحاقه بالفوائد المكتسبة فيعتبر فيه الزيادة عن مؤنة السنة وان كان الأحوط اخراج خمسها مطلقاً • (مسئلة ٢) •

تحقق الاستيلاء في أخذهما •

وأما سائر أفراد الجزية وكذا ( ما صولحوا عليه ) فيمكن تحقيق الاستيلاء في أخذهما فيكون من الغنيمة • ويمكن أن يؤخذ بالعمد والاختيار لما يروونه من المصلحة فيكون من الفوائد المكتسبة •  
وأما الغارة والغيلة والسرقة فالظاهر دخولها في القسم الاول لأنها استيلاء على مالهم بلا تحقق سبب اختياري بينهما أولاً - بخلاف الرباء والدعوى الباطلة فأنهما من الاسباب العمدية الاختيارية للاستيلاء على أموالهم فيدخلان في الفوائد كما لا يخفى وأن فرض تحققهما بالقهر والاستيلاء فيكون من الغنيمة •

وأما (مسئلة ٢) فالبحث فيها من جهات : الأولى - في بيان موضوع

الناصب • فقد عد له معان خمسة : الاول - من أنكر النص على علي (ع)

بعد سماعه أو وصوله اليه بنحو تحقق التصديق له بالنسبة اليه ثم أنكره دون ما اذا كان الانكار لأجل شبهة عرضت له • الثاني - التدين ببغض علي عليه السلام والقدح فيه • الثالث - أن ينسب الي أحدهم عليهم السلام ما يسقط العدالة • الرابع - انكار فضيلة لأحدهم عليهم السلام لو سمعها • الخامس - تفضيل غير علي عليه السلام عليه هذا •

ولكن التحقيق أن يقال أن الايمان والكفر والنصب لها مراتب أما الايمان فقد استفاضت الأخبار بأن له مراتب ودرجات وانها مبثوثة على الجوارح فراجع كتاب الايمان والكفر من الكافي والبحار وغيرهما • وأما الكفر فكذلك أيضاً بل كثيراً ما يطلق الكفر في الاخبار على الكفر العملي كما في موثق سماعة • عن الصادق عليه السلام وأما الرشاء في الحكم فهو الكفر بالله - الحديث (١٥) • وفي وصية النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام قال (ص) يا علي كفر بالله العظيم من هذه الامة عشرة - القتات (١) والساحر والديوث وناكح المرأة حراماً في دبرها وناكح البهيمة ومن نكح ذات محرم والساعي في الفتنة وبايع السلاح من أهل الحرب ومانع الزكوة ومن وجد سعة فمات ولم يحج يا علي تارك الحج وهو مستطيع كافر يقول الله تبارك وتعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غني عن

(١٥) وسائل كتاب القضاء باب ٨ حديث (٨) •

(١) هو من ينقل كلما سمع وفي الحديث الجنة محرمة على القتاتين وفيه

أيضاً كفى بالكذب ان تحدث بكلما سمعت •



العالمين يا علي من سوِّف الحج حتى يموت بعثه الله يوم القيمة يهودياً أو نصرانياً - الحديث (١٦) وعن الصادق عليه السلام اللواط ما دون الدبر والدبر هو الكفر - الحديث (١٧) • وفي صحيح عبيد بن زرارة سألت أبا عبدالله (ع) عن قوله تعالى ( ومن يكفر بالايان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين <sup>(١)</sup> ) قال ترك العمل الذي أقر به من ذلك ترك الصلوة من غير سقم ولا شغل - الحديث (١٨) الى غير ذلك من المستفيضة المنفرقة في الأبواب المختلفة •

وأما حب الأئمة عليهم السلام وبغضهم فلها أيضاً مراتب ودرجات بل ليس الايمان والكفر إلا الحب والبغض وبأشتداد الحب بالله وأوليائه وتكاليفه يقوى الايمان ويشتد وبضعفهما يوهن ويضعف كما ان بأشتداد البغض بالله تعالى وأوليائه المعصومين يقوى الكفر وبضعفه يضعف •

وفي صحيح ابن سيار سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الحب والبغض أمن الايمان هو فقال وهل الايمان إلا الحب والبغض - الحديث (١٩) • وعن مولانا الباقر عليه السلام اذا أردت أن تعلم أن فيك خيراً فانظر

- (١٦) وسائل ابواب الحج باب ٧ حديث (٣)
- (١٧) وسائل أبواب نكاح المحرمات باب ٣٠ حديث (٣)
- (١) المائدة (٧)
- (١٨) وافي كتاب الايمان ص ٤٠
- (١٩) وسائل ابواب الامر بالمعروف باب ١٥ حديث (١٦)

الى قلبك فأن كان يجب أهل الطاعة ويبغض أهل المعصية ففبك خير" والله يحبك وان كان يبغض أهل الطاعة ويجب أهل المعصية فليس فيك خير" والله يبغضك والمرء مع من أحب - الحديث (٢٠) .

وقد مر أن للنصب أقسام وهي مراتبه التي لا اشكال في تحققها خارجاً انما الكلام في أنه بتمام مراتبه يوجب الاحكام الثابتة للناصب أو لا مقتضى الاصول اللفظية الدالة على تحقق الاسلام بمجرد الاقرار بالشهادتين بل مقتضى الاستصحاب حينئذ هو تحقق الطهارة وعصمة الدم والمال إلا في المتقين بالنسبة الى من يستدين ببعضهم عليهم السلام وهو الموافق للغة وأقوال الاصحاب بل هو المستفاد من ظواهر الأدلة أيضا .

فعن مولانا الصادق عليه السلام في حديث ابن أبي يعفور أن الله لم يخلق خلقاً شر من الكلب وأن الناصب لنا أهون على الله من الكلب (٢١) . وفيه عنه عليه السلام أيضا وإياك أن تغتسل من غسالة الحمام ففيها تجتمع غسالة اليهودي والنصراني والمجوسي والناصب لنا أهل البيت فهو شرهم فأن الله تبارك وتعالى لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب وأن الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه - الحديث (٢٢) .

فان عد الناصب في عرض اليهود والنصارى قرينة على أن المراد به من

• (٢٠) وسائل ابواب الامر بالمعروف باب ١٨ حديث (١)

• (٢١) وسائل أبواب الماء المضاف باب ١١ حديث (٤)

• (٢٢) وسائل أبواب الماء المضاف باب ١١ حديث (٥)



يكون النصب ديناً له كما إن اليهود والتنصر دين لليهود والنصارى \* نعم  
بازاء هذه الأخبار صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال  
ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت لأنك لا تجد رجلاً يقول أنا أبغض  
محمدًا وآل محمد (ص) ولكن الناصب من نصب لكم وهو يعلم أنكم تتولوننا  
وانكم من شيعتنا - الحديث (٢٣) \*

فيمكن أن يستفاد منه بدوياً أن المراد بالناصب من نصب العداوة للشيعة  
ولكن قوله عليه السلام ( وهو يعلم انكم ) الحديث قرينة على ان المراد به  
هو نصب العداوة للشيعة من حيث أنهم محب وموالٍ لهم وصرح عليه السلام  
بما ذكر لشدة الاهتمام بأنه لا ينبغي أن يتفوه بقول أنا أبغض - الحديث \*  
وفي مستطرفات السرائر عن محمد بن عيسى قال كتبت الى أبي الحسن  
عليه السلام أسأله عن الناصب هل احتاج في امتحانه الى أكثر من تقديمه  
الجبب والطاغوت واعتقاده بأمامتهما فرجع الجواب من كان على هذا فهو  
ناصب - الحديث (٢٤) وهو محمول على ما اذا حصل الاعتقاد لهم ببغض آل  
محمد عليهم السلام للملازمة الغالبية بل الدائمة بين الاعتقاد بشيء واعتقاد  
الخلاف بضده \*

وفي الصحيح عن الصادق عليه السلام من أحب كافرًا فقد أبغض الله  
ومن أبغض كافرًا فقد أحب الله - الحديث (٢٥) \*

- (٢٣) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٣ حديث (٣)
- (٣٤) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٣ حديث (١٤)
- (٢٥) وسائل أبواب الامر بالمعروف باب ١٧ حديث (١٣) \*

يجوز أخذ مال النصاب أين ما وجد

نعم في صحيح الحفص عن الصادق عليه السلام إن الرجل ليجبكم وما يعرف ما أتم عليه فيدخله الله الجنة بجنبكم وأن الرجل ليغضكم وما يعرف ما أتم عليه فيدخله ببغضكم النار - الحديث (٢٦) ويمكن حمل هذا الصحيح على أنه يجبكم لأجل التشيع وما يعرف ما أتم عليه من الاعمال الصالحة وقبولها عند الله تبارك وتعالى ويبغضكم لأجل التشيع وما يعرف ما أتم عليه من الاعمال الصالحة وقبولها فتلخص من جميع ما مر إن الناصب من تدين ببغضهم عليهم السلام ولكن له مراتب •

الجهة الثانية في كفرهم ونجاستهم ولا كلام فيهما نصاً وفتوى وقد مر في كتاب الطهارة •

الجهة الثالثة في حكم مالهم ولا اشكال في انه (يجوز أخذ مال النصاب أين ما وجد) لقول الصادق عليه السلام في الصحيح خذ مال الناصب أينما وجدته وادفع اليها الخمس - الحديث (٢٧) وعنه عليه السلام في خبر اسحق بن عمار - مال الناصب وكل شيء يملكه حلال الا امرأته فان نكاح أهل الشرك جائز • وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا تسبوا أهل الشرك فان لكل قوم نكاحا ولولا إنا نخاف عليكم أن يقتل رجل منكم برجل منهم ورجل منكم خير من الف رجل منهم لأمرناكم بالقتل لهم ولكن ذلك الى الامام عليه السلام - الحديث (٢٨) •

• (٢٦) وسائل أبواب الامر بالمعروف باب ١٧ حديث (١)

• (٢٧) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٣ حديث (٦)

• (٢٨) وسائل أبواب الجهاد باب ٢٦ حديث (٢)



لكن الأحوط اخراج خمسة مطلقاً - وكذا الأحوط اخراج الخمس مما حواه العسكر من مال البغاة اذا كانوا من النصاب ودخلوا في عنوانهم وإلا فيشكل حلية مالهم ♦

هذا و ( لكن الأحوط اخراج خمسة مطلقاً ) من غير استثناء مؤنة السنة لاطلاق الدليل الدال على ذلك من غير دليلٍ على التقييد وما دل على ان الخمس بعد المؤنة ظاهر في غيره ولا دليل من اجماع أو غيره على اللاحق فعموم وجوب الخمس فيه محكم لا محالة ♦

ووجه التردد احتمال شمول اطلاق قولهم عليهم السلام الخمس بعد المؤنة للمقام أيضاً ( وكذا الأحوط اخراج الخمس مما حواه العسكر من مال البغاة اذا كانوا من النصاب ودخلوا في عنوانهم وإلا فيشكل حلية مالهم ) : البغي في عرف المتشرعة الخروج عن طاعة الامام العادل كما في الجواهر وأما أموال البغاة فقد قال المحقق في الشرايع ( المسألة الثانية لا يجوز تملك شيء من أموالهم التي لم يحوها العسكر سواء كانت مما تنقل كالثياب وآلات أو لا تنقل كالعقارات لتحقق الاسلام المقتضى لحقن الدم والمال ) قال صاحب الجواهر متصلاً به بلا خلافٍ أجده في شيء من ذلك بل في المسالك أنه موضع وفاقٍ ♦

وأما ما حواه العسكر فان كانوا من النصاب فيشملهم الدليل الدال على جواز أخذ مالهم وقد مر وجوب الخمس فيه وأن الأحوط بل الأقوى عدم استثناء مؤنة السنة وأن لم يكونوا منهم فمقتضى إصالة احترام المال هو عدم جواز أخذ مالهم إلا أن يدل دليل على الخلاف ولا دليل عليه غير الأدلة

( مسألة ٣ ) يشترط في المغتتم أن لا يكون غصباً من مسلم أو ذمي أو معاهد أو نحوهم ممن هو محترم المال والا فيجب رده الى مالكه • نعم لو كان مغصوباً من غيرهم من أهل الحرب لا بأس بأخذه واعطاء خمسه وأن لم يكن الحرب فعلاً مع المغصوب منه وكذا اذا كان عند المقاتلين •

المعارضة بمثلها ولا يبعد أن يجمع بينها بأن ما دل على أن حكم البغات هو حكم النصاب انما هو بالنسبة الى الحكم الأولى لولا المانع وما دل على الخلاف أنما هو بالنسبة الى الحكم الثانوي لأجل مصالح شتى كما اشير في الروايات الى بعضها •

فعن مولانا الباقر عليه السلام في الصحيح لولا إن علياً عليه السلام سار في أهل حربه بالكف عن السبي والغنيمة للقيت شيعته من الناس بلاءً عظيماً ثم قال (ع) والله لسيرته كانت خيراً لكم مما طلعت عليه الشمس - الحديث (٢٩) •

وفي الجواهر ولعل الجمع بين النصوص أنه عليه السلام قد أذن لهم بأخذ الذي في العسكر ثم بعد أن وضعت الحرب أوزارها غرمه من بيت المال لأهله حتى انه عليه السلام كان يكتفي من المدعى باليمين مسألة (٣) يشترط في المغتتم ان لا يكون غصباً من مسلم أو ذمي أو معاهد أو نحوهم ممن هو محترم المال وإلا فيجب رده الى مالكه • نعم لو كان مغصوباً من غيرهم من أهل الحرب لا بأس بأخذه واعطاء خمسه وأن لم يكن الحرب فعلاً مع المغصوب منهم وكذا اذا كان عند المقاتلين مال غيرهم من أهل



مال غيرهم من أهل الحرب بعنوان الأمانة من ودیعةٍ أو إجارةٍ أو عاريةٍ أو نحوها (مسئلة ٤) لا يعتبر في وجوب الخمس في الغنائم بلوغ النصاب عشرين ديناراً فيجب اخراج خمسة قليلاً كان أو كثيراً على الاصح (مسئلة ٥) السلب من الغنيمة فيجب اخراج خمسة على السالب الثاني المعادن .

الحرب بعنوان الأمانة من ودیعةٍ أو إجارةٍ أو عاريةٍ أو نحوها ، لأصالة احترام المال إلا ما خرج بالدليل التي هي من الاصول العقلائية وقررها الشارع الاقدس (مسئلة ٤) لا يعتبر في وجوب الخمس في الغنائم بلوغ النصاب عشرين ديناراً فيجب اخراج خمسة قليلاً كان أو كثيراً على الاصح ( لاطلاقات الأدلة وعدم دليل على الخلاف . نعم من غرية المفيد (ره) اعتبار البلوغ عشرين ديناراً أي خمسة عشر مثقالاً صيرفياً وفي الجواهر وهو ضعيف جداً لا تعرف له موافقاً ولا دليلاً بل هو على خلافه متحقق (مسئلة ٥) السلب من الغنيمة فيجب اخراج خمسة على السالب ( السلب يفتح اللام ما يسلب من المقتول من ثياب وسلاح ونحوهما ولا اشكال في كونه من الغنيمة إلا أن يشترط الامام عليه السلام كونه للقاتل أو يكون قول النبي الأعظم صلى الله عليه وآله في وقعة خيبر . من قتل قتيلاً فله سلبه . حكماً دائماً بالنسبة الى السلب والأول يدور مدار الاشتراط والثاني قاصر سنداً ودلالةً لكونه قضية في واقعة لم يعلم أنه من الاشتراط أو الحكم ( والثاني المعادن ) وهي ليست من الحقائق الشرعية بل ولا المتشعبة وأما بحث الفقهاء عنه هنا وفي السجود فلأجل أنها من الموضوعات المستنبطة من العرف أو اللغة .

والظاهر بل المتعين هو الرجوع فيها الى العرف خصوصاً في هذه

الازمان التي كثرت العناية والاهتمام الى كشفها ومعرفتها والفحص عنها بكل وجه امكنهم فلها أهل خبرة لا بد من الرجوع اليهم كسائر الموضوعات التي يرجع فيها الى أهل خبرتها وحينئذٍ فالمرجع هو العرف فكلما يسمى في العرف معدناً يتعلق به الحكم وما لم يكن كذلك يكون من قسم الأرباح نعم لا ريب في انسباق خصوص بعض الأقسام الى الذهن عند الاطلاق • ولكن الظاهر أنه لشيوع ارادته عنه • أو لأجل كونه أكمل الأفراد فلا يضر باطلاقه على الأعم عرفاً كما في سائر موارد الاطلاقات •

وأما كلمات اللغويين فالظاهر تطابقها على أنه اسم للمحل الخاص فراجع الصحاح والنهاية والمجمع والقاموس كما أن كلمات الفقهاء تبعاً لظاهر الأخبار ظاهرة في أنه اسم للحال • ويمكن الجمع بين الجميع بالاعتبار فإن الاطلاق على المحل باعتبار الحال إذ لولا الحال لما كان وجه للاطلاق على المحل كما لا يخفى ، فلا نزاع في البين • وعلى فرضه فلا ثمره فيه لا علمية ولا عملية كما هو واضح أما الأخبار فأقسام ثلاثة •

الأول — ما ذكر فيه لفظ المعدن • كمرسل حماد بن عيسى عن العبد الصالح عليه السلام ، قال الخمس من خمسة أشياء من الغنائم والغوص ومن الكنوز ومن المعادن والملاحة — الحديث (٣٠) •

وعن أحمد بن محمد قال حدثنا بعض أصحابنا رفع الحديث قال الخمس من خمسة أشياء من الكنوز والمعادن والغوص والمغنم الذي يقايل عليه ولم

• (٣٠) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٣ حديث (٤) •



يُحفظ الخامس - الحديث (٣١) ♦

وموثق ابن أبي عمير عن أبي عبدالله عليه السلام ♦ الخمس على خمسة أشياء على الكنوز والمعادن والغوص والغنيمة ونسى ابن أبي عمير الخامس - الحديث (٣٢) ♦

والمنقول من تفسير النعماني عن علي عليه السلام ♦ الخمس يجري من أربعة وجوه من الغنائم التي يصيبها المسلمون من المشركين ومن المعادن - الحديث (٣٣) ♦

وصحيح حماد عن الحلبي في حديث قال سألت أبا عبدالله عليه السلام ♦ عن الكنز كم فيه قال الخمس ♦ وعن المعادن كم فيها قال الخمس ♦ وعن الرصاص والصفير والحديد وما كان من المعدن كم فيها قال يؤخذ منها كما يؤخذ من معادن الذهب والفضة - الحديث (٣٤) ♦

القسم الثاني - مثل صحيح حماد عن حريز وعن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ، قال سئلته عن المعادن ما فيها فقال (ع) كلما كان ركازاً ففيه الخمس وقال ما عالجت به مالك ففيه ما اخرج الله سبحانه منه من حجارة مصفى الخمس - الحديث ♦

♦ (٣١) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٣ حديث (١١) ♦

♦ (٣٢) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٣ حديث (٧) ♦

♦ (٣٣) وسائل أبواب قسمة الخمس باب ١ حديث (١٢) ♦

♦ (٣٤) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٣ حديث (٢) ♦

والظاهر ان الركاز يطلق على الأعم من المعدن ومن الكنز والمرد منه هنا هو الاول بقريئة السؤال ♦

فالمراد من المعدن والركاز الذي هو عبارة اخرى منه ما يستخرج من الأرض مما له نحو استمرار وقيمة في الجملة وهذا هو المنساق من المعدن عرفاً أيضاً بل في اللغة كذلك كما لا يخفى ♦

القسم الثالث - مثل صحيح ابن مسلم عن ابي جعفر (ع) قال سئلته عن الملاحه فقال وما الملاحه فقلت أرض سبخة مالحة يجتمع فيه الماء فيصير ملحاً فقال هذا المعدن فيه الخمس فقلت والكبريت والنفط يخرج من الارض قال فقال هذا وأشباهه فيه الخمس - الحديث (٣٦) وفي رواية الصدوق (ره) (مثل المعدن فيه الخمس) ♦ والمراد بالمثل هي المثلية في الموضوع أو الحكم وعلى أي فرض لا ثمره عملية في اختلاف النسختين نعم لو كان المراد المثلية في الحكم ولم يكن باعتبار شيوع اطلاق المعدن على غير الملاحه تكون الملاحه من غير المعدن وملحقاته ♦

وفي خمس البحار عن معاني الأخبار قال رسول الله (ص) العجماء جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس - الحديث (٣٧) ومعنى الجبار الهدر يعني من قتله الحيوان أو وقع في البئر أو هلك في المعدن قدمه هدر لا دية له

- ♦ (٣٥) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٣ حديث (٣)
- ♦ (٣٦) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٣ حديث (٤)
- ♦ (٣٧) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٣ حديث (٤)



من الذهب والفضة والرصاص والصفرة والحديد والياقوت والزربرد والفيروزج والعقيق والزبيق والكبريت والنفط والقيرو السبخ والزاج والزرنيخ والكحل والملح بل والجص والنورة وطين الغسل وحجر الرحي والمغرة وهي الطين الاحمر على الأحوط وأن كان الأقوى عدم الخمس فيها من حيث المعدنية بل هي داخلة في أرباح المكاسب فيعتبر فيها الزيادة عن مؤنة السنة والمدار على صدق كونه معدناً عرفاً وإذا شك في الصدق لم يلحقه حكمها فلا يجب خمسه من هذه الحثية بل يدخل في أرباح المكاسب ويجب خمسه اذا زادت عن مؤنة السنة من غير اعتبار بلوغ النصاب فيه ولا فرق في وجوب اخراج خمس المعدن بين أن يكون في أرض مباحة أو مملوكة وبين أن يكون تحت الارض أو على ظهرها ولا بين أن يكون المخرج مسلماً أو كافراً ذمياً بل ولو حريباً ولا بين أن يكون بالغاً أو صبيّاً وعاقلاً أو مجنوناً فيجب على وليهما اخراج الخمس ♦

ولا قصاص عنه لأحدٍ كما فصل في محله ، والظاهر أن الركاز هنا أعم من المعدن فيكون من أدلة المقام وذكره في قبال المعدن ليس قرينة على أن المراد به غيره اذ المعدن المذكور في سياقه انما ذكر لأجل بيان حكم آخر ♦ فتلخص أن الاخبار بين ما اشتمل على لفظ المعدن وما اشتمل على بيان الكبرى الكلية له كما مر من قول ابي جعفر (ع) وما اشتمل على بيان الصغريات كما مر من صحيح بن مسلم ، وحينئذ فمقتضى الأخبار بعد رد بعضها الى بعض هو قول مولانا الباقر (ع) كلما كان ركازاً ففيه الخمس ، وحيث لم يحدد الموضوع بحد خاص فالمرجع هو العرف كما في سائر الموضوعات الغير المحدودة شرعاً ، فالمحصول بعد التدبر أنه لا اختلاف بين

العرف واللغة والأخبار في معنى المعدن \* والاقتصار على ذكر بعض المصاديق في بعض الأخبار ليس من باب التخصيص كما هو كذلك في أقوال الفقهاء ومنهم الماتن قدست أسرارهم ، ثم أنه لو شك في شيء أنه من المعدن أو لا يلحقه حكم المعدن لأن التمسك بدليل المعدن حينئذٍ تمسك بالعام في الشبهة المصدقية وهو خلاف المحاورات كما ثبت في محله وكذا لا يصح اعتبار نصاب المعدن فيه أيضاً لعدم احراز موضوعه فكيف يعتبر نصابه فيما لم يحرز انه منه وحينئذٍ فإن كان داخلياً في احدى العناوين الاخر التي يجب فيها الخمس كالأرباح مثلاً وجب والا فلا خمس فيه \* فاتضح من ذلك عبارة المتن مع كمال وضوحها في نفسها وهنا فروع تعرض لها الماتن قدس سره في مسألة واحدة ونحن نتعرض لكل منها مستقلاً مع بيان ما يصلح لدليله ، الاول قوله ( لا فرق في وجوب اخراج خمس المعدن بين أن يكون في أرض الخ ) والوجه في ذلك كله عموم ما يدل على وجوب الخمس في المعدن واطلاقه الشاملين لجميع ما ذكر من غير دليل يدل على التخصيص ببعضها دون بعض \*

ثم ان المراد بكون المعدن على ظهر الارض هو ان يكون تكونه عليها كالملاحه مثلاً لا ان يوجد مقدار من المعدن على وجه الارض فانه سيأتي حكمه في مسألة (٧) انشاء الله تعالى \*

اعلم ان حيازة المباحات ان كانت بلا قصد الى السبب ولا قصد الى التملك فالظاهر تسالم الفقهاء على عدم تحقق الملكية حينئذٍ وهو كذلك للاصل كدخول العصافير في الدار ووقوع المطر فيها مع عدم القصد حين



ويجوز للحاكم الشرعي اجبار الكافر على دفع الخمس مما أخرجه وان كان لو اسلم سقط عنه مع عدم بقاء عينه •

بناء الدار ولا بعده ولو اجمالاً لذلك فلم يقل أحد حينئذ بتحقيق الملكية لصاحب الدار بالنسبة اليهما • وان كان مع قصد السبب من دون قصد التملك فان قلنا بأن الحيازة من الاسباب القهرية للملك كما صرح به صاحب الجواهر (ره) فقال في احياء الموات • ضرورة ظهور الادلة في انه متى وجد مصداق احياء يترتب الملك عليه وان قصد العدم لان ترتب المسبب على السبب قهري وان كان ايجاد السبب اختيارياً انتهى فلو لم يقصد التملك يتحقق الملكية قهراً — وان قلنا بعدم الملكية القهرية بل لا بد من قصد التملك كما هو الحق وسيأتي من الماتن (ره) في كتاب الاجارة فصل لا يجوز اجارة الارض مسألة (٦) من قوله والظاهر عدم كونها من الاسباب القهرية مطلقاً انتهى فتحققه من المجنون حينئذ مشكل بل يشكل على مذهب صاحب الجوار (ره) أيضاً لاعتبار قصد السبب على أي حال ولا اعتبار بقصد المجنون على المعروف بينهم في العقود والايقاعات • وكذا الحال في بعض مراتب الصباوة أيضاً •

الثاني (ويجوز للحاكم الشرعي اجبار الكافر على دفع الخمس مما أخرجه وان كان لو اسلم سقط عنه مع عدم بقاء عينه ) اما جواز الاجبار للحاكم الشرعي فلأنه من الامور الحسبية التي هي من وطائف حكام الشرع • ولا بد لهم من القيام بها مع فقد الموانع •

وعن المحقق في خاتمة الجهاد من الشرايع حيث قال من منع الزكاة لا مستحلاً فليس بمرتد ويجوز قتاله حتى يدفعها انتهى وفي الجواهر « بل

ويشترط في وجوب الخمس في المعدن بلوغ ما أخرجه عشرين ديناراً •

لعل الخمس أيضا كذلك اذ الظاهر كون الوجه منع الناس حقوقها وهو مشترك بين الجميع ولكن ذلك كله من وظائف الامام الذي يجوز له القتال مع من خالف أمره في حق وجب عليه ادائه « وأما السقوط لو اسلم مع عدم بقاء العين فللحديث النبوي (ص) المشهور بين الفريقين الاسلام يجب ما قبله المعمول به في الجملة لدى الامامية الموافق في الجملة للمرتكزات • وانما الكلام فيما يجب عنه هل هو جميع التكاليف وضعية كانت أو تكليفية وسواء كان من حقوق الله تعالى او من حقوق الناس • والحق ان يقال انه كقاعدة الميسور والقرعة لا يصح التمسك بها الا فيما عمل به الاصحاب وفي غيره يرجع الى ما تسالموا عليه من ان الكفار مكلفون بالفروع كتكليفهم بالاصول • والمسئلة سيالة في الفقه كقضاء الصلواة والزكواة والحج وغيرها وقد تعرضنا لتفصيلها وبعض ما يرد عليها في قضاء الصلوة وفي الحج • ثم انه يظهر التهافت بين فتويه (ره) في المقام حيث قيد السقوط بعدم بقاء العين وبين فتويه في كتاب الزكواة مسئلة (١٧) حيث حكم بالسقوط ولو مع بقاء العين فراجع مع وحدة كبرى المسئلتين وعدم دليل مخصص في البين

الثالث ( ويشترط في وجوب الخمس في المعدن بلوغ ما اخرجه عشرين ديناراً ) عن الشيخ في المبسوط والنهاية وابن حمزة في الوسيلة من المتقدمين وعن المدارك النسبة الى عامة المتأخرين اعتبار النصاب في خمس المعدن لصحيح ابي نصر عن مولانا الرضا عليه السلام قال سألت ابا الحسن (ع)



عما اخرج من المعدن من قليل او كثير هل فيه شيء قال ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكوة عشرين ديناراً - الحديث (٣٨) ومقتضى قاعدة الاطلاق والتقييد المرتكزة في الاذهان هو ذلك أيضاً لتقييد مطلقات ما دل على الخمس في المعدن بالصحيح فلا خمس حينئذ ما لم يبلغ عشرون ديناراً أي خمسة عشر مثقالاً صيرفيّاً من الذهب .

واشكلك عليه بوجوه : الاول - مخالفة الصحيح للمشهور بين القدماء بل ادعى ابن ادريس في السرائر الاجماع على عدم اعتبار النصاب في المعدن ويرده ان مثل هذه الشهرة او دعوى الاجماع يكون من قسم المحتمل المدرك اذ لعل الوجه في اعراضهم عن الصحيح ما انسبق الى اذهانهم الشريفة من جرى الصحيح مجرى التقية من مثل الشافعي . ويخذه اصالة عدم التقية خصوصاً من مثل مولانا الرضا عليه السلام المتلبس بولاية العهد ظاهراً وظهور مرجعيته عليه السلام في الفتوى قبل ذلك أيضاً كما لا يخفى على من راجع حالاته الشريفة . مع ان اعتبار هذه الشهرة مع مخالفة مثل الشيخ وابن حمزة مشكل بل ممنوع لانها من اساطين القدماء بل وابى الصلاح الذي الذي هو من كبار اعلام قدماء الامامية زاد الله تعالى في علو درجاتهم حيث انه قدس سره كما سيأتي اختار ان النصاب دينار واحد فكيف يعتمد الفقيه على مثل هذه الشهرة مع مخالفة مثل هؤلاء الاجلاء وعامة المتأخرين الثاني ان الصحيح صدر مصدر التقية . وقد مر ما فيه . الثالث - انه معارض

(٣٨) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٤ حديث (١)

## بعد استثناء مؤنة الاخراج والتصفية ونحوهما

بمرسل الفقيه والمقنع • عن محمد بن علي بن الحسين قال سئل ابو الحسن موسى ابن جعفر عليه السلام عما يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت والزبرجد وعن معادن الذهب والفضة هل فيها زكوة فقال (ع) اذا بلغ قيمته ديناراً ففيه الخمس - الحديث (٣٩) ويرده ارساله مع عدم الجابر • نعم روى مسنداً أيضاً عن ابي نصر عن محمد بن علي بن ابي عبدالله وهو مجهول فهو بين مرسل ومجهول ولم يقيم دليل معتبر على اعتبار ما رويه ابي نصر البزنطي عن المجهول • وان قيل به ومجرد عمل ابي الصلاح فقط به لا يوجب الاعتبار كما لا يخفى •

فتلخص ان الاقوال في المسئلة ثلاثة • عدم اعتبار النصاب كما نسب الى المتقدمين قدست أسرارهم • وكونه عشرين ديناراً كما عن الشيخ وابن حمزة وعامة المتأخرين عليهم الرحمة والرضوان • وكونه ديناراً واحداً كما اختاره أبو الصلاح (ره) وحيث جعلنا الله امة وسطاً فنختار الاوسط كما تحقق وجهه وثبت •

ولكن اعتبار النصاب انما هو ( بعد استثناء مؤنة الاخراج والتصفية ونحوهما ) اما اصل استثناء المؤنة فعمدة دليhle الاجماع ان قلنا ان قولهم عليهم السلام الخمس بعد المؤنة • ظاهر في خمس الارباح • والا فهو أيضاً يدل عليه مضافاً الى سماحة الشريعة المقدسة وسهولتها •

اما ان اعتبار النصاب قبل الاستثناء او بعده فالمنساق الى الذهن هو

(٣٩) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٧ حديث (٢) •



فلا يجب اذا كان المخرج أقل منه • وان كان الاحوط اخراجه اذا بلغ ديناراً بل مطلقاً ولا يعتبر في الاخراج ان يكون دفعة فلو اخرج دفعات وكان المجموع نصاباً وجب اخراج خمس المجموع •

الثاني وان كان الاحوط هو الاول • وعلى أي تقدير ( فلا يجب اذا كان المخرج أقل منه ) اذ لا وجه لاعتبار النصاب الا هذا ( وان كان الاحوط اخراجه اذا بلغ ديناراً ) لخروجا عن خلاف ما مر من مرسل الفقيه والمقنع وقول ابي الصلاح (ره) ( بل مطلقاً ) خروجاً عن خلاف القدماء (قد) •

ثم انه هل يؤخذ باطلاق قوله (ع) (حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكواة) فيكون النصاب عشرين ديناراً أو مأتي درهم ان تحقق التفاوت بينهما فالمدار على الاقل حينئذ لا محالة فلو كان المخرج من معدن الذهب مثلاً مأتي درهم من حيث القيمة ولو لم يكن عشرين ديناراً وجب الخمس كما عن بعض المحشين (ره) • او يجمد على ظاهر قوله (ع) عشرين ديناراً فيكون المدار على الدينار فقط فلو بلغ النصاب بالدرهم ولم يبلغ بالدينار فلا خمس حينئذ • وجهان الاوجه هو الثاني لظاهر التقييد فيكون قوله عشرون ديناراً بمنزلة التفسير لما اجمل في قوله (ع) حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكواة • الرابع ( ولا يعتبر في الاخراج أن يكون دفعة فلو اخرج دفعات وكان المجموع نصاباً وجب اخراج خمس المجموع ) لاطلاق الادلة وتصريح جمع وظاهر جماعة •

الخامس ( وان اخرج أقل من النصاب فاعرض ثم عاد وبلغ المجموع نصاباً فكذلك على الاحوط ) الاعراض على أقسام الاول ان يتحقق الاعراض

وان اخرج اقل من النصاب فأعرض ثم عاد وبلغ المجموع نصاباً فكذاك على الاحوط واذا اشترك جماعة في الاخراج ولم يبلغ حصة كل واحد منهم النصاب ولكن بلغ المجموع نصاباً فالظاهر وجوب خمسة .

عرفاً ثم عاد بعد مدة مديدة بحيث عد العود عند العرف عملاً مستقلاً لا من متممات عمل الاول - فالظاهر عدم الضم حينئذ لانهما بنظر العرف موضوعان مستقلان . الثاني - ان يتحقق الاعراض ثم العود بحيث يعد العود والبدء عملاً واحداً عرفاً فالظاهر كفاية بلوغ المجموع النصاب . اذ الاعراض حينئذ في حكم العدم عرفاً . الثالث - ما اذا لم يكن الاعراض مثل الاول ولا الثاني فسقتضى اصالة عدم اشتراط مطلق الاعراض هو كونه في حكم القسم الثاني أيضاً لو لا دعوى ظهور الادلة في عدم تحقق مطلق الاعراض في البين رأساً وهو مشكل بل ممنوع . ويمكن أن يجمع بما ذكر بين كلمات الاعلام . السادس ( واذا اشترك جماعة في الاخراج ولم يبلغ حصة كل واحد منهم النصاب ولكن بلغ المجموع نصاباً فالظاهر وجوب خمسة ) المسئلة مبنية على ان قوله عليه السلام في ما مر من صحيح ابي نصر البزنطي « ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكوة عشرين ديناراً » ظاهر في المخرج من حيث هو . أو باعتبار الاضافة الى من اخرجه . فعلى الاول وجب الخمس مع بلوغ مجموع الحصص النصاب وان لم يبلغ حصة كل واحد من الشركاء اليه . بخلاف الثاني . ولا يبعد الاول فان كلمة الموصول ظاهرة في المخرج كما لا يخفى . وان كان هو في حاق الواقع مضافاً الى من يخرج له لكن اعتبار الاضافة اليهم في النصاب يحتاج الى عناية زائدة في اللفظ وهي مفقودة .



وكذا لا يعتبر اتحاد جنس المخرج فلو اشتمل المعدن على جنسين أو  
أزيد وبلغ قيمة المجموع نصاباً وجب اخراجه ♦ نعم لو كان هناك معادن  
متعددة اعتبر في الخارج من كل منها بلوغ النصاب دون المجموع  
وان كان الاحوط كفاية المجموع خصوصاً مع اتحاد جنس المخرج  
منها سيما مع تقاربها بل لا يخلو عن قوة مع الاتحاد والتقارب ♦ وكذا  
لا يعتبر استمرار التكون ودوامه فلو كان معدن فيه مقدار ما يبلغ النصاب  
فاخرجه ثم انقطع جرى عليه الحكم بعد صدق كونه معدناً ♦ مسألة ٦ ♦♦♦♦

السابع ( وكذا لا يعتبر اتحاد جنس المخرج فلو اشتمل المعدن على  
جنسين أو أزيد وبلغ قيمة المجموع نصاباً وجب اخراجه ) لاطلاق الادلة  
وصريح جمع وظاهر آخرين ♦

الثامن ( نعم لو كان هناك معادن متعددة اعتبر في الخارج من كل منها  
بلوغ النصاب دون المجموع وان كان الاحوط كفاية بلوغ المجموع خصوصاً  
مع اتحاد جنس المخرج منها سيما مع تقاربها بل لا يخلو عن قوة مع الاتحاد  
والتقارب ) الظاهر ان المرجع في وحدة المعدن وتعددده هو العرف وأهل  
خبرة المعادن فانها اما متباعدة أو متقاربة وعلى كل منهما اما من أجناس  
مختلفة او من جنس واحد والظاهر هو الوحدة مع التقارب عرفاً ومع اتحاد  
الجنس وفي غيره يكون متعدداً وبذلك يمكن أن يجمع بين الكلمات  
فراجع وتأمل ♦

التاسع ( وكذا لا يعتبر استمرار التكون ودوامه فلو كان معدن فيه  
مقدار ما يبلغ النصاب فأخرجه ثم انقطع جرى عليه الحكم بعد صدق كونه  
معدناً ) المنساق من المعدن عرفاً هو استمرار التكون ودوامه في الجملة نعم

لو اخرج خمس تراب المعدن قبل التصفية فان علم بتساوي الأجزاء في الاشتغال على الجوهر او بالزيادة فيما اخرجه خمساً اجزاء والا فلا لاحتمال زيادة الجوهر فيما يبقى عنده مسألة ٧ \*

في الاخراج منه لا يعتبر ذلك فلو صدق المعدن عرفاً \* واحرج منه شيء وانقطع المعدنية بذلك الاخراج وجب الخمس وفي الجواهر « وان كان الاقوى في النظر وجوبه لاطلاق الأدلة المقتضى دخول ذلك » \*

(مسألة ٦) مقتضى الاصول اللفظية والعملية وتسالم الفقهاء قدست اسرارهم عدم اعتبار التصفية في وجوب الخمس \*

نعم قد ادعى ظهور ذيل صحيح زرارة في ان متعلق الخمس انما هو بعد التصفية قال سئلت أبا جعفر عليه السلام عن المعادن ما فيها فقال كل ما كان ركازاً ففيه الخمس وقال (ع) ما عالجت به مالك ففيه ما اخرج الله سبحانه منه من حجارة مصفى - الحديث (٤٠) وفيه ان المراد به اما ما هو الغالب المتعارف حيث ان اخراج الخمس في الغالب يكون بعد التصفية أو يكون المراد اخراج خمس خصوص المصفى مع قطع النظر عن غيره \* او يحمل على انه من خمس الارباح فلا ربط له حينئذ بالمقام \* نعم لا بد من احراز تفريغ الذمة عما اشتغلت به من الخمس \*

وحيث ( لو اخرج خمس تراب المعدن قبل التصفية فان علم بتساوي الاجزاء في الاشتغال على الجوهر أو بالزيادة فيما اخرجه خمساً اجزاء والا فلا لاحتمال زيادة الجوهر فيما يبقى عنده مسألة ٧ ) مقتضى ظاهر قولهم

(٤٠) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٣ حديث (٣) \*



إذا وجد مقداراً من المعدن مخرجاً مطروحاً في الصحراء فإن علم انه خرج من مثل السيل أو الريح أو نحوهما • أو علم ان المخرج له حيوان أو انسان لم يخرج خمسة وجب عليه اخراج خمسة على الاحوط اذا بلغ النصاب بل الاحوط ذلك وان شك في ان الانسان المخرج له اخرج خمسة أم لا •

عليهم السلام • الخمس من المعادن أو قولهم (ع) في المعدن الخمس أو على المعدن الخمس ان نفس المعدن من حيث هو مورده ومتعلقه مع قطع النظر عن حيثية الاخراج والاستخراج • فمن استولى على معدن لم يستول أحد عليه قبله وجب عليه خمسة سواء اخرجه بنفسه أو كان مخرجاً بأسباب طبيعية أو غيرها على ما سيأتي • هذا مضافاً الى اصالة عدم اعتبار الاخراج والاستخراج في وجوبه • لانه من الشك في أصل اعتبار شيء في التكليف به • والى ما تسالموا عليه في الفرع الآتي من ان المعدن المستخرج في ملك الغير يكون للغير وعليه الخمس • والى ما عن الأكثر من ان العنبر المأخوذ من وجه الماء فيه الخمس مع ان وجه الماء ليس بسعدن له ظاهراً فالمناط هو الاستيلاء على ما اخرج من المعدن سواء اخرجه بنفسه أو لا فعلى هذا •

( إذا وجد مقداراً من المعدن مخرجاً مطروحاً في الصحراء فإن علم انه خرج من مثل السيل أو الريح أو نحوهما أو علم ان المخرج له حيوان أو انسان لم يخرج خمسة ) ولم يقصد الحيابة ولا التملك والا فيكون من اللقطة • ومع عدم قصدهما ( وجب عليه اخراج خمسة على الاحوط اذا بلغ النصاب ) لما مر ولم يظهر وجه عدم جزمه قدس سره بالفتوى ( بل الاحوط ذلك وان شك في ان الانسان المخرج له اخرج خمسة أم لا ) مع

مسئلة ٨ لو كان المعدن في أرض مملوكة فهو لمالكها واذا اخرجه غيره يملكه بل يكون المخرج لصاحب الارض وعليه الخمس من دون استثناء المؤنة فانه لم يصرف عليه مؤنة ♦♦♦♦♦

احراز عدم تحقق قصد التملك منه ♦

ان قيل ان مقتضى ظاهر اليد حين الاخراج تحقق الملكية للانسان المخرج له له يقال نعم اليد امارة الملكية نصاً واجماعاً ما لم يكن في البين أصل موضوعي يبين وجهه كما اذا كان الشئ في السابق بعنوان المباحات الاولية ♦ او كان اليد بعنوان الإمانة او العصية ♦ فمقتضى الاصل هو بقاء مورد اليد على ما كان عليه سابقاً فمع عدم احراز قصد التملك بوجه معتبر يبقى المعدن على ابحاثه الاولية ولا أثر لليد حينئذ ♦ الا ان يقال ان اليد حيث انها من الامارات لا الاصول كما ثبت في محله تكشف كشفاً معتبراً عن اللوازم أيضاً ♦ فان كان مقتضاها الملكية الطلقية فتكشف عن عدم مناف لها في البين ♦ ولكن هذا على اطلاقه مشكل ♦

( مسئلة ٨ لو كان المعدن في أرض مملوكة فهو لمالكها واذا اخرجه غيره لم يملكه ) لاستيلاء المالك عليه استيلاء تبعياً اي بتبع ملكه ♦ والظاهر ان هذا الفرع بكلا جزئيه من المسلميات لديهم رضوان الله تعالى عليهم ♦ ( بل يكون المخرج لصاحب الارض وعليه الخمس ) كما هو المتسالم عندهم قدست اسرارهم ♦ وقد مر سابقاً عدم اعتبار الاخراج والاستخراج في وجوب الخمس فيجب على المالك ( من دون استثناء المؤنة لانه لم يصرف عليه مؤنة ) وما صرفه من المؤنة لم يكن باذنه فيذهب هدرًا لا مجاله كما في



مسئلة ٩ اذا كان المعدن في معمر الارض المفتوحة عنوة التي هي ملك للمسلمين فأخرجه أحد من المسلمين ملكه وعليه الخمس \*

نظائر المقام مما تصرف أحد في ملك شخص بلا اذن منه فحدث به نماء أو زادت به قيمة احترام لعمله وما صرفه فيه من المصارف ولا ضمان على المالك لما تحمله في عمله من المؤن قليلة كانت او كثيرة \*

(مسئلة ٩ اذا كان المعدن في معمر الارض المفتوحة عنوة التي هي ملك للمسلمين فأخرجه احد من المسلمين ملكه وعليه الخمس) ليعلم ان للارض باعتبار الموات والحياة أقساماً أربعة لا خامس لها \*

الاول - الموات بالاصالة بأن لم تكن مسبوقة بالعمارة وهي من الانقال وتكون للامام عليه السلام نصاً واجماعاً ففي خبر احمد بن محمد المعمول به لدى الاصحاب \* وبطون الاودية ورؤس الجبال والموات كلها له وهو قوله تعالى يستلونك عن الانقال - الحديث (٤١) \*

الثاني - العمارة كذلك أي لا من معمر وهي أيضاً من الانقال وتكون للامام عليه السلام وقد عبر في الاخبار عن هذا الارض بالارض التي لا رب لها ففي خبر ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال لنا الانقال قلت وما الانقال قال منها المعادن والآجام وكل ارض لا رب لها وكل ارض باد اهلها فهو لنا - الحديث (٤٢) ولا منافات بين الاخبار باعتبار التقييد في بعضها بالموات لانه من القيد الغالب اذ ما لا رب له تكون مواتاً غالباً \*

(٤١) وسائل ابواب الانقال باب ١ حديث (١٧) \*

(٤٢) وسائل ابواب الانقال باب ١ حديث (٢٨) \*

♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

الثالث المحياة بالعرض وهي ملك للمحيبي لما دل على تحقق الملكية بالاحياء ♦  
 الرابع - الموات بالعرض وحينئذ فان كانت العمارة أصلية أي لا من  
 معمر فهي للإمام عليه السلام لان اصلها كانت له (ع) فعرض الموت على ملكه  
 فيكون من الاتقال أيضاً وان كانت العمارة عرضية وكانت بالاحياء فعرض  
 الموت وكان المحيي أو وارثه موجوداً فعن جمع بل في الجواهر قيل انه لم  
 يعرف الخلاف فيه قبل العلامة كونها باقية على ملكه ♦ وعن جمع القول بأن  
 من أحيائها ملكها بل عن المحقق الثاني ان هذا القول هو المشهور ♦ ومنشأ  
 الخلاف اختلاف الاخبار والظاهر هو القول الثاني مع تحقق الاعراض عن  
 المالك الاول عرفاً ومحل تنقيح هذه الفروع هو كتاب الاحياء ♦  
 ثم ان ما عرض عليها الاحياء وكان المحيي من الكفار لا تخلو عن  
 أقسام أربعة ♦

الاول - ان يسلم محيياً طوعاً فيبقى الارض على ملكه ويكون كسائر  
 المسلمين حينئذ ♦

الثاني - ان لا يسلموا اصلاً ولكن يبقى الارض على ملكهم بنظر  
 الامام عليه السلام أو نائبه في هذه الامور لمصلحة تقتضي ذلك ♦ وهذا القسم  
 مثل القسم الاول حكماً ♦

الثالث - ان لا يسلموا ولكن يتركوها للمسلمين بالانجلاء عنها فتكون  
 من الاتقال وهي للإمام عليه السلام ♦

الرابع - ان لا يسلموا ولكن ازيلوا واخرجوا عن الارض بالقهر والغلبة  
 من المسلمين واستيلائهم على الارض ♦ وهذه هي الارض المفتوحة عنوة



التي هي ملك للمسلمين كافة ملكية نوعية مصرفية فقط لا من سنخ الملكيات النوعية الآخر كملكية العين الموقوفة للبطون المتلاحقة أو ملكية السادة والفقراء للحقوق المجعولة لهم لانهم يملكون المنافع في الاول بل والعين في الثاني بالقبض بخلاف المقام الذي لا بد وان يصرف منافعها في مصالحهم فهذه سنخ ملكية خاصة لها اثار مخصوصة ويشترط في تحقق عنوانها كونها حياة حال الفتح والافتح والافتح من الانتقال وان يكون الغزو باذن الامام عليه السلام والا فهي للامام عليه السلام كما مر ♦

ولا يجوز بيع المفتوحة عنوة اجماعاً ولعل وجه تسالمهم على ذلك انها لما فتحت غلبةً فهي من مفاخر المسلمين وآثار غلبتهم على اعدائهم فلا بد وان يدخر وتبقى هذه الذخيرة العظمى رغماً لانوف الاعداء واعلاناً لكلمة ان الاسلام يعلو ولا يعلى ولكل من هذه الاقسام فروع كثيرة شريفة ليس هنا محل بيانها وفقنا الله تعالى لبيانها في محلها ♦

ثم ان الملكية أقسام ثلاثة - الاول الملكية الشخصية الحقيقية كملكيتنا لدارنا وعقارنا وأراضينا ♦ الثاني الملكية النوعية المصرفية كما مر من ملكية المسلمين للاراضى المفتوحة عنوة ♦ الثالث الملكية الشخصية الجهتية كملكية خليفة الله تعالى تعالى للانتقال فحيث انه عليه السلام رئيس الرعايا بل اليه الملجأ في جميع الرزايا والبلايا لجميع البرايا لا بد وان تكون يده مبسوطة بسط يد رئيس العائلة بالنسبة الى العيال ولا بسط الا بالمال كما لا يخفى على ربات الجهال فضلاً عن الرجال ولذلك حلت له الانتقال من الحكيم المتعال ♦

وحيث فنقول كما ان المعادن المتكونة في القسم الاول من الملكية ملك  
 لملك الارض ولو اخرجها غيره لم يملكها كما مر آنفاً فهل يكون في القسمين  
 الاخيرين أيضاً كذلك فالمعدن في الارض المفتوحة عنوة ملك للمسلمين وفي  
 الانتقال ملك للامام عليه السلام أو يبقى على اباحته الاصلية يملكه كل من  
 استخرجه واستولى عليه • المشهور هو الثاني • ويمكن أن يستدل عليه  
 بعموم ما دل على التملك بالاحياء والحيازة الا ما خرج بالدليل • ولا دليل  
 في المقام على الخلاف الا احتمال التبعية وعمدة الدليل عليها هو الاجماع  
 ومورده القسم الاول وهو الملك الشخصي الحقيقي • فالعمومات في غيره  
 محكمة •

وقال في الجواهر في كتاب الخمس للقطع بملك المحيز له من المسلمين  
 اذا كان في الأرض المفتوحة عنوة مع انها ملك لسائر المسلمين ولعله لانه  
 بنفسه في حكم الموات وان كان في أرض معمورة منها بغرس او زرع الخ •  
 وفي كتاب احياء الموات عند قول المحقق (ره) فمن فقهاءنا من خص المعادن بالامام  
 عليه السلام قال (ره) المشهور ثقلاً وتحصيلاً على ان الناس فيها شرع سواء  
 مضافاً الى السيرة المستمرة في سائر الاعصار والامصار في زمان تسلطهم  
 وغيره على الأخذ منها بلا اذن حتى ما كان منها في الموات الذي قد عرفت  
 انه لهم عليهم السلام او في المفتوحة عنوة التي هي للمسلمين فانه وان كان  
 ينبغي أن يتبعها فيكون ملكاً للامام عليه السلام في الاول وللمسلمين في  
 الثاني الا ان السيرة المزبورة العاضدة للشهرة المذكورة وتقوله تعالى خلق



وان اخرجه غير المسلم ففي تملكه اشكال ♦♦♦♦

لكم ما في الارض ولشدة حاجة الناس الى بعضها على وجه يتوقف عليه معاشهم نحو الماء والكلاء وفي خبر ابي البخري عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام لا يحل منع الماء والنار الى غير ذلك انتهى وفيه أيضاً عند بيان ان الاسلام شرط في المحيى اولا قال (ره) فالمتجه الملك بالاحياء مطلقا ولو لحصول الاذن منهم عليهم السلام في حال الحضور • ولعل المصلحة فيه ارادة تعمير الارض • واحتمال ان جميع النصوص لبيان السبب الشرعي الذي لا ينافيه توقفه بعد ذلك على شرائط آخر • يدفعه انه لا منافات فيه بين ارادة الاذن منه مع ذلك ولو بطريق من طرق الدلالة مضافاً الى ظهور بعضها في الاذن انتهى •

ومقتضى ما ذكر عدم الفرق بين المسلم وغيره فقوله (ره) ( وان اخرجه غير المسلم ففي تملكه اشكال ) محل تردد لعموم ما مر وعدم ما يصلح للتقييد بالمسلم مع ان ما يستندون اليه من قوله عليه السلام من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو له ( او فهو احق به ) آب عرفاً عن التقييد مع تحقق السيرة ايضا على التعميم •

ان قلت ان في بعض الاخبار ذكر لفظ ( المسلمون ) وفي أخبار التحليل ذكر لفظ ( الشيعة ) كما مر فيكون مقيداً للعمومات والمطلقات • يقال ذكرهما من جهة انهما المقصود الاصيلي بل ليس المقصود الاصيلي عند الائمة عليهم السلام الا الشيعة فليكن المخالفين مثل الكفار في هذا الحكم مع ان الفقهاء قدست أسرارهم لا يقولون به قطعاً • مع ان ظاهرهم الاجماع على ملكية الكفار لما استخرج من الموات حال الفتح التي هي ملك للامام عليه السلام

واما اذا كان في الارض الموات حال الفتح فالظاهر ان الكافر أيضاً يملكه  
وعليه الخمس مسئلة ١٠ يجوز استيجار الغير لخراج المعدن فيملكه المستأجر  
وان قصد الاجير تملكه لم يملكه \*

فأي فرق بين ملكه (ع) وبين ما ملكه المسلمون من جهة الفتح عنوة \*  
وفي الجواهر عند قول المحقق (ره) ولو أحيا أرضاً فظهر فيها معدن الخ  
قال (ره) بعد اسطر وكذا لو اشترى أرضاً فظهر فيها معدن وكيف كان فلا  
ينافي ذلك ما تقدم سابقاً من عدم ملك الامام (ع) المعدن في مواته المملوكة له  
بل وكذا المفتوحة عنوة التي هي للمسلمين \* وان كان مقتضى ذلك كونه  
تابعاً للملك \* لكن قد عرفت سابقاً ما يقتضى خلافه ولعله للفرق بين ملك  
الامام (ع) والمسلمين وبين ملك المحيي المخصوص \* بل لا يتم ذلك الا بذلك  
فتأمل جيداً انتهى ولتنقيح هذه الفروع محل آخر بل وكذا ذكر الفروع  
الكثيرة التي يتصور في المقام مما ليس محل الابتلاء ولا ينفع الا بعد ظهور  
الدولة الحققة وطلوع السلطنة العادلة \* من الله تعالى علينا برؤيتها والانسلاك  
في سلك رعيتها آمين يا رب العالمين \* هذا حكم ما يستخرج من المفتوحة  
عنوة \*

( واما اذا كان في الارض الموات حال الفتح \* فالظاهر ان الكافر أيضاً  
يملكه وعليه الخمس ) وقد مر وجه ذلك آنفاً ( مسئلة ١٠ يجوز استيجار  
الغير لخراج المعدن ) بلا اشكال في أصل جواز الاستيجار ان قلنا بأن حيازة  
المباحات من الاسباب القهرية لحصول الملك سواء كانت مباشرة أو تسببية  
لتحقق المنفعة المحللة حينئذ فتشمله العمومات وكذا ان قلنا بتوقفها على  
قصد التملك وان قصد الاستيجار لخراج المعدن من المستأجر قصد عند



العرف والعقلاء لتملكه • والظاهر كونه كذلك ان كان الاستيجار على خصوص هذه المنفعة الخاصة ( فيملكه المستأجر ) حينئذ لتحقق المقتضى وفقد المانع ( وان قصد الاجير تملكه لم يملكه ) لتحقق الملكية في الرتبة السابقة بالنسبة الى المستأجر فليس بالنسبة الى الاجير من حيازة المباح حينئذ •

واما ان قلنا بأنها منوطة بقصد التملك ولم يتحقق ذلك من المستأجر ولم يكن قصد الاستيجار قصداً له • فان قصد الاجير التملك يملكه حينئذ • وربما يقال بعدم صحة الاجارة على هذا لعدم تحقق المنفعة للمستأجر • وفيه ان صحتها عند العرف والعقلاء لا تتوقف على تحقق المنفعة له بل على تحقق غرض عرفي عقلائي غير منهي عنه شرعاً سواء كان للمستأجر اولاً هذا • ولا يخفى ان اعتبار القصد في الاحياء أو عدمه معنونة في كتب الفريقين وتعرض له في الجواهر في جملة من الموارد منها في كتاب احياء الموات عند قول المحقق (ره) ويشترط في التملك بالاحياء شروط خمسة الخ ومنها في كتاب الشركة عند قول المحقق (ره) في المسئلة الثانية • وهل يفتقر المحيز في ملك تملك المباح الى نية التملك قيل لا • وفيه تردد • ومنها في المسئلة التاسعة من كتاب الشركة • اذا استأجر للاحتطاب أو للاحتشاش أو للاصطياد الخ ومنها في كتاب الوكالة عند قول المحقق (ره) والالتقاط والاحتطاب والاحتشاش ومنها غير ذلك مما لا يخفى على الخبير المنتبع •

وقد تعرض لها الماتن قدس سره في الجملة في كتاب الاجارة مسئلة ٦ من فصل لا يجوز اجارة الارض فراجع المواضع المذكورة اذ ليس المقام محل تنقيحها وبيان ما قيل او يمكن أن يقال فيها •

مسئلة ١١. اذا كان المخرج عبداً كان ما اخرجه لمولاه وعليه الخمس .  
 مسئلة ١٢. اذا عمل فيما اخرجه قبل اخراج خمسه عملا يوجب زيادة قيمته  
 كما اذا ضربه دراهم أو دنانير أو جعله حلياً أو كان مثل الياقوت والعقيق  
 فحكه فصاً مثلاً اعتبر في اخراج خمس مادته فيقوم حينئذ سبيكة أو غير

( مسئلة ١١ اذا كان المخرج عبداً كان ما اخرجه لمولاه وعليه الخمس )  
 الظاهر كونها من صغيريات المسئلة السابقة فيدور مدار القصد على التفصيل  
 الذي مر بناءً على ان العبد يملك كما هو الحق .

( مسئلة ١٢ اذا عمل فيما اخرجه قبل اخراج خمسه عملاً يوجب زيادة  
 قيمته كما اذا ضربه دراهم أو دنانير او جعله حلياً او كان مثل الياقوت والعقيق  
 فحكه فصاً مثلاً اعتبر في اخراج خمس مادته فيقوم حينئذ سبيكة أو غير  
 محكوك مثلاً ويخرج خمسه ) اما بناءً على ما هو التحقيق من ان تعلق  
 الخمس نحو تعلق الحق بمتعلقه فلا اشكال فيه لان زيادة القيمة في المتعلق  
 لا يوجب زيادة الحق في المالية كما لا يخفى .

وأما بناءً على الشركة الحقيقية فلا ريب في ان عروض الدرهمية أو  
 الدينارية كان في الرتبة اللاحقة على الاخراج والاستخراج فتحققت الشركة  
 في الرتبة السابقة وعرضت الدرهمية والدينارية على المال المشترك فلارباب  
 الخمس أخذ سهمهم من الدرهم والدينار من غير ضمانهم للمؤنة والاجرة اذ  
 لم يقع اذن منهم في ذلك كما هو حكم كل مورد زيد في مال الغير بدون اذنه  
 زيادة ترتفع بها القيمة فلا شيء للعامل من جهة تلك الزيادة وليس له ازالته  
 واعادة العين الى ما كانت بدون اذن المالك . لانه تصرف في ملك الغير  
 بدون اذنه .



محكوك مثلاً ويخرج خمسة وكذا لو اتجر به فربح قبل ان يخرج خمسة ناوياً  
الاجراج من غيره فالظاهر ان الربح مشترك بينه وبين أرباب الخمس •

نعم للمالك الزامه بازالة الاثر واعادة حالة الاولى ان كان فيها غرض  
عند العرف والعقلاء ( وكذا لو اتجر به فربح قبل ان يخرج خمسة ناوياً  
الاجراج من مال آخر ثم أداه من مال آخر ) فلا اشكال فيه ان كان التعهد  
باذن من الحاكم الشرعي اذ ليس للمالك ولاية انتقال الحق المتعلق بالعين  
الى الذمة فمقتضى الأصل بقاءه في العين الا ان يدل دليل على الخلاف وظاهرهم  
التسالم على ولاية الحاكم على الاذن في ذلك •

هذا وان لم يكن التعهد باذن منه فأتجر به ثم أدى الخمس يكون  
المقام من صغريات ما لو باع شيئاً ثم ملكه بناءً على الشركة الحقيقية •  
أو ما لو باع مال نفسه الذي يكون متعلق حق الغير ثم سقط الحق أو اسقطه  
بناءً على كونه من الحق والاقوى الصحة فيهما كما قررناه في بيع الفضولي •  
( واما اذا أتجر به من غير نية الاجراج من غيره • فالظاهر ان الربح  
مشترك بينه وبين أرباب الخمس ) ان قلنا بالشركة الحقيقية وامضاء الحاكم  
الشرعي للمعاملة الواقعة •

واما بناءً على كونه من الحق على ما هو التحقيق فلا وجه لاشتراك  
الربح مع أرباب الخمس اذ العوض وقع بازاء نفس العين التي هي مال المالك  
ولم يقع بازاء الحق شيء كما هو واضح فكيف يتحقق الاشتراك في الربح  
وكذا بناءً على الشركة الحقيقية وعدم امضاء الحاكم للمعاملة اذ هي بالنسبة  
الى مقدار ما لأرباب الخمس باطلة حينئذ فكيف يشتركون في الربح •

ومقتضى القواعد رجوع ولي الخمس الى البايع ومع امتناعه يتبع العين •  
ولكن في خبر الأزدي وجوب الخمس على البايع مطلقاً فعن الحرث ابن  
حصيرة الأزدي قال وجد رجل ركازاً على عهد امير المؤمنين عليه السلام  
فابتاعه ابي منه بثلاثمائة درهم ومائة شاة متبع فلامته امي وقالت أخذت هذه  
بثلاثمائة شاة اولادها مائة وأنفسها مائة وما في بطونها مائة قال فندم ابي فانطلق  
ليستقبله فأبى عليه الرجل فقال خذ مني عشر شياة خذ مني عشرين شاة فأعياه  
فأخذ ابي الركاز واخرج منه قيمة الف شاة فأتاه الآخر فقال خذ غنمك واتني  
ما شئت فأبى فعالجته فأعياه فقال لا ضربن بك فاستعدى امير المؤمنين عليه السلام  
على ابي فلما قص ابي على امير المؤمنين (ع) امره لصاحب الركاز أد خمس  
ما اخذت فان الخمس عليك فانك أنت الذي وجدت الركاز وليس على الآخر  
شئ لأنه انما أخذ ثمن غنمه — الحديث (٥٢) الا انه قاصر سنداً لارساله  
مع كون الحرث مجهولاً فلا يصح للاستناد اليه • ويمكن أن يحمل على  
عدم امضاء ولي الخمس المعاملة الواقعة وعدم أدائه البايع من مال آخر فلا  
محالة يرجع الى البايع لتعلق الخطاب به أولاً • ومع عدم أدائه يتبع العين  
التي هي متعلق الخمس •

وأما ان أداه من ماله الآخر بعد البيع فالمقام من صغريات من باع متعلق  
حق الغير ثم أدى الحق فلا وجه للرجوع حينئذ بناءً على صحة البيع كما  
هو الحق •

واما ان كان لهم يؤدي من ماله الآخر وامضى الحاكم الشرعي المعاملة

(٥٢) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٦ خبر (١) •



مسئلة ١٣ اذا شك في بلوغ النصاب وعدمه فالاحوط الاختبار \*

الواقعة فيرجع الى البائع أيضاً لأنه ان قلنا بالشركة الحقيقية فقد وقع عوض مال ارباب الخمس في يد البائع \* وان قلنا بالحق فيصير ذمته مشغولة بالخمس \* ( مسئلة ١٣ اذا شك في بلوغ النصاب وعدمه فالاحوط الاختبار ) المشهور بينهم قدست اسرارهم عدم وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية لعموم دليل البراءة من غير ما يصلح للتخصيص بالفحص بالنسبة اليها كما خصص بالنسبة الى الشبهات الحكمية \* وذهب جمع الى وجوبه في نظير المقام مثل ما اذا شك في ان ماله وصل الى حد الاستطاعة ليجب عليه الحجج اولا أو شك في وصول ماله الى النصاب في الزكواة \* او شك المسافر في تحقق مقدار المسافة ونحوها من سائر الموارد بل نسب ذلك الى المشهور مع انه لا دليل على وجوبه فيها بالخصوص \*

ولا يبعد ان يقال ان عمدة المناط لوجوب الفحص فيما يجب فيه انما هو المعرضة القرية العرفية للوقوع في خلاف الواقع مع عدم الفحص \* فكلما تحقق هذا المناط وجب الفحص ولو كانت الشبهة موضوعية كما في نظائر ما ذهب المشهور الى وجوبه فيها من الشبهات الموضوعية \* الا اذا كان منشأ اللوسواس فلا وجه للفحص حينئذ بل يشكل جوازه بالنسبة الى بعض المراتب كما في غالب موارد جريان اصالة الطهارة في الشبهات الموضوعية \*

ثم انه يبقى على الماتن قدس سره اشكال انه افتى بوجوب الاختبار فيما اذا شك في المسافة في صلواة المسافر مسئلة ٥ وكذا فيما اذا شك في خارج انه منى اولا في فصل الجنابة وأفتى بعدم الوجوب مع الاحتياط

الثالث الكنز ♦♦♦♦♦

الاستحبابي في زكوة النقدين مسألة ٣ وفي المقام وفي كتاب الحج مسألة ٢٠ احتاط وجوباً فما الفارق بين الموارد مع وحدة الكبرى وفقد دليل وحجة اخرى ♦ (الثالث الكنز) والبحث فيه من جهات ♦ الاولى - عن جمع من الفقهاء قدس الله اسرارهم انه المال المذخور تحت الارض ♦ وعن آخر اعتبار القصد في ذلك فليس منه المال المستتر فيها بسبب الضياع في الصحارى أو البقاع وعن بعض اعتبار كونه من النقدين فليس منه الجواهر والاحجار الكريمة واعتبار كونه في الارض فلا يشمل الموجود في جوف البنيان والجدار وباطن النخيل وداخل الاشجار وما يدفن في قلل الجبال ونحوها مما يدخر فيها المال ♦ فهل عثروا على دليل في اعتبار هذه القيود أو استندوا الى قول لغوي أو استنبطوها من مرتكزات العرف ♦ والاول لا عين له ولا أثر والثاني لا اعتبار به كما ثبت في حجية الخبر ♦ والثالث محل التأمل والنظر لصحة اطلاقه في المحاورات العرفية على الاعم من واجد القيود وفاقدها كما ان الرجوع الى الوجدان من أقوى شواهدا فالكنز من المعاني العرفية في كل عصر وزمان ودهر وأوان لا بد من المراجعة اليهم في تشخيص موضوعه ودرك ما يراد من مفهومه ♦ نعم لا ريب في انصرافه الى بعض الاقسام بدواً ولكنه ليس منشأ الاختصاص قطعاً ♦

ان قلت ان صحيح البنظري عن مولانا الرضا عليه السلام سئلته عما يجب فيه الخمس من الكنز فقال (ع) ما يجب الزكوة في مثله ففيه الخمس - الحديث (٥٣) ظاهر في الاختصاص بالنقدين ♦ قلت اطلاق المماثلة يقتضى أن



يكون الكنز مسكوكاً أيضاً والظاهر عدم القائل به وقد ادعى في الرياض الاتفاق على ان المراد بالمماثلة المماثلة في النصاب فقط فلا يصح الاستناد الى الصحيح من جهة اطلاق المماثلة •

الجهة الثانية نجد في أنفسنا الفرق بين ما ذكره من العناون الثلاثة الآتية بل يجده كل من راجع فطرته ووجدانه • الاول المال الضايغ صاحبه وهذا ما يعبر عنه في السنة الفقهاء العظام قدست أسرارهم بالمجهول المالك وله فروع كثيرة وأحكام خاصة • الثاني - المال الضايغ عن صاحبه وهذا ما يعبر عنه في ألسنتهم الشريفة باللقطة ووضعوا لها كتاباً وذكروا لها حدوداً وأقساماً اللقيط واللقطة والضالة وبينوا لجمعها فروعاً ومسائل مع ما يلزمها من الحجج والدلائل •

الثالث الكنز وهو من المعاني العرفية المقابل للاولين بحسب ما ركز في الاذهان ونزبه أيضاً بصريح الوجدان ولا بد وان لا يختلط احدهما بالآخر كما انها متميزة عند أهل البصيرة والنظر •

ولا يخفى ان الكنز من المباحات التي يملكها من استولى عليها على تفصيل يأتي انشاء الله تعالى وقد ذكروا الاعراض عن الملك أيضاً من أسباب الاباحة وسلب الحرمة والاحترام وقطع اضافته الى المالك المعرض عنه فيملكه كل من استولى عليه بعد اعراض صاحبه عنه • وتنقيح موضوعه وتفرع فروعاً يحتاج الى مجال واسع ولقد كنت عزمت حين الشروع في البحث ان ابسط المقال في هذا المجال ولكن حال بيني وبين عزمي عروض الحوادث الشخصية والنوعية كما هو دأب هذه الدنيا الدنية من حدوثها الي نفاذها

وذلك من أهم عنايات الله تعالى بعباده حتى لا يعتمد عليها أهل الله ولا يطغى فيها أهل الدنيا •

ثم ان صريح جملة من الأخبار ان للكنز معنى آخر غير ما هو مصطلح العرف والفقهاء • وله آثار عجيبة غريبة في يوم الحساب والجزاء فيحتمل بها في نار جهنم ثم تكوى بها الجباه والجنوب • منها ما عن مولانا الصادق (ع) عن آبائه عليهم السلام قال لما نزلت هذه الآية والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباد اليم • قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله كل مال يؤدي زكواته فليس بكنز وان كان تحت سبع أرضين • وكل مال لم يؤدي زكواته فهو كنز وان كان فوق الارض - الحديث (٥٤) • وفي الكافي عن الصادق عليه السلام في معنى قوله تعالى وكان تحته كنز لهما انه سئل عن هذا الكنز فقال (ع) اما والله ما كان ذهباً ولا فضة وانما كان أربع كلمات لا إله إلا أنا من أيقن بالموت لم يضحك سنة ومن أيقن بالحساب لم يفرح قلبه ومن أيقن بالقدر لم يخش الا الله •

ولكن مثل هذه الاطلاقات لا ربط لها بالمقام • وانما هي اطلاقات تنزيلية لمناسبات عرفية عقلانية تدور عليها الفصاحة والبلاغة في الاستعمالات كما لا يخفى على من تأمل في المحاورات خصوصاً كلمات امرء البلاغة والفصاحة صلوات الله عليهم أجمعين •

الجهة الثالثة من الاصول التي يدور عليها النظام من لدن حدوث بني



آدم الى يوم القيام اصالة احترام النفس والعرض والمال فتطابقت آراء عقلائهم على احترامها بحيث من تعدى الى واحد منها يعتدى عليه بجهة الاستحقاق وقد قرر الشرع الاقدس هذه الاصول على ما هي عليها بمثل قوله (ع) لا يحل مال إلا من وجه أحله الله وقد مر خبر الحسن بن عمار لا تسبوا أهل الشرك فان لكل قوم نكاحاً • نعم في موارد خاصة بشروط مخصوصة كالحربي ونحوه ازيلت الحرمة عنهم والاحترام بما عقدت عليه قلوبهم وما كسبت أيديهم من العقائد والآثام •

فأصالة الاحترام من الاصول العائلية التي قررها الشارع الاقدس بل الشرايع الالهية على ما هي عليها كسائر الاصول والقواعد العقلائية المقررة في الشريعة كأصالة الحرية وقاعدة اليد والسلطنة ونحوها • ولكن احترام المال وحرمة التصرف فيه انما هو من قبيل الوصف بحال المتعلق لا الوصف بحال الذات لأن نفس المال من حيث هو مال ليس له حرمة واحترام كالمباحات الأولية مثلاً بل المناط كله انما هو الاضافة الملكية الحاصلة في المال • فمهما اضيف المال الى مالك ما في الجملة عند العرف والعقلاء يثبت الحرمة والاحترام كما في اللقطة ومجهول المالك واذا انقطعت الاضافة لديهم بحيث لم يحكموا بمقتضى مرتكزاتهم بالمالكية والملكية الفعلية بالنسبة الى المال لاقطاع المالك واندراسه فلا حرمة لديهم لمثل هذا المال ولا احترام له • ولا فرق عندهم بينه وبين المباحات وان شئت قلت ان مورد اصالة احترام المال انما هو الملك دون المال من حيث هو •

قال صاحب الجواهر (ره) في كتاب القضاء عند قول المحقق (ره) لو

انكسرت سفينة في البحر فما اخرجها البحر فهو لاهله وما اخرج بالغوص فهو لمخرجه ( الى أن قال بعد اسطر ) والاولى أن يقال ما عثم انشاء اباحته من المالك لكل من يريد أن يملكه كمنار العرس ونحوه يملكه الآخذ بالقبض أو التصرف الناقل أو المتلف أو مطلق التصرف على الوجوه والاقوال المذكورة في المعاطات بناءً على انها اباحة • وكذا ما جرت السيرة والطريقة على تملكه مما قام شاهد الحال بالاعراض عنه كحطب المسافر ونحوه • أو ما كان من المباحات الاصلية باندراس المالك كأحجار القرى الدارسة انتهت عباراته الشريفة • فالاحترام والحرمة يدوران مدار تحقق الاضافة الفعلية العرفية العقلانية أي الملكية وعدمها والكنوز من القسم الثاني حيث انه لا يرى العرف والعقلاء بالنسبة اليها مالك فعلي • ولا يحكمون بأن للكنز مستول عليه بالفعل • بل يرونها من سنخ المعادن وسائر المباحات كما لا يخفى هذا مع احراز ذلك عرفاً •

واما مع الشك فيه فقال في الجواهر عند قول المحقق (ره) في اللقطة مسائل خمس الاولى ما يوجد في المفاوز ( الى أن قال بعد ورق ونصف وبالجملة فالمدار على ما عرفت من حل ما يوجد من المال الذي اندرس أهله لواجده دون غيره الذي يكون الاستيلاء عليه بعنوان الالتقاط أو مجهول المالك أو غير ذلك مما لا يحل لواجده بمجرد وجدانه بل بالتعريف على الوجه المزبور • أو بالصدقة به على صاحبه • أو نحو ذلك • ولعل الاصل في كل ما شك فيه ولم يكن ثم شاهد حال يقتضي كونه لمن اندرس • أو أهل العصر الاحترام • فلا بد من تعريفه أن كان لقطة • والفحص ان كان مجهول



المالك • ثم الصدقة به بعد اليأس • أو الدفع الم الحاكم • انتهت عباراته  
 زاد الله تعالى في درجاته ومقاماته •

أقول ما أفاده رحمه الله من الحكم بالاحترام في صورة الشك في ثبوت  
 الاضافة الفعلية الى المالك وعدمه هو الحق الذي لا محيص عنه •

الجهة الرابعة - لا بد في تحقق الاضافة الملكية الفعلية من اشارة معتبرة  
 عرفاً أو شرعاً تدل عليها ونسب الى أكثر المتأخرين ان بلد الاسلام وأثره من  
 الامارات الدالة عليها فيخرج حينئذ من موضوع الكنز ويكون من اللقطة  
 اذ الظاهر على هذا كونه مال المسلم فلا يحل التصرف فيه كسائر أموال  
 المسلمين الا بعد الفحص واليأس • وفيه أولاً ان بلد الاسلام وأثره أعم  
 من كونه من محترم المال خصوصاً في الاعصار القديمة التي كثر الاختلاط  
 فيها بين المسلمين وغيرهم من المحاربين ونحوهم كما لا يخفى على من راجع  
 التواريخ بل والاخبار أيضاً • ففي موثق ابن ابي يعفور عن الصادق (ع)  
 اياك وان تغتسل من غسالة الحمام ففيها يجتمع غسالة اليهودي والنصراني  
 والناصب لنا أهل البيت - الحديث (٥٦) اذ استفاد من مثله كثرة اختلاطهم  
 معهم حتى في الحمامات ونحوها وثانياً ان مجرد العلم بسبق الاحترام لا يثبت  
 الاحترام الفعلي • كما ان مجرد العلم بسبق القرابة في زمان لا يثبت النسب  
 والقرابة الفعلية عرفاً • كما في الذرية الطيبة بالنسبة الى النبي صلى الله  
 عليه وآله • بل في الناس كلهم بالنسبة الى آدم حيث ان السادات بحسب

ارتكازاتهم لا يرون القرابة بينهم وبين كل سيد لاجل انتهاء نسبهم الى النبي الاعظم (ص) • وكذا الناس لا يحكمون بشبوت القرابة بينهم وبين كل أحد لأجل انتهاءهم الى أبيهم آدم على نبينا وآله وعليه السلام • بل لا بد من اعتبار العرف والعقلاء ذلك فعلاً ومع اعتبارهم عدم الاضافة والقرابة لا موضوع لهما وعدم اعتبار العرف ذلك بمنزلة امارة معتبرة مقدمة على الاصل • فالكنوز التي عليها الاثر ان اعتبر عند العرف والعقلاء لها مالك فعلي فسيجيء حكمها • والا فهي من المباحات التي يملكها من حازها •

ان قلت ان ظاهر صحيح ابن مسلم كونه لصاحبه على تفصيل بين المعمورة وغيرها وظاهر صحيح ابن قيس لزوم التعريف ففي الاول عن أحدهما (ع) قال وسئلته عن الورق يوجد في دار فقال ان كانت معمورة فهي لاهلها وان كانت خربة فأنت أحق بما وجدت (٥٧) وفي الثاني عن ابي جعفر (ع) قضي علي عليه السلام في رجل وجد ورقا في خربة ان يعرفها فان وجد من يعرفها والا تمتع بها •

قلت اولاً انهما متعارضان فلا يصح الاستناد الى اطلاقهما وثانياً مورد هما اللقطة عرفاً دون الكنز • وقد مر انهما موضوعان متباينان عرفاً فلا وجه للاختلاط بين دليليهما •

واما موثق اسحق ابن عمار قال سئلت ابا ابراهيم عليه السلام عن رجل نزل في بعض بيوت مكة فوجد فيها نحواً من سبعين درهماً مدفوناً فلم تزل



وهو المال المذخور في الارض او الجبل او الجدار او الشجر • والمدار الصدق  
 للعرفي سواء كان من الذهب او الفضة المسكوكين او غير المسكوكين أو  
 غيرهما من الجواهر وسواء كان في بلاد الكفار الحريين او غيرهم أو في  
 بلاد الاسلام في الارض الموات أو الارض الخربة التي لم يكن لها مالك أو في  
 أرض مملوكة بالاحياء او بالابتياح مع العلم بعدم كونه ملكا للبايعين وسواء  
 كان عليه اثر الاسلام ام لا ففي جميع هذه يكون ملكا لو اجده وعليه الخمس

معه ولم يذكرها حتى قدم الكوفة كيف يصنع قال (ع) يسأل عنها أهل المنزل  
 لعلمهم يعرفونها قلت فان لم يعرفوها قال يتصدق بها - الحديث (٥٨) فالمتساق  
 منه انما هو فيما اذا كان الدرهم لاهل الزمن الحاضر حال الوجدان ونسيها  
 صاحبها فيكون من مجهول المالك فليس من الكنز في شيء •

فتلخص ان ما عليه الأثر كغيره الا ان يكون الاثر كاشفاً عن مالك  
 فعلي لدى العرف والعقلاء • ويمكن الجمع بين الكلمات حينئذ بأن من  
 قال بكشف الأثر عن حرمة التصرف واحترام المال انما هو فيما اذا قرب  
 العهد بحيث يرى العرف له مالك فعلي في الجملة أو يشك ويتردد في ذلك •  
 ومن يقول بعدمه يقول ذلك فيما اذا بعد العهد وتقادم الزمان بحيث لم يروا  
 له صاحب بالفعل •

ثم ان الكنز اما في دار الحرب أو دار الاسلام وعلى كل منهما اما عليه  
 اثر الاسلام أولاً وانه اما ان يوجد في ملك الواجد أو في ملك الغير والكل  
 المذكور في المتن فمحصول جميع ما مر هو ما لخصه (ره) بقوله :  
 (وهو المذخور) الى قوله (يكون ملكا لو اجده فعليه الخمس) لتسالم

الفقهاء على ذلك ولما مر مراراً من ان ما ليست فيه اضافة فعلية عرفية عقلائية بالنسبة الى محترم المال • يملكه من استولى عليه • واما وجوب الخمس فيدل عليه آية الغنيمة بناءً على انها مطلق الفائدة خصوصاً مع تفسيرها بالكنز في خبر حماد الآتي واجماع الفقهاء قدست اسرارهم وروايات خاصة كخبر عبيد الله بن علي الحلبي انه سئل ابا عبدالله عليه السلام عن الكنز كم فيه فقال عليه السلام الخمس - الحديث (٥٩) وخبر محمد ابن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سئلته عما يجب فيه الخمس من الكنز فقال ما يجب الزكواة في مثله ففيه الخمس - الحديث (٦٠) وخبر حماد بن عمرو عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام في وصية النبي (ص) لعلي قال يا علي ان عبدالمطلب سن في الجاهلية خمس سنن اجراها الله تعالى له في الاسلام ( الى ان قال ) ووجد كنزاً فأخرج منه الخمس وتصدق به فأنزل الله تعالى واعلموا انما غنمتم الخ (٦١) وفي رسالة المقنعة قال سئل الرضا عليه السلام عن مقدار الكنز الذي يجب فيه الخمس فقال ما يجب فيه الزكواة من ذلك بعينه ففيه الخمس وما لم يبلغ حد ما يجب فيه الزكواة فلا خمس فيه • (٦٢) هذا •

(٥٩) وسائل ابواب ما يجب فيه الخمس باب ٥ خبر (١) •

(٦٠) نفس المصدر خبر (٢) •

(٦١) نفس المصدر خبر (٣) •

(٦٢) خمس وسائل باب ٥ خبر (٦) •



ولو كان في أرض مبتاعة مع احتمال كونه لاحد البايعين عرفه المالك قبله فان لم يعرفه فالمالك قبله وهكذا • فان لم يعرفوه فهو لواجده وعليه الخمس • وان ادعاه المالك السابق فالسابق اعطاه بلا بينة •••••

( ولو كان في أرض مبتاعة مع احتمال كونه لاحد البايعين عرفه المالك قبله فان لم يعرفه فالمالك قبله وهكذا ) ما يوجد في الارض المبتاعة ان علم بانتفائه عن البايع ولو ببعض القرائن المفيدة له عادة لم يجب تعريفه لاتفاء فائدته كما في الجواهر واما مع عدم العلم فيجب ذلك وفي الجواهر « لا أجد فيه خلافاً بيناً » •

ولتحقق الاستيلاء العرفي التبعي بالنسبة اليه فلا يثبت له حكم الكنز ما لم ينفي الاستيلاء التبعي الذي كان للمالك السابق لان الاستيلاء على الارض استيلاء على ما تحتويها استيلاءً تبعياً عرفياً بلا فرق في ذلك بين المالك الواحد والمتعدد •

( فان لم يعرفوه ) يتحقق موضوع الكنز عرفاً وشرعاً فيتعلق به حكمه لا محالة ( فهو لواجده وعليه الخمس ) هذا اذا لم يعرفوه ولم يدعيه أحد ( وان ادعاه المالك السابق فالسابق اعطاه بلا بينة ) لتحقق اليد كما مر اعتبارها عرفاً وشرعاً •

وفي الجواهر بل قد يدعى انه محكوم بملكيته له ما لم ينفية عن نفسه لذلك من غير حاجة الى دعواه اياه • انتهى وهذا الفرع من صغيريات مسألة سماع الدعوى اذا كان بلا معارض • المعنونة في كتب الفقهاء رضوان الله تعالى عليهم • والمشهور بينهم هو السماع • قال المحقق (ره) في كتاب القضاء من الشرايع • من ادعى ما لا يد لاحدٍ عليه قضى له به • وفي الجواهر « من

دون بينة ويمين بلا خلاف اجده فيه بل يمكن تحصيل الاجماع عليه لاصالة  
 صحة قول المسلم في فعله بل كل مدعي ولا معارض له « أقول واستدل أيضا  
 بصحيح ابي نصر عن مولانا الرضا عليه السلام سئلت أبا الحسن الرضا (ع)  
 عن الرجل يصيد الطير الذي يسوى دراهم كثيرة وهو مستوى الجناحين  
 وهو يعرف صاحبه أيحل امساكه فقال اذا عرف صاحبه رده عليه • وان لم  
 يكن يعرفه وملك جناحه فهو له وان جاءك طالب لا تتهمه رده عليه —  
 الحديث (٦٣) وصحيح منصور بن حازم عن ابي عبدالله عليه السلام قال قلت  
 عشرة كانوا جلوساً وسطهم كيس فيه الف درهم فسأل بعضهم بعضاً الكم  
 هذا الكيس فقالوا كلهم لا وقال واحد منهم هو لي فلمن هو قال عليه السلام  
 هو للذي ادعاه — الحديث (٦٤) هذا •

ولكن القدر المعلوم هو عدم جواز مزاحمته اما كونه ملكاً له بمجرد  
 الدعوى خصوصاً قبل القبض فمشكل جداً وفي الجواهر في كتاب القضاء  
 عند ما مر من قول المحقق « هذا كله مع عدم اليد اما معها ولو يد غير ملك  
 باعتراف صاحبها فقد يشكل الزامه بدفعه اليه بمجرد دعواه ضرورة تحقق  
 الخطاب معها بايصاله الى مالكة الواقعي ومجرد الدعوى ليس طريقاً للفراغ  
 من الشغل » ومحل بيان هذه الفروع وما يتفرع عليها من الثمرات انما هو  
 كتاب القضاء ان ساعدنا التوفيق انشاء الله تعالى هذا اذا كان المالك واحداً

(٦٣) وسائل لقطه باب ١٥ حديث (١) •

(٦٤) وسائل كتاب القضاء أبواب كيفية الحكم والدعوى باب ١٧

حديث (١) •



وان تنازع الملاك فيه يجرى عليه حكم التداعي ولو ادعاه المالك السابق ارثاً وكان له شركاء نفوه دفع اليه حصته وملك الواجد الباقي واعطى خمسة • ويشترط في وجوب الخمس فيه النصاب وهو عشرون ديناراً •••••

أو كان متعدداً وادعاه بعض ونفاه آخر ولم يذكر سبباً يقتضى الشركة بينهم لأنه حينئذ يكون من صغريات حجية الدعوى بلا معارض •

( وان تنازع الملاك فيه يجرى عليه حكم التداعي ) ان كانوا مشتركين معاً بنحو الاشاعة لا مترتين متلاحقين وذلك لتحقق اليد التبعية لكل منهم عليه • واليد حتى التبعية منها امارة عرفية على السلطنة نعم هي عند التجرد امارة على السلطنة المطلقة وعند الانضمام امارة عليها في الجملة فيكون المقام من صغريات ما عنوانه في كتاب القضاء لو تنازعا عيناً في يدهما ولا بينة قضى بها بينهما نصفين هذا ان كانوا مشتركين معاً •

وان كانوا مترتين متعاقبين فلا اشكال في سماع دعوى السابق لكونه دعوى بلا معارض في الرتبة السابقة فيكون الاحق اما منكرأ ان حكماً بالملكية للاول او لا يسمع دعواه بلا حجة ان لم نحكم بها وقلنا بأنه لا يصح مزاحمته في دعواه فيخرج من باب التداعي على أي تقدير ( ولو ادعاه المالك السابق ارثاً وكان له شركاء نفوه دفع اليه حصته وملك الواجد الباقي واعطى خمسة ) اما دفع الحصص فلائنه من موارد حجية الدعوى بلا معارض واما ملك الواجد الباقي فلائنه كنز لم يستول عليه أحد غيره واما الخمس فللدليل وجوبه في الكنز الشامل للمقام أيضاً واحتمل في الجواهر كونه من اللقطة أو من مجهول المالك ثم قوى انه من الكنز والاقوى ما قواه هذا •

( ويشترط في وجوب الخمس فيه النصاب وهو عشرون ديناراً ) وفي

الجواهر « بلا خلاف اجده فيه » ويدل عليه صحيح ابي نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سئلته عما يجب فيه من الكنز فقال ما يجب الزكوة في مثله ففيه الخمس - الحديث (٥٦) ومرسل المقنعة قال سئل الرضا عليه السلام من مقدار الكنز الذي يجب فيه الخمس فقال ما يجب فيه الزكاة من ذلك بعينه ففيه الخمس - الحديث (٦٦) مقتضى اطلاق الخبرين كفاية الوصول الى مائتي درهم أيضاً فما وجه الاقتصار على عشرين ديناراً وفي الجواهر « ولعل ذلك الاقتصار للمساوات المزبورة او لارادة المثالية او لدعوى ارادة ذلك من الصحيح المذكور بقرينة الصحيح المتقدم سابقاً في المعادن المشتمل على تفسير نحو العبارة بالعشرين ديناراً سيما مع تقارب المسؤل عنه واتحاد الراوي والمروي عنه فيهما • انتهى نعم لا بأس بما ذكره (ره) ان اوجب الاطمينان وعن الغنية ان نصابه دينار فصاعداً بدليل الاجماع وفي الجواهر « وهو غريب بل دعواه الاجماع أعرب اذ لم نعرف له موافقاً ولا دليلاً » هذا كله فيما اذا وجد الكنز في ملك الغير واحداً كان أو متعدداً مع كون الملكية بالنسبة الى نفس العين •

واما لو اختلفت جهة الملكية بأن كانت العين ملكاً لأحد والمنفعة التي هي عبارة عن مالية خاصة يبذل بازائها المال ملكاً لآخر • أو كان العين لاحد والانتفاع لآخر • وهو عبارة عن اضافة المنفعة الى المستفيد والمنفعة فقط لا من حيث قيامها بالعين من جهة المالية الملحوظة فيها • فيتحقق موضوع

• (٦٥) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٥ حديث (٣)

• (٦٦) نفس المصدر حديث (٦)



مسئلة ١٤ لو وجد الكنز في أرض مستأجرة أو مستعارة وجب تعريفهما

وتعريف المالك أيضا ♦♦♦♦♦

فان نفياه كلاهما كان له وعليه الخمس ♦ وان ادعاه أحدهما اعطى بلا بينة

وان ادعاه كل منهما ففي تقديم قول المالك وجه ♦ لقوة يده ♦ والاوجه

الاخلاف بحسب المقام ♦♦♦♦♦

الايادي في العين من جهتين ويستفاد حكمه من ( مسئلة ١٤ لو وجد الكنز

في أرض مستأجرة أو مستعارة ) فالارض ملك لاحد والمنفعة او الانتفاع لآخر

بجهة الاستيجار أو الاستعارة ووجد ثالث فيها الكنز فلا اشكال في انه ( وجب

تعريفهما وتعريف المالك أيضا ) لما مر مراراً من ان تحقق الاستيلاء بالنسبة

الى شىء استيلاء تبعي لما يحتويه ذلك الشىء بلا فرق بين كونه بالنسبة الى

العين أو المنفعة أو الانتفاع فلا يباح الكنز لو اجدته ما لم ينفي ذلك الاستيلاء

التبعي بوجه معتبر وهذا هو السر فيما تسالم أصحابنا وصرحت اخبار أئمتنا

عليهم السلام من لزوم التعريف في أمثال هذه الموارد وقد مر موثق عمار الأمر

بالتعريف فيمن وجد دراهماً نحواً من سبعين وموثق قيس في قضاوة امير المؤمنين

عليه السلام بالتعريف ومقتضى اطلاق التعريف فيها هو الاعم بالنسبة الى المالك

أو المستأجر أو المنتفع وحينئذ ♦

( فان نفياه كلاهما كان له ) لانه كنز لم يستول عليه أحد قبل الواجد

فيشمله ما دل على ان الكنز لو اجدته ( وعليه الخمس ) لعموم ما دل على

الخمس فيه ( وان ادعاه احدهما اعطى بلا بينة ) لما مر مراراً من سماع دعوى

المدعي بلا معارض ♦

( وان ادعاه كل منهما ففي تقديم قول المالك وجه ♦ لقوة يده ) كما

في قوة احدى اليدين مسئلة ١٥ لو علم الواجد انه لمسلم موجود هو او وارثه في عصره مجهول ففي اجراء حكم الكنز او حكم مجهول المالك عليه وجهان • ولو علم انه كان ملكاً لمسلم قديم فالظاهر جريان حكم الكنز عليه ••

اختاره جمع بل نسب الى المشهور وذكر في وجه القوة بأن يد المالك اصلية ويد المستأجر والمستعير فرعية • وبأن ملك المالك كيده بل الملك بنفسه يد • ويضعف الاول بأن الفرعية بالنسبة الى العين لا بالنسبة الى ما فيها مع انه معارض بفعلية يد المستأجر الذي يكون مستولياً فعلياً بالنسبة الى العين أيضاً • والثاني بأنه مسلم في الجملة ان كان الملك تحت الحيطه الفعلية والاستيلاء كشبكة الصائد التي يصيد بها مثلاً لا مثل المقام فائبات القوة بمثل هذه الوجوه لا قوة فيه • كما ان تقوية يد المستأجر بأن المالك لم يؤجر ما فيه كنز فيه ما لا يخفى • فاذا ضعف ما ذكر في قوة كل واحد من اليدين فلا ترجيح حينئذ في البين • ( والوجه الاختلاف بحسب المقامات في قوة احدى اليدين ) ان اوجب الاطمينان بها • والا فيكون المقام من موارد التداعي ( مسئلة ١٥ ) ان للكنز من حيث الاضافة الى مالكة أقساماً وصوراً • الاول ( لو علم الواجد انه لمسلم موجود هو او وارثه في عصره مجهول ) بحيث كان الوارث المحتمل الوجود من الطبقة الاولى أو الثانية مثلاً بأن تردد المالك بين الثلاثة مثلاً ولكن مع التعاقب والترتب ( ففي اجراء حكم الكنز او حكم مجهول المالك عليه وجهان ) وان كان الاقوى هو الثاني لعدم تحقق سلب الاضافة الفعلية عن المالك عند العرف والعقلاء فتجري اصالة العصمة والاحترام المعتبرة لديهم في الاموال والاعراض والدماء والتنسك بعموم أدلة الكنز واطلاقها • تمسك بدليل لم ينفتح موضوعه وهو خلاف المحاورات



مسئلة ١٦ - الكنوز المتعددة لكل واحد حكم نفسه في بلوغ النصاب وعدمه فلو لم يكن احادها بحد النصاب وبلغت بالضم لم يجب فيها الخمس •

المعتبرة •

الثاني ( ولو علم انه كان ملكا لمسلم قديم فالظاهر جريان حكم الكنز عليه ) ان كان الوارث على فرض وجوده ممن اندرست جهة وراثته بمضى الاعوام والايام بحيث يرى العرف والعقلاء سلب الاضافة الفعلية عنه الى المالك كما مر تفصيل ذلك •

الثالث - ما اذا شك في انه من القسم الاول او الثاني فتجري اصالة العصمة والاحترام ويكون من القسم الاول • وصريح صاحب الجواهر (ره) في مواضع كثير في كتاب اللقطة من كتابه الشريف ان حكم صورة الشك هو الاحترام ولزوم الفحص • وقد مر بعض عباراته الشريفة فراجع •

الرابع - ما اذا شك في انه لمحترم المال اولا • والظاهر كونه من الكنز • ولا تجري اصالة الاحترام لان موردها اذا احرز الاضافة الى محترم المال وشك في سلب الاضافة عنه وعدمه لا مثل المقام الذي شك في اصل تحقق الاحترام وعدمه •

( مسئلة ١٦ الكنوز المتعددة لكل واحد حكم نفسه في بلوغ النصاب وعدمه ) لتعدد الموضوع فينحل الحكم ويتعدد بتعدد لا محالة ( فلو لم يكن آحادها بحد النصاب وبلغت بالضم لم يجب فيها الخمس ) من جهة الكنز لعدم بلوغ كل واحد اليه وبلوغ المجموع لا ينفع لغرض التعدد • وعدم دليل على الضم • بل مقتضى الاصل عدمه • ولكن ربما يجب فيه الخمس من حيث الفائدة والربح •

نعم المال الواحد المدفون في مكان واحد في ظروف متعددة يضم بعضه الى بعض فانه يعد كنزاً واحداً وان تعدد جنسها • مسألة ١٧ في الكنز الواحد لا يعتبر الاخراج دفعة بمقدار النصاب فلو كان مجموع الدفعات بقدر النصاب وجب الخمس وان لم يكن كل واحدة منها بقدره • مسألة ١٨ اذا اشترى دابة ووجد في جوفها شيئاً فحاله حال الكنز الذي يجده في الارض المشترية في تعريف البايع وفي اخراج الخمس ان لم يعرفه •

( نعم المال الواحد المدفون في مكان واحد في ظروف متعددة يضم بعضه الى بعض فانه يعد كنزاً واحداً وان تعدد جنسها ) فهو من الكنز الواحد عرفاً وقد مر نظير هذا الفرع في المعدن فراجع كما انه قد مر حكم ( مسألة ١٧ في الكنز الواحد لا يعتبر الاخراج دفعة بمقدار النصاب فلو كان مجموع الدفعات بقدر النصاب وجب الخمس وان لم يكن كل واحدة منها بقدره ) اذ المناط في وجوب الخمس في الكنز هو الاستيلاء عليه عرفاً وقد تحقق بالفرض سواء تعدد الاخراج او لا كما مر نظيره في المعدن •

( مسألة ١٨ اذا اشترى دابة ووجد في جوفها شيئاً فحاله حال الكنز الذي يجده في الارض المشترية في تعريف البايع وفي اخراج الخمس ان لم يعرفه ) •

اما وجوب تعريف البايع فلما مر مراراً من جريان يده التبعية عليه فلا يتمحض ما يوجد في جوفها حينئذ في الاباحة المطلقة حتى يكون للواجد ولا أقل من الشك في ذلك فلا يملكه الواجد الا اذا اتفى احتمال الاحترام بوجه معتبر شرعاً وهو منحصر في التعريف وعدم ادعاء من البايع بالنسبة اليه • ويدل عليه أيضاً صحيح عبدالله بن جعفر عليه السلام • كتبت الى الرجل



ولا يعتبر فيه بلوغ النصاب • وكذا لو وجد في جوف السمكة المشتريات مع احتمال كونه لبايعها • وكذا الحكم في غير الدابة والسمكة من سائر الحيوانات •

عليه السلام استله عن رجل اشترى جزوراً أو بقرة للاضاحي فلما ذبحها وجد في جوفها صرة فيها دراهم أو دنانير أو جوهرة • لمن يكون ذلك • فوقع عليه السلام عرفها البايح فان لم يكن يعرفها • فالشئ لك رزقك الله اياه - الحديث (٦٧) والظاهر كون الحديث موافقاً للقاعدة بناءً على اعتبار اليد التبعية كما مر مراراً كما ان الظاهر ان المراد بالاشترى وذكر البايح من من باب بيان مورد الحاجة والا فالحكم عام لكل من انتقل اليه بأي نحو من انحاء الانتقال •

واما وجوب اخراج الخمس ان لم يعرفها ففي المدارك انه قد قطع به الاصحاب ولم ينقلوا دليلاً عليه • وظاهرهم اندراجه في مفهوم الكنز وهو بعيد • نعم يمكن دخوله في قسم الأرباح انتهى وعن ظاهر الكفاية والحذائق الاتفاق عليه هذا • ولكن دخوله في مفهوم الكنز ممنوع • والاعتماد على مثل هذا القطع من الاصحاب أو ظهور الاتفاق منهم مع خلو النصوص عن التعرض للخمس فيه مشكل فاستبعاد صاحب المدارك في محله •

(ولا يعتبر فيه بلوغ النصاب) لعدم دليل على الاعتبار • اذ ليس من الكنز موضوعاً ولم يدل دليل على انه مثله حكماً (وكذا لو وجد في جوف السمكة المشتريات مع احتمال كونه لبايعها • وكذا الحكم في غير الدابة والسمكة من سائر الحيوانات) مقتضى القاعدة فيما يوجد في جوف مثل





فوضع الكيس في مكانه ثم قال كل هنيئاً مريئاً انا ملك من الملائكة انما اراد ربك ان يبلوك فوجدك شاكرأ ثم ذهب - الحديث (٦٨) وخبر حفص بن غياث عن ابي عبدالله عليه السلام • قال كان في بني اسرائيل رجل وكان محتاجاً فألحت امرأته في طلب الرزق فابتهل الى الله تعالى في الرزق فرأى في النوم ايما احب اليك درهمان من حل أو الفان من حرام فقال درهمان من حل فقال تحت رأسك فاتتبه فرأى الدرهمين تحت رأسه فأخذهما واشترى بدرهم سمكة وأقبل الى منزله فلما رأته المرأة أقبلت عليه كاللائمة وأقسمت أن لا تمسها فقام الرجل اليها فلما شق بطنها إذا بدرتين فباعهما بأربعين الف درهم - الحديث (٦٩) •

وخبر عبيد الله بن زرارة عن محمد بن الفضل عن ابي حمزة عن ابي جعفر عليه السلام قال كان في بني اسرائيل عابداً وكان محارفاً وهو خلاف المبارك وبالفارسية كم بخت تنفق عليه امرأته فجاعوا يوماً فدفعت اليه غزلاً فذهب فلا يشتر بشيء فجاء الى البحر فاذا هو بصياد قد اصطاد سمكاً كثيراً فأعطاه الغزل وقال اتنفع به في شبكتك فدفعت اليه سمكة فرفعها وخرج بها الى زوجته فلما شقها بدت من جوفها لؤلؤة فباعها بعشرين الف درهم الحديث (٧٠) •

وخبر زهري عن علي ابن الحسين عليهما السلام في حديث ان رجلاً

• (٦٨) وسائل كتاب اللقطة باب ١٠ حديث (١)

• (٦٩) نفس المصدر حديث (٢)

• (٧٠) نفس المصدر حديث (٣)

مسئلة ١٩ انما يعتبر النصاب في الكنز بعد اخراج مؤنة الاخراج .  
مسئلة ٢٠ اذا اشترك جماعة في كنز فالظاهر كفايته بلوغ المجموع نصاباً وان

شكى اليه الدين والعيال فبكا وقال أي مصيبة اعظم على حر مؤمن من ان يرى بأخيه المؤمن خلة فلا يمكنه سدها . الى ان قال : علي ابن الحسين عليه السلام قد اذن الله في فرجك يا جارية احلمي سحوري وفظوري فحملت قرصتين فقال علي بن الحسين (ع) للرجل خذهما فليس عندنا غيرهما فان الله يكشف بهما عنك ويريك خيراً واسعاً منهما ثم ذكر انه اشترى سمكة بأحد القرصين وبالاخرى ملحاً فلما شق بطن السمكة وجد فيها لؤلؤتين فاخرتين فحمد الله عليهما ففرع بابه فاذا صاحب السمكة وصاحب الملح يقولان جهدنا ان نأكل من هذا الخبز فلم تعمل فيه اسناننا فقد رددنا اليك هذا الخبز وطيبنا لك ما أخذته منا فما استقر حتى جاء رسول علي بن الحسين عليه السلام وقال انه يقول لك ان الله قد آتاك بالفرج فاردد الينا طعامنا فانه لا يأكله غيرنا وباع الرجل اللؤلؤتين بمال عظيم قضى منه دينه وحسنت بعد ذلك حاله - الحديث (٧١) .

وعن الحسن بن علي العسكري عليهما السلام في تفسيره في حديث طويل ان رجلاً فقيراً اشترى سمكة فوجد فيها أربعة جواهر ثم جاء بها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وجاء تجار غربا فاشتروها منه بأربعمائة الف درهم فقال الرجل ما كان أعظم بركة سوقي اليوم يا رسول الله (ص) فقال رسول الله (ص) هذا بتوقيرك محمداً رسول الله (ص) وتوقيرك علياً أخا رسول الله (ص) ووصيه وهو عاجل ثواب الله لك وربح عملك الذي عملته

(٧١) وسائل كتاب اللقطة باب ١٠ حديث (٤) .



لم يكن حصة كل واحد بقدره • الرابع الغوص •••••

الحديث (٧٢) وفيه انها ليست في مقام بيان الخمس وعدمه حتى يتمسك  
باطلاقها لنفي الخمس •

واما ادخال المقام في الارباح ووجوب الخمس من هذه الجهة فمبني على  
شمول دليل الارباح والفوائد لمثل المقام أيضا وسيأتي انشاء الله تعالى ثم  
ان حكم المسئلتين تبين الاخيرتين يعلم مما مر في المعدن لاتحادهما دليلاً وعدم  
الفارق فراجع •

(الرابع الغوص) الذي يكون معروفاً لدى العرف والعقلاء وربما يجعل  
حرفة ومكسباً فهو من المعاني المبينة العرفية • نعم الاخبار الواردة فيه  
على قسمين : الاول ما اشتمل على لفظ الغوص كخبر ابي عمير فعن محمد  
ابن ابي عمير ان الخمس على خمسة أشياء الكنوز والمعادن والغوص والغنيمة  
ونسى ابن ابي عمير الخامسة - الحديث (٧٣) •

وكخبر حماد بن عيسى عن بعض أصحابنا عن العبد الصالح عليه السلام  
قال الخمس من خمسة أشياء من الغنائم والغوص ومن الكنوز ومن المعادن  
والملاحة - الحديث (٧٤) وغيرهما • الثاني ما اشتمل على لفظ ( ما يخرج من  
البحر ) كخبر ابي نصر فعن محمد بن ابي نصر عن محمد بن علي بن ابي  
عبدالله عن ابي الحسن عليه السلام قال سئلته عما يخرج من البحر من اللؤلؤ  
والياقوت والزبرجد وعن معادن الذهب والفضة هل فيها زكوة فقال اذا بلغ

(٧٢) وسائل كتاب اللقطة باب ١٠ حديث (٥) •

(٧٣) وسائل ابواب ما يجب فيه الخمس باب ٢ حديث (٣) •

(٧٤) وسائل ابواب ما يجب فيه الخمس باب ٢ حديث (٤) •

قيمته ديناراً ففيه الخمس - الحديث (٧٥) وكخبر عمار بن مروان قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول فيما يخرج من المعادن والبحر والغنيمة والحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه والكنوز الخمس - الحديث (٧٦) وكمرسل الصدوق في المقنعة عن الصادق عليه السلام انه قال في العنبر الخمس - الحديث (٧٧) \*

ولا ريب في ان بينهما عموماً من وجه لشمول الاول لما يخرج من مثل الفرات والدجلة ونحوهما مما ليس ببحر عرفاً \* وشمول الثاني لما خرج من البحر سواء كان بالغوص اولا \* ولكن المنساق عرفاً مما ورد في المقام بقسميه انه ليس لخصوص البحر من حيث هو خصوصية خاصة \* وكذا ليس لنفس الغوص من حيث انه غوص موضوعية بالخصوص \* بل المناطق كله ما تعارف استخراجها من المياه التي لها معرضية عرفية لذلك \* بجرأً كان او غيره بالغوص كان أو بغيره \* نعم لا ريب في ان الغالب منه انما هو بالغوص في البحر خصوصاً في الأزمنة القديمة التي كان التوسل اليه منحصراً بالغوص ولم توجد فيها الآلات الصناعية التي يتوسل بها الى اخراج ما في قعور البحار من دون ان يغوص فيها أحد فكلاهما عنوان مشير الى ما ارتكز في الاذهان وشاع في جميع العصور والازمان \* فلا يرى العرف بينهما تناف حتى يحتاج الى العناية والعلاج \*

(٧٥) وسائل ابواب ما يجب فيه الخمس باب ٣ حديث (٥) \*

(٧٦) نفس المصدر حديث (٦) \*

(٧٧) نفس المصدر باب ٧ حديث (٣) \*



وهو اخراج الجواهر من البحر مثل اللؤلؤ والمرجان وغيرهما معدنياً كان أو نباتياً لا مثل السمك ونحوه من الحيوانات فيجب فيه الخمس بشرط أن يبلغ قيمته ديناراً فصاعداً فلا خمس فيما ينقص من ذلك • ولا فرق بين اتحاد النوع وعدمه فلو بلغ قيمة المجموع ديناراً وجب الخمس • ولا بين الدفعة والدفعات فيضم بعضها الى بعض •

( وهو ) في العرف الذي عليه المدار في موضوعات الاحكام الا ان يدل دليل على الخلاف ( اخراج الجواهر من البحر مثل اللؤلؤ والمرجان وغيرهما معدنياً كان أو نباتياً لا مثل السمك ونحوه من الحيوانات ) اذ المنساق من الادلة ومتفاهم العرف من العوص انما هو الاموال المتكونة في البحر دون الحيوانات •

فمقتضى الاصل والمنساق من الدليل عدم الخمس في الحيوان المستخرج منه • أي حيوان كان • وما حكى عن الشيخ (ره) من الخمس في الحيوان المخرج منه لا بد من رد علمه اليه • نعم لو اخرج حيوان كان في بطنه شيء من الاموال فسيجيء حكمه انشاء الله تعالى وكيف كان ( فيجب فيه الخمس بشرط ان يبلغ قيمته ديناراً فصاعداً ) اما أصل الوجوب فيدل عليه الآية الكريمة بعد تفسيرها بمطلق الفائدة والاجماع ففي الجواهر « بلا خلاف اجده فيه كما اعترف به في الحدائق بل في ظاهر الانتصار وصريح الغنية الاجماع عليه كظاهر نسبته الى علمائنا في التذكرة » • والسنة التي مرت جملة منها ومثلها غيرها • واما اعتبار النصاب فيقتضيه الاصل والاجماع ففي التنقيح اتفق الاصحاب على اعتبار دينار وفي الحدائق الاصحاب قديماً وحديثاً علي نصاب الدينار في العوص وخبر ابي نصر عن محمد بن علي

كما ان المدار على ما اخرج مطلقاً • وان اشترك فيه جماعة لا يبلغ نصيب كل منهم النصاب ويعتبر بلوغ النصاب بعد اخراج المؤن كما مر في المعدن • والمخرج بالآلات من دون غوص في حكمه على الاحوط • واما لو غاص وشده بآلة فأخرجه فلا اشكال في وجوبه فيه • نعم لو خرج بنفسه على الساحل او على وجه الماء فأخذه من غير غوص لم يجب فيه من هذه الجهة • بل يدخل في أرباح المكاسب فيعتبر فيه مؤنة السنة ولا يعتبر فيه النصاب • مسألة ٢١ المتناول من الغواص لا يجري عليه حكم الغوص اذا لم يكن غائصاً • واما اذا تناول منه وهو غائص أيضاً فيجب عليه اذا لم ينو الغواص الحيازة •••••

ابن ابي عبدالله عن ابي الحسن عليه السلام قال سئلته عما يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت والزبرجد وعن معادن الذهب والفضة هل فيها زكوة فقال (ع) اذا بلغ قيمته ديناراً ففيه الخمس - الحديث (٧٨) (فلا خمس فيما ينقص من ذلك) اذ لا وجه لاعتبار النصاب الا ذلك (ولا فرق بين اتحاد النوع وعدمه فلو بلغ قيمة المجموع ديناراً وجب الخمس ولا بين الدفعة والدفعات فيضم بعضها الى بعض كما ان المدار على ما اخرج مطلقاً وان اشترك فيه جماعة لا يبلغ نصيب كل منهم النصاب) لاطلاق الدليل وتعلق الحكم بذات ما اخرج واستخرج بالغوص فالمعدن والكنز والغوص من باب واحد فيما ذكر وفي انه (يعتبر بلوغ النصاب بعد اخراج المؤن كما مر في المعدن) جميع ذلك مع ما يصلح ان يستند اليه لكل منها (والمخرج

(٧٨) وسائل أبواب ما يجب فيه الخمس باب ٣ حديث (٥) •



بالآلات من دون غوص في حكمه على الاحوط لما مر من انه لا موضوعية  
 لنفس الغوص من حيث هو بل المناط بحسب المناسبات المغروسة هو الاستيلاء  
 على الاموال المتكونة في البحر بالاستخراج • والغوص من إحدى الطرق  
 لذلك • ولذا جزم به الشهيد الثاني (ره) في المقام • ولعل وجه تردد الماتن  
 قدس سره او جزم غيره بعدم اللاحاق من جهة الجمود على الغوص خصوصاً  
 بالنسبة الى الازمنة القديمة •

( واما لو غاص وشده بألة فلا اشكال في وجوبه فيه ) ولو عند القائلين  
 بخصوصية في نفس الغوص لانه من أفراده حينئذ ( نعم لو خرج بنفسه على  
 الساحل او على وجه الماء فأخذه من غير غوص لم يجب فيه من هذه الجهة )  
 لأنه ليس من الاستخراج والاخراج في شيء ولا اشكال في اعتبارهما في الغوص  
 كما هو الظاهر ( بل يدخل في أرباح المكاسب فيعتبر فيه مؤنة السنة ولا  
 يعتبر فيه النصاب ) كما سيأتي في محله •

( مسألة ٢١ المتناول من الغواص ) اقسام الاول • فيما اذا كان المتناول  
 في خارج الماء ولا اشكال في انه ( لا يجري عليه حكم الغوص اذا لم يكن  
 غائصاً ) لعدم الاخراج والاستخراج من الماء بالنسبة الى المتناول ( واما )  
 الثاني وهو ما ( اذا تناول منه وهو غائص أيضاً فيجب عليه اذا لم ينو الغواص  
 الحيازة ) لانه اذا نوى الغواص بأخذه الحيازة أو قلنا بالملك القهري ولو لم  
 يتحقق قصدتها يصير مالاً له ويجب عليه الخمس ولا أثر لاخذ المتناول منه  
 لانه حينئذ أخذ ما ملكه غيره فيجب عليه رده الى الاول •

الثالث ما اذا لم يقصد الغواص الحيازة ولم تقل بالسببية القهرية أيضاً

والا فهو له ووجب الخمس عليه • مسألة ٢٢ اذا غاص من غير قصد للحيابة فصادف شيئاً ففي وجوب الخمس عليه وجهان والاحوط اخراجه • مسألة ٢٣ اذا اخرج بالغوص حيوانا وكان في بطنه شيء من الجواهر فان كان معتاداً وجب فيه الخمس • وان كان من باب الاتفاق بأن يكون بلع شيئاً اتفاقاً فالظاهر عدم وجوبه وان كان الاحوط • مسألة ٢٤ الانهار العظيمة كدجلة والنيل والفرات حكمها حكم البحر بالنسبة الى ما يخرج منها بالغوص اذا فرض تكوّن الجوهر فيها كالبحر •

كما هو الحق فيبقى على اباحته الاولى فيملكه المتناول حينئذ ان قصد الحيابة ( فهو له ووجب الخمس عليه ) لأنه غوص بالنسبة الى المتناول لا بالنسبة الى من أخذ منه •

( مسألة ٢٢ اذا غاص من غير قصد للحيابة فصادف شيئاً ففي وجوب الخمس عليه وجهان والاحوط اخراجه ) المسئلة مبنية على ان القصد لاجل الحيابة معتبر في الانغماس الغوصي اولا • مقتضى الاطلاق عدم الاعتبار • ولعل وجه ترديدهم هو الجمود على ما هو المتعارف • ودعوى انصراف الادلة اليه • وفيه ما لا يخفى فان الدليل على التقييد مفقود والانصراف بدوي • فالاطلاق محكم •

واما ( مسألة ٢٣ ) من وجوب الخمس فيما اذا اخرج بالغوص حيواناً يعتاد وجود الجوهر في بطنه فلاطلاق الادلة فهو بمنزلة ما اذا اخرج به احجاراً مثلاً يتكون الجوهر عادة في داخلها • واما عدم الوجوب في مورد عدم الاعتقاد فللاصل بعد الشك في شمول الادلة له •

كما ان ( مسألة ٢٤ ) من الحاق الانهار العظيمة بالبحر صحيح لما مر



مسئلة ٢٥ اذا غرق شيء في البحر واعرض مالكة عنه فأخرجه الغواص ملكه من ان المناط هو الاخراج والاستخراج من المياه التي لها معرضية عرفية لتكوّن الجواهر فيها • نعم لو كان ذلك على سبيل الندرة والاتفاق ففيه اشكال •

( اذا غرق شيء في البحر واعرض مالكة عنه فأخرجه الغواص ملكه ) قال المحقق (ره) في كتاب القضاء من الشرايع « الثانية لو انكسرت سفينة في البحر فما اخرجه البحر فهو لاهله وما اخرج الغوص فهو لمخرجه وبه رواية في سندها ضعف » قال في الجواهر على الاشهر بين الاصحاب كما في الكفاية وان كنا لم نتحققه حتى من المصنف انتهى •

والبحت فيها تارة بحسب القواعد واخرى بحسب الدليل الخاص • اما الاول فان قلنا ان تحقق الاعراض يوجب زوال الملكية رأساً عن المعرض ودخول المعرض عنه في المباحات الاولية التي من حازها ملكها فلا فرق حينئذ بين ما أخرجه البحر وبين ما اخرج بالغوص في انه يملك كلاهما من استولى عليه الا ان يفرق بين الاعراض الدائمي بزوال الملكية فيه دون غيره فلا تزول والاول يتحقق فيما اخرجه الغواص والثاني فيما اخرجه البحر • اذ يستكشف حينئذ عدم ثبوت الاعراض الدائمي • وفيه ما لا يخفى لان اخراج البحر كيف يكون من طرق عدم ثبوت الاعراض الدائمي وأي دليل على هذا الاستكشاف واعتباره • الا ان يفرق بين الموارد والاشخاص •

وفي الجواهر في كتاب الخمس « ان يقال بعدم اعتبار الاعراض فيما يخرج بالغوص بل يكفي في ملك آخذه اقطاع رجاء صاحبه عن حصوله وتركه التعرض لخروجه كما هو المتعارف بين غريقي البحر لا الاعراض والاباحة



لكل أحد • فلو اخرج البحر حينئذ فهو على ملك مالكه اقتصاراً فيما خالف الاصل واستصحاب الملك على المتيقن فتأمل جيداً » وفيه ما لا يخفى هذا وان قلنا بأن الاعراض لا يوجب زوال الملكية بل هي باقية ما دام يعتبرها العرف والعقلاء بمقتضى الاستصحاب • فلا فرق أيضاً بين ما اخرج البحر وبين ما اخرج بالغوص • الا اذا طال الزمان بحيث انقطعت اضافة الملكية عرفاً كما في الكنز • ولا فرق بينهما على هذا أيضاً هذا بحسب القاعدة • واما النصوص ففي خبر السكوني عن الصادق عن أمير المؤمنين عليهما السلام في حديث قال واذا غرقت السفينة وما فيها فأصابه الناس • واخذف به البحر على ساحله فهو لاهله وهم احق به وما غاص عليه الناس وتركه صاحبه فهو لهم - الحديث (٧٩) وفي خبر الشعيري قال سئل ابو عبدالله (ع) عن سفينة انكسرت في البحر فاخرج بعضها بالغوص واخرج البحر بعض ما غرق فيها فقال عليه السلام اما ما اخرج البحر فهو لاهله الله اخرج به • واما ما اخرج بالغوص فهو لهم وهم احق به - الحديث (٨٠) والاول لا بأس به من حيث السند والدلالة • والثاني قاصر سنداً بل ودلالة ايضاً • لاحتمال كون الجميع لاهله • والتفصيل انما هو باخراج الله تعالى واخراج الغير كما في كتاب القضاء من الجواهر ولكن في الاكتفاء بالخبر الاول في الحكم المخالف للقاعدة اشكال • نعم ادعى في السرائر الاجماع على ذلك وادعى

• (٧٩) وسائل لقطة باب ١٠١ خبر (١)

• (٨٠) نفس المصدر خبر (٣)



ولا يلحقه حكم الغوص على الاقوى وان كان من مثل اللؤلؤ والمرجان  
 لكن الاحوط اجراء حكمه عليه \* (مسئلة ٢٦) اذا فرض معدن من مثل  
 العقيق او الياقوت او نحوها تحت الماء بحيث لا يخرج منه الا بالغوص فلا  
 اشكال في تعلق الخمس به \*

لكنه هل يعتبر فيه نصاب المعدن والغوص وجهان الاظهر الثاني \*

في الجواهر السيرة عليه في الجملة ولكن لا بد من الاقتصار فيها على المتيقن  
 وهو يختلف بحسب الموارد والازمان \* هذا كله حكم جواز تملكه \*  
 واما تعلق الخمس به فمقتضى الاصل انه ( لا يلحقه حكم الغوص على  
 الاقوى وان كان مثل اللؤلؤ والمرجان ) اذ المنساق من الغوص عرفا الاموال  
 المتكونة في البحار لا الغارقة فيها وفي الجواهر « ولا يجب الخمس فيما  
 يخرج بالغوص من الاموال الغارقة في البحر وان كانت لآلىء ونحوها للاصل  
 وظهور النصوص والفتاوي في غيرها وان استشكل فيه في الحدائق «  
 ( لكن الاحوط اجراء حكمه عليه ) خروجا عن شبهة الخلاف \*

( مسئلة ٣٦ ) اذا فرض معدن من مثل العقيق او الياقوت او نحوهما  
 تحت الماء بحيث لا يخرج منه الا بالغوص فلا اشكال في تعلق الخمس به )  
 قطعا لانه اما معدن او غوص \*

( لكنه هل يعتبر فيه نصاب المعدن ) انكونه معدنا فيشملة حكمه ( او  
 الغوص ) لان الفرض انه منه ايضا ولا وجه للترجيح ( وجهان الاظهر الثاني )  
 لترجيح الغوص عرفا في مثله خصوصا مع اشتمال بعض ما مر من الاخبار  
 الواردة في الغوص على الزبرجد والياقوت اللذين هما من المعادن البحرية

مسئلة ٢٧ العنبر اذا اخرج بالغوص جرى عليه حكمه •

ولا ريب في انه الاحوط ايضا وعن بعض محثي الكتاب ره الفتوى بثبوت خمسين لو بلغ نصاب المعدن •

( مسئلة ٣٧ العنبر اذا اخرج بالغوص جرى عليه حكمه - البحث في العنبر من جهات الاولى في موضوعه فاختلف الاقوال فيه هل هو روث دابة بحرية او نبع عين في البحر او نبات فيه او شيء يقذفه البحر الى جزيرة لا يأكله شيء الامات ولا ينقره طير الا نصل منقاره فيه • واذا وضع رجله نصلت اظفاره فيه • او جماجم تخرج من عين في البحر الى غير ذلك مما قيل فيه • والحق ان معرفته اهل خبرة لا بد من الرجوع اليهم خصوصا في هذه الاعصار التي كثرت وشاعت التحليلات الكيماوية لكل شيء التي يتوسلون بها الى معرفة المراد الاولية لما يحلونه • فالعنبر والمشك ونحوهما من العطريات التي لا بد من المراجعة في معرفتها الى اهل خبرتها في كل عصر وزمان ومملكة ومكان ولها فروع كثيرة ولكل نوع منها اصناف كثيرة على ما هو المذكور في الكتب المعدة لتشريح امثال ذلك فراجع •

الثانية في وجوب الخمس فيه • ولا اشكالا نصا واجمعا في وجوبه ففي صحيح الحلبي سئلت ابا عبدالله عليه السلام عن العنبر وغوص اللؤلؤ فقال (ع) عليه الخمس • الحديث (٨٣) •

الثالثة في نصابه فمن جمع انه لا نصاب فيه • بل يجب الخمس في قليله وكثيره والظاهر ان مستنده اطلاق ما دل على الخمس فيه - وفيه انه

(٨٣) وسایل ابواب الخمس باب (٧) حديث (١)



وان اخذ على وجه الماء او الساحل ففي لحوق حكمه له وجهان -  
والاحوط للحقوق \* واحوط منه اخراج خمسة وان لم يبلغ النصاب ايضا  
- الخامس - المال الحلال المخلوط بالحرام على وجه لا يتميز مع الجهل  
بصاحبه وبمقداره \*

على هذا يكون متعلق الخمس ثمانية لا سبعة - مع ان ظاهرهم التسالم  
على الحصر في الاخير فلا بد وان يكون داخلا اما في الارباح او المعدن او  
الغوص \* وظاهر ذكرهم له في الغوص عدم كونه من الاول فيتردد بين  
الاخرين ومقتضى اطلاق كلماتهم كاطلاق البعض انه من الاخير فيعتبر فيه  
حينئذ نصابه مطلقا سواء اخذ بالغوص او من وجه الماء هذا \*

ولكنه ( ان اخذ على وجه الماء او الساحل ففي لحوق حكمه له وجهان )  
لما عن جمع بل عن الاكثر كما في الحدائق ان ما اخذ من وجه الماء في حكم  
المعدن فيعتبر فيه نصابه وحينئذ فمقتضى الاطلاق جريان حكم الغوص عليه  
ومقتضى ما ذهب اليه الاكثر كونه في حكم المعدن - ولكن ( الاحوط  
للحقوق واحوط منه اخراج خمسة وان لم يبلغ النصاب ايضا ) لان عدم  
اعتبار النصاب في العنبر مطلقا مختار الشيخ قدس سره في النهاية - ومال  
اليه في المدارك ولا بد من التوقف والتثبت عند مختار مثل الشيخ مالم يمنع  
عنه الادلة والبراهين القاطعة \*

( المال الحلال المخلوط بالحرام ) وهو يتصور على وجوه الاول ان  
يكون ( على وجه لا يتميز مع الجهل بصاحبه وبمقداره ) وحينئذ اما ان  
نقول بعدم جواز تصرف المالك فيه مطلقا وهو خلاف قاعدة السلطنة المعتبرة



لدى الشرع والعقلاء • او نقول بجواز تصرفه في الكل وهو خلاف قاعدة احترام مال الغير المعتبرة كذلك • كما اشير الى وجه ذلك سابقا • او نقول بجواز تصرفه في البعض دون بعض وهو من الترجيح فلا مرجح • فلا بد للشارع الاقدس الذي هو رأس العقلاء ورئيسهم من رفع الحيرة والتحير بتحديد موضوع الحرام في البين جمعا بين الحقين كما هو دأبه في جميع الموضوعات المشككة العرفية كالكر والمسافة ونحوهما ولذا ذهب المشهور الى وجوب الخمس بل على الغنية دعوى الاجماع عليه وفي صحيح ابن مهزيار ومثل مال يؤخذ ولا يعرف له صاحب الخ بناء على كون مقداره مجهولا ايضا بقريئة غيره والا يكون من مجهول المالك • وموثق عمار قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول فيما يخرج من المعادن والبحر والغنيمة والحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه والكنوز الخمس الحديث (٤) وعن الحسن ابن زياد عن ابي عبدالله عليه السلام قال ان رجلا اتى امير المؤمنين عليه السلام فقال يا امير المؤمنين اني اصبت مالا لا اعرف حلاله من حرامه فقال له اخرج الخمس من ذلك المال فان الله تعالى عز وجل قد رضى من ذلك بالخمس • واجتنب ما كان صاحبه يعلم • الحديث (٥) وعن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل عن عمل السلطان يخرج فيه الرجل قال لا الا ان لا يقدر على شيء يأكل ولا يشرب ولا يقدر على حيلة فان فعل فصار في يده شيء فليبعث بخمسه الى اهل

(٤) وسائل ابواب ما يجب فيه الخمس باب ٣ حديث (٦)

(٥) وسائل ابواب ما يجب فيه الخمس باب (١٠) حديث (١)



♦ البيت ♦ الحديث (٦) وعن محمد بن علي بن الحسين قال جاء رجل الى امير المؤمنين عليه السلام فقال يا أمير المؤمنين اصببت مالا اغمضت فيه افلي توبة قال اتيني خمسة فأتاه بخمسه فقال هو لك ان الرجل اذا تاب تاب ماله معه ♦ الحديث (٧) وعن السكوني عن ابي عبدالله عليه السلام قال اتى رجل امير المؤمنين عليه السلام فقال يا أمير المؤمنين (ع) اني كسبت مالا اغمضت في مطالبه حلالا وحراما وقد اردت التوبة ولا ادري الحلال منه والحرام وقد اختلط علي فقال امير المؤمنين عليه السلام تصدق بخمس مالك فان الله قد رضى من الاشياء بالخمس وسائر المال لك حلال ♦ الحديث (٨) ♦

ولكن عن مجمع البرهان التأمل في ذلك ♦ بل قال في المدارك المطابق للاصول وجوب عزل ما تيقن منه انتفائه عنه والفحص عن مالكة الى ان يحصل اليأس من العلم به فيتصدق على الفقراء كما في غيره من الاموال المجهولة المالك ♦ وقد ورد التصديق بما شأنه هذا في روايات كثيرة مؤيدة بالاطلاقات المعلومة وأدلة العقل فلا بأس بالعمل بها ان شاء الله تعالى انتهى وربما استظهر ذلك من ترك جماعة من القدماء التعرض له ♦ وفيه ان ماورد في التصديق بمجهول المالك ظاهر في صورة العلم بالمقدار والجهل بالمالك فلا يشمل المقام ♦ وفي الجواهر ولقد اجاد في رده في الحدائق بان طرح هذه

(٦) وسائل ابواب ما يجب فيه الخمس باب (١٠) حديث (٣)

(٧) نفس المصدر باب ١٠ حديث (٣)

(٨) نفس المصدر باب ١٠ حديث (٤)

النصوص المتكررة في الاصول المتفق عليها بين الاصحاب مما لا يجترى عليه ذو مسكه انتهى • وفي المستند اقول اما الخمس بالمعنى المعهود فالظاهر عدم ثبوته لان الاصل ينفيه والروايات المذكورة غير ناهضة لاثباته الخ ثم فصل القول بذكر اخبار منها ما ورد في حكم من اكل الرباء بجهالة ثم تاب عن هشام بن سالم عن ابي عبدالله عليه السلام سئلته عن الرجل يأكل الربا وهو يرى انه حلال قال لا يضره حتى يصيبه متعمدا فاذا اصابه متعمدا فهو بالمنزلة التي قال الله عز وجل الحديث (٩) • وعن ابي المعز قال قال أبو عبدالله عليه السلام كل ربوا اكله الناس بجهالة ثم تابوا فانه يقبل منهم اذا عرف منهم التوبة وقال لو ان رجلا ورث من ابيه مالا وقد عرف ان في ذلك المال ربا ولكن قد اختلط في التجارة بغيره حلال كان حلالا طيبا فليأكله وان عرف منه شيئا انه ربا فليأخذ رأس ماله ويرد الربا وايماء رجل افاد مالا كثيرا قد اكثر فيه من الربا فجهل ذلك ثم عرفه بعد فاراد ان ينزعه فما مضى فله ويدعه فيما يستأنف • الحديث (١٠) • وعن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال (ع) اتى رجل ابى فقال اني ورثت مالا وقد علمت ان صاحبه الذي ورثته منه قد كان يربى وقد اعرف ان فيه ربا واستيقن ذلك وليس يطيب لي حلاله لحال علمي فيه فقد سئلت فقهاء اهل العراق واهل الحجاز فقالوا لا يحل اكله فقال ابو جعفر عليه السلام

(٩) تجارة الوسائل ابواب الربا باب ٥ حديث (١)

(١٠) تجارة الوسائل ابواب الربا باب (٥) حديث (٢)



ان كنت تعلم بان فيه مالا معروفا ربا وتعرف اهله فخذ رأس مالك ورد ما سوى ذلك وان كان مختلطا فكله هنيا فان المال مالك واجتنب ما كان يصنع صاحبه فان رسول الله صلى الله عليه واله قد وضع ما مضى من الربا وحرم عليهم ما بقى فمن جهل وسع له جهله حتى يعرفه فاذا عرف تحريره حرم عليه ووجب عليه فيه العقوبة اذا ركبه كما يجب على من يأكل الربا .  
الحديث (١١) هذا .

ولكن يرد عليه اولا ما اورده صاحب الحدائق على صاحب المدارك وثانيا ان ما استدل به من الاخبار لا بد من رد متشابهها الى محكمها وملاحظة موافقها للقواعد المسلمة الفقهية وعدم هجرها عند الطائفة الامامية ثم الاستدلال بها للمقام وفي الجواهر في باب الربا من كتاب التجارة ( ولكن لا يخفى انه لا يصلح للفقهاء الجرئة بمثل هذه النصوص التي لا يخفى عليه اضطرابها في الجملة وترك الاستفصال فيها عن الربا ان صاحبه كان جاهلا بحرمة او علما . والامر فيها بالتوبة مع عدم الذنب حال الجهل الذي يعذر فيه بل قد اشترط في الآية الحل بها وحمله على الجهل الذي لا يعذر فيه ينافيه ما في خبر الباقر عليه السلام السابق من الحاق مثله بالعالم وترك الاستفصال فيها على الربا في القرض والبيع وقد عرفت الفرق بينهما وغير ذلك على مخالفة الضوابط السابقة والاقدام على حل الربا الذي قد ورد فيه من التشديد ما قد ورد ) فالحق ما هو المشهور من وجوب الخمس ( فيحل

(١١) تجارة الوسائل ابواب الربا باب ٥ حديث (٣)



فيحل باخراج خمسه ومصرفه مصرف ساير اقسام الخمس على الاقوى  
واما ان علم المقدار ولم يعلم المالك تصدق به عنه \*

باخراج خمسه ) كما هو ظاهر الادلة بل صريح بعضها ( ومصرفه مصرف سائر  
اقسام الخمس على الاقوى ) لان المنساق من لفظ الخمس في الروايات ومحاورات  
الروايات هو الخمس المعهود خصوصا مع ذكره في رديف المعدن والغوص  
والغنيمة والكنز في خبر عمار \* ويشهد ايضا قوله (ع) في خبر حسن بن زياد  
فان الله قد رضى من ذلك المال بالخمس \* وقوله (ع) انتني خمسه \*  
نعم قد يستظهر من قوله (ع) في خبر السكوني تصدق بخمس مالك  
ان المراد منه الكسر المشاع لا الخمس المعهود بقريظة لفظ التصدق \* وفيه ان  
التصدق يطلق في المحاورات على المجانيات القرية مطلقا ما لم تكن مثل  
الهبات كما لا يخفى \*

( واما ان علم المقدار ولم يعلم المالك ) وهذا هو القسم الثاني ( تصدق  
به عنه ) لجملة من الاخبار منها موثق علي بن ابي حمزة المشتمل على كمال  
عناية مولانا الصادق عليه السلام بالنسبة الى شيعته ومجبيه ولا بد من  
التبرك بذكر ما ورد فيه فعن علي بن ابي حمزة قال كان لي صديق من كتاب  
بني امية فقال لي استأذن لي علي ابي عبدالله عليه السلام فاستأذنت له عليه  
فأذن له فلما ان دخل سلم وجلس ثم قال جعلت فداك اني كنت في ديوان  
هؤلاء القوم فاصبت من دنياهم مالا كثيرا واغمضت في مطالبه فقال ابو  
عبدالله عليه السلام لولا ان بني امية وجدوا لهم من يكتب ويجيء لهم  
الفىء ويقاتل عنهم ويشهد جماعتهم لما سلبونا حقنا \* ولو تركهم الناس وما



في ايديهم ما وجدوا شيئاً الا وقع في ايديهم قال فقال الفتى جعلت فداك فهل لي مخرج منه فقال عليه السلام ان قلت لك تفعل قال افعل قال فاخرج من جميع ما كسبت في ديوانهم فمن عرفت منهم رددت عليه ماله ومن لم يعرف تصدقت به وانا اضمن لك على الله عز وجل الجنة فاطرق الفتى طويلاً ثم قال له فقد فعلت جعلت فداك قال ابن ابي حمزة فرجع الفتى معنا الى الكوفة فما ترك شيئاً على وجه الارض الا خرج منه حتى ثيابه التي كانت على بدنه قال فقسمت له قسمة واشترينا له ثياباً وبعثنا اليه بنفقة قال فما اتى عليه الا اشهر قلائل حتى مرض فكننا نعوده قال فدخلت يوماً وهو في السوق قال ففتح عينيه ثم قال لي يا علي وفي لي والله صاحبك قال ثم مات فتولينا امره فخرجت حتى دخلت على ابي عبدالله عليه السلام فلما نظر الي قال لي يا علي وفينا والله بصاحبك قال قلت صدقت جعلت فداك والله هكذا قال والله لي عند موته • الحديث (١٢) •

ولا تنافي بينها وبين ما مر من الاخبار الدالة على وجوب الخمس لان التحديد بالخمس بحسب المرتكزات انما هو فيما لم يكن مقدار الحرام معلوماً والا فلا وجه لسؤال السائلين ولا للتحديد بالخمس فمورد مثل موثق ابن حمزة هو العلم بالمقدار والجهل بالمالك بخلاف مورد اعتبار الخمس بحسب ما هو المنساق منها في المحاورات • ومقتضى اطلاق هذه الاخبار شمولها للمتميز وغيره وعن صاحب

(١٢) تجارة الوسائل ابواب ما يكتسب به باب ٧ حديث (١)

الحدائق القول باختصاصها بالاول • وكون الثاني داخلا فيما دل على وجوب  
 الخمس • وفيه ان كون مورد هذه الاخبار المال المتميز لا ينافي شمولها  
 للممتزج والمختلط ايضا كما شاع ان المورد لا يخص الوارد • هذا مع قصور  
 شمول اخبار الخمس اذا كان المقدار معلوما لان المكلفين غالبا بحسب  
 ارتكازاتهم حينئذ يرون انفسهم مكلفا بدفع المعلوم فلا وجه لتشريع الخمس •  
 ثم ان ما يدل على التصديق بمجهول المالك يحتمل ان يكون في مقام  
 بيان حكمه فقط وان حكمه هو التصديق من دون احتياج الى اذن من الحاكم  
 ولا شيء آخر فيصح التصديق حينئذ من كل من استولى عليه بعد الفحص  
 والياس من دون مراجعة الحاكم • كما يحتمل ان يكون في مقام الاذن في  
 التصديق لكل احد كان عنده مال مجهول المالك فيصح التصديق حينئذ من  
 دون مراجعة الى الحاكم ايضا لتحقق الاذن النوعي من الشرع لكل احد  
 بناء على هذا القسم ويحتمل ان تكون في مقام الاذن لاشخاص خاصة في  
 موارد مخصوصة رجعوا اليهم عليهم السلام • فلا يدل على حكمه في غير  
 تلك الموارد • بل مقتضى اصالة عدم جواز التصرف هو بطلان التصديق فلا بد  
 من المراجعة الى الحاكم الشرعي • لانه حينئذ من الامور الحسبية التي تجب  
 المراجعة فيها اليهم • وعن شيخنا الانصاري قدس سره في مكاسبه (فمقتضى  
 القاعدة لولا ما تقدم من النص هو لزوم الدفع الى الحاكم) ولكن الاحتمالين  
 الاخرين خلاف المتبادر من النص • بل المتعين هو الاول اذ لا فرق بينه  
 وبين سائر الاخبار في انها في مقام بيان الحكم الواقعي الا ان يدل على



والاحوط ان يكون باذن المجتهد الجامع للشرائط • ولو انعكس بان علم المالك وجهل المقدار تراضيا بالصلح ونحوه •

الخلاف • ومجرد الاحتمال ليس من دليل الخلاف • نعم يظهر من خبر داود ابن ابي يزيد انه مال الامام عليه السلام • فروي عن ابي عبدالله عليه السلام قال قال رجل اني قد اصببت مالا واني قد خفت فيه على نفسي ولو اصببت صاحبه دفعته اليه وتخلصت منه قال فقال له ابو عبدالله عليه السلام والله ان لو اصبته كنت دفعته اليه لقال اي والله قال عليه السلام انا والله ماله صاحب غيري قال فاستحلفه ان يدفعه الي من يأمره قال فحلف فقال فاذهب فاقسمه في اخوانك ولك الامن مما خفت منه قال فقسمته بين اخواني • الحديث (١٣) ولكن لفظة صاحب يحتمل ان يكون بمعنى المالك او صاحب الامر والحكم ويؤيد الثاني جلالة مقام الامامة عن دعوى مالكيه مثل هذه الاشياء كما هو اوضح من ان يخفى فمثل خبر ابن ابي حمزة لا قصور في دلالة على جواز التصديق مطلقا •

ولكن ( الاحوط ان يكون باذن المجتهد الجامع للشرائط ) ثم ان خبر علي بن ابي حمزة من قسم الموثق مع ان متنه يشهد بصدوره من الامام عليه السلام فنقول اذا كان معاملة مولانا الصادق عليه السلام مع كاتب من كتاب بني امية وفتى من فتيان اهل الكوفة هكذا فرجو ان يعامل معنا اتم واكمل مما عامل به الفتى خصوصا بالنسبة الى الذين منذ عرفوا انفسهم وفتحوا أعينهم لا زالت تلهج ألسنتهم بقال الصادق عليه السلام كذا وروى

عن جعفر بن محمد عليه السلام هكذا \* فحقق آمالنا ورجائنا ياسيدنا فان لنا فيك أملا طويلا ورجاء واسعا ان تشفع لنا عند الله ان يوفقنا للخروج عن مساويء الاخلاق ورزائل الملكات \*

الثالث ( ما لو انعكس بان علم المالك وجهل المقدار تراضيا بالصلح ونحوه ) وهو احدى طرق التخلص \* ومنها دفع ما يتيقن معه بالبرائة لاصالة عدم تملك الازيد من القدر المعلوم ولكنها معارضة باصالة عدم عدم تملك الغير له ايضا \*

ومنها وجوب دفع ما يتيقن الاشتغال به لاصالة البرائة عن الاشتغال بالزائد \* وفيه ان مورد البحث هو العين الخارجي لا الذمة وعن العلامة قدس سره وجوب دفع الخمس الى الغير \* وفيه ان مورد وجوبه هو الجهل بالمال والمالك معا كما مر لا الاول فقط \*

ومنها وجوب القرعة \* وفيه ان موردها الاشكال من اكل جهة وعدم امكان التخلص بطريق آخر مع عمل الاصحاب بها في مجريها \* وليس المقام كذلك \*

ثم ان ظاهرهم قدست أسرارهم هو الصلح المعهود حتى لو تعاسرا اجبرهما الحاكم عليه ويحتمل ان يكون المراد هو الصلح القهري بمعنى ان الحكم الشرعي فيه هو التنصيف مثلا من غير حاجة الى اجراء صيغة الصلح ويستفاد ذلك من جملة من الاخبار الواردة في الابواب المتفرقة \* منها الصحيح عن الصادق عليه السلام في رجلين كان معهما درهمان فقال احدهما الدرهمان



وان لم يرض المالك بالصلح ففي جواز الاكتفاء بالاقل او وجوب اعطاء الاكثر وجهان الاحوط الثاني والاقوى الاول اذا كان المال في يده •

لي وقال الآخر هما بيني وبينك فقال ابو عبدالله عليه السلام أما الذي قال هما بيني وبينك فقد أقر بان احد الدرهمين ليس له فيه شيء وانه لصاحبه ويقسم الدرهم الثاني بينهما نصفين الحديث (١٤) ونحوه غيره وحينئذ فيكون ذلك من الاحكام الشرعية ولا حاجة الى اجراء صيغة الصلح هذا اذا تراضيا به •

( وان لم يرض المالك بالصلح ففي جواز الاكتفاء بالاقل او وجوب اعطاء الاكثر وجهان الاحوط الثاني والاقوى الاول ان كان المال في يده )  
المقام من صغريات العلم الاجمالي وقد اثبتنا في محله انحلاله ان كان مرددا بين الاقل والاكثر خصوصا الغير الارتباطي منهما • وتنجزه ان كان بين المتباينين فيجب الاحتياط فيه كما لو علم اجمالا باشتغال ذمته وتردد بين كونه من الحنطة او الشعير مثلا فيجب الاحتياط ان لم يرض الطرف باحدهما او كان رضاه غير معتبر شرعا كما اذا كان صغيرا مثلا • ولكن الظاهر عدم وجوبه في الماليات وفي حاشية الماتن ره على مكاسب المحقق الانصاري قدس سره في احكام المقبوض بالعقد الفاسد ما هذا لفظه الا ان ظاهرهم عدم اجراء الاحتياط في الماليات ولعل الوجه قاعدة الضرر • ولكنه كما ترى لعدم الفرق بين المقدمة الواقعية والعلمية في وجوب ايصال مال الغير اليه وهم قائلون بوجوب التحمل في الاولى فلا بد من فارق بين العبادات

(١٤) وسائل ابواب الصلح باب ٩ حديث (١)



وان علم المالك والمقدار وجب دفعه اليه •

والماليات • نعم يمكن ان يقال كما يجب على هذا ايصال مال الاخر اليه كذا يحرم على الاخر اخذ غير حقه وعلى هذا فيمكن ان يدفع الضامن الى المضمون له كلا الامرين ويقول له خذ ما هو حقك منهما ومن هنا يمكن ان يقال بالرجوع الى الصلح التفهري ويمكن ان يقال بالقرعة لان الشبهة موضوعية لا حكمية انتهى •

اقول وهو متين جدا هذا مع ان اليد امانة على الملكية فيقتصر في الخروج منها على المتيقن وفيه ايضا في المكاسب المحرمة ما هذا لفظه ولا يضر العلم الاجمالي بكون مال الغير ايضا في يده لانه لا يسقط اليد عن الاعتبار على ما هو ظاهر الفقهاء في مسألة موت المرتهن والجهل ببقاء العين المرهونة في جملة ماله وفي مسألة عامل القراض والودعي ونحوهما بل يمكن ان يدعى عليه السيرة اذا الغالب العلم الاجمالي بوجود مال في جملة اموال الناس ومع ذلك يحكم بمالكيه كل مشكوك كان تحت يدهم • والا لم يقيم للمسلمين سوق ولا غيره الخ وهو ايضا متين كما لا يخفى هذا اذا كان تحت يد المالك وان لم يكن كذلك فالاصل عدم ملكيته لما زاد على المتيقن كما انه كذلك بالنسبة الى الاخر • وحينئذ فان قلنا بوجود دفع المشكوك من باب المقدمة العلمية وجب ذلك وان لم نقل به كما مر انه الحق تصل النوبة الى الصلح او القرعة •

(وان علم المالك والمقدار وجب دفعه اليه) وهو القسم الرابع بلا خلاف ولا اشكال لعدم تحقق موضوع الخمس ولا غيره كما لا يخفى



مسئلة ٢٨ لا فرق في وجوب اخراج الخمس وحليه المال بعده بين ان يكون الاختلاط بالاشاعة او بغيرها كما اذا اشتبه الحرام بين افراد من جنسه او من غير جنسه .

كوضوح مسئلة ٢٨ المشتملة على عدم الفرق بين انحاء الاختلاط في وجوب اخراج الخمس وذلك لاطلاق الدليل وعمومه الشامل لجميعها من غير تقييد بالنسبة الى البعض .

ثم ان الصور المتصورة في مقدار الحرام المخلوط بالحلال ثلاثة الاولى عدم تبين المقدار اصلا ولم يعلم زيادته عن الخمس اجمالا ولا تقيصته كذلك . الثانية ما اذا علم زيادته من مقدار الخمس اجمالا ولم يعلم مقدار الزيادة الثالثة ما اذا علم تقيصته عن الخمس اجمالا ولم يعلم مقدار تقيصه وحينئذ فهل الادلة الدالة على حلية تمام المخلوط باخراج خمسه تشمل تمام ما مر من الصور او يختص بخصوص الصورة الاولى الظاهر هو الثاني لما مر سابقا من انها في مقام التحديد الشرعي في صورة التحير في ان مقدار الحرام هو الخمس او السدس او الربع او اكثر او اقل بحيث يكون الخمس ايضا احد اطراف التريد واما مع العلم باقلية الحرام منه او اكثرته عنه يكون الالتزام بالخمس فقط فيهما خلاف قاعدة السلطنة في الاول وخلاف قاعدة احترام مال الغير في الثاني وهما من القواعد العقلائية الممضاة شرعا . ونهوض ادلة المقام في قبال قاعدتي السلطنة والاحترام مشكل بل ممنوع ولو فرض ان اخراج الخمس مطهر تعبدى للحلال المخلوط بالحرام فانما هو مطهر في

مسئلة ٢٩ لا فرق في كفاية اخراج الخمس في حلية البقية في صورة الجهل بالمقدار او المالك بين ان يعلم اجمالا زيادة مقدار الحرام او تقيصته عن الخمس وبين صور عدم العلم ولو اجمالا في صورة العلم الاجمالي بزيادته عن الخمس ايضا يكفي اخراج الخمس فانه مطهر للمال تعبدا وان كان الاحوط مع اخراج الخمس المصالحة من الحاكم الشرعي ايضا لما يرتفع به يقين الشغل واجراء حكم مجهول المالك عليه وكذا في صورة العلم الاجمالي بكونه اتقص من الخمس واحوط من ذلك المصالحة معه يعد اخراج الخمس بما يحصل معه اليقين بعدم الزيادة .

مورده وهو الصورة الاولى فقط ومن ذلك ظهرت الخدشة في مسئلة ٢٩ (لا فرق في كفاية اخراج - الى قوله فانه مطهر للمال تعبدا) فان التبعية غير تعميم الدليل وشموله لجميع الصور الثلاثة . والثاني هو المطلوب في المقام دون مجرد التبعية فقط . اذ يمكن ان تقول بها ولكن في خصوص الصورة الاولى فقط .

ثم انه لو شك في شمول الدليل لغير الصورة الاولى او قلنا باختصاصه بها فلا بد من اجراء حكم المجهول المالك على الاخيرتين وعلى هذا فما فعله قدس سره من التفكيك بين مقدار الخمس باجراء حكمه عليه وكون البقية من مجهول المالك في صورة العلم بالزيادة اجمالا واجراء حكم مجهول المالك على مقدار الحرام وحكم الخمس على البقية فيما لو علم اجمالا بتقيصه الحرام عن الخمس . مما لا وجه له ظاهرا . نعم طريق الاحتياط ان يدفع الى الحاكم بعنوان ما عليه في الواقع ويدفع الحاكم الى المستحقين من السادة بعنوان الواقع بناء على عدم حرمة الصدقات



مسئلة ٣٠ اذا علم قدر المال ولم يعلم صاحبه بعينه • لكن علم في عدد محصور ففي وجوب التخلص من الجميع ولو بارضائهم باي وجه كان • او وجوب اجراء حكم مجهول المالك عليه •

الواجبة غير الزكواة المفروضة عليهم كما هو الاقوى • واما المصالحة مع الحاكم الشرعي او السادة فان كانت موجبة لتفويت شيء فلا يجوز كما صرح به بذلك في المسئلة السادسة عشر من ختام مسائل الزكواة •

(مسئلة ٣٠ اذا علم قدر المال ولم يعلم صاحبه بعينه لكن علم في عدد محصور ففي وجوب التخلص من الجميع ولو بارضائهم باي وجه كان) لقاعدة على اليد ما أخذت حتى تؤديه الحاكمة بانه لا يحصل التفريغ الا بالاداء وهو يتوقف •• في المقام على الرضا والارضا • وفيه ان خطاب الاداء تابع لمقدار الاستيلاء على المال ولا استيلاء الا بالنسبة الى مال واحد منهم فقط • فيضع المال الموجود بين يدي المحصورن ويقول من كان هذا ماله فليأخذه • ثم انهم يعملون بمقتضى تكليفهم اجتهادا او تقليدا فلا وجه لتضرر ذي اليد مع تسالمهم على عدم وجوب الاحتياط في المالبات كما مر • (او وجوب اجراء حكم مجهول المالك عليه) لتحقق الجهل به في الجملة • وفيه ان المراد به هو ما اذا كان مجهولا من كل جهة لا مطلق الجهل ولو من جهة دون اخرى • وفي حاشية الماتن قدس سره على المكاسب لو كان المالك مرددا في محصور كالاثنين والثلاث والاربعة فلا اشكال في انه لا يعد من مجهول المالك الخ (١) •



او استخراج المالك بالقرعة • او توزيع ذلك المقدار عليهم بالسوية وجوه اقويها الاخير وكذا اذا لم يعلم قدر المال وعلم صاحبه في عدد محصور فانه بعد الاخذ بالاقل كما هو الاقوى أو الاكثر كما هو الاحوط يجري فيه

( او استخراج المالك بالقرعة ) لقولهم عليهم السلام كل مجهول فيه القرعة • الحديث (١٥) وفيه ان ظاهره المجهول من كل جهة بان لم يمكن التعويل على شيء آخر ولو كان اصلا معتبرا مثلا مع ان اعتبارها مطلقا حتى في مورد لم يعمل بها الاصحاب فيه مشكل بل ممنوع ويصح التعويل في المقام على اصاله عدم وجوب الزائد من وضع المال بين أيديهم كما مر •

( او توزيع ذلك المقدار عليهم بالسوية ) لحكم الشارع بمثله في مسائل كثيرة من الموارد المتفرقة منها ما مر من صحيح ابن المغيرة الوارد في الدرهم والدرهمين وقد تعدوا الاصحاب عن خصوص مواردنا واستفادوا ان المناط تساوي احتمال المالكية وعدم المرجح فيها • ويقتضيه ايضا قاعدة العدل والانصاف في الجمع بين الحقوق ( وجوه اقويها الاخير ) واحوطها الاول مع عدم تحقق العسر والضرر ( وكذا اذا لم يعلم قدر المال وعلم صاحبه في عدد محصور فانه بعد الاخذ بالاقل كما هو الاقوى او الاكثر كما هو الاحوط يجري فيه الوجوه المذكورة ) اذ لا وجه لوجوب الخمس لان مورده الجهل بالمال والمالك معا ولا لاجراء حكم مجهول المالك لان مورده الجهل بالمالك لا العكس • فينحصر التخص في احدي الوجوه وقد حققنا اقوائية الاخير واحوطية الاول ان لم يستلزم العسر والضرر •

(١٥) وسائل ابواب القضاء باب آداب القاضى باب ١٣ حديث (١٧)



الوجوه المذكورة - مسألة ٣١ - إذا كان حق الغير في ذمته لا في عين ماله فلا محل للخمس • وحينئذ فان علم جنسه ومقداره ولم يعلم صاحبه أصلا • او علم في عدد غير محصور تصدق به عنه باذن الحاكم او يدفعه اليه •

(مسألة ٣١ إذا كان حق الغير في ذمته لا في عين ماله فلا محل للخمس)  
لان مورده المال الخارجي المخلوط بالحرام • والمفروض عدم وجوبه ومجرد اشتغال الذمة بالحرام ليس موضوع وجوب الخمس بلا كلام • ولكن يتصور في المقام فروع وأقسام :

الاول ( وحينئذ فان علم جنسه ومقداره ولم يعلم صاحبه أصلا ) كما اذا سافر من بلده الذي في أقصى الهند مثلا الى الحج ورجع اليه ثم علم انه في تلك الممالك والبلاد التي مر عليها اشترى من احد شيئا ولم يؤد ثمنه ولا يدري انه في أي مملكة وفي أي بلد ومن أي شخص كان ( او علم في عدد غير محصور ) بان علم انه في بلده الذي يشتمل على عشرين الف نسمة مثلا اشترى من احدهم شيئا ولم يؤد ثمنه ( تصدق به عنه باذن الحاكم ) على الاحوط ( او يدفعه اليه ) لانه حينئذ من مجهول المالك في الصورتين ان قلنا بأنه اعم من المال الخارجي والذمي خصوصا اذا كان من حين حدوثه ذميا كما في المقام • وان خصصناه بخصوص الاول فيكون المقام مما اصطالحوا عليه برد المظالم والظاهر تسالمهم على ان حكمه التصدق • ولكن في لقطة الجواهر عند قول المحقق ره مسائل خمس الاولى ما يوجد في المفاوز الى آخره بعد اسطر « او مال موجود بيد شخص تعذر صاحبه فيتصدق به مثل المال المجهول صاحبه ويسمى برد المظالم الخ • فالمحتملات في رد المظالم

وان كان في عدد محصور ففيه الوجوه المذكورة • والاقوى هنا ايضا  
الاخير •

وان علم جنسه ولم يعلم مقداره بان تردد بين الاقل والاكثر اخذ  
بالاقل المتيقن ودفعه الى مالكة ان كان معلوما بعينه • وان كان معلوما في  
عدد محصور فحكمه كما ذكر وان كان معلوما في غير المحصور • أو لم يكن

ثلاثة • الاول ان يكون عبارة عن المجهول المالك وكان كلاهما اعم من المال  
الخارجي والذمي - الثاني - ان يكون عبارة عن المال الذمي فقط فلا  
يشمل الخارجي - الثالث - ان يكون عبارة عن المال الخارجي الذي تعذر  
ايصاله الى صاحبه مع كون صاحبه معلوما • وحيث ان الظاهر تسالمهم على  
ان حكم الكل هو التصديق فلا ثرة علمية ولا عملية في التقسيم والتشقيق  
مع انه من اضاءة الوقت والفرصة • وعن النبي (ص) الاعظم يا ابا ذر كن  
على وقتك اشح منك على درهمك ودينارك وعن علي (ع) اضاءة الفرصة •  
والثاني ( ان كان في عدد محصور ففيه الوجوه المذكورة والاقوى هنا  
ايضا الاخير ) لانها من الطرق للتخلص عن وجوب رد مال المالك اليه خارجيا  
كان او ذميا من دون دليل على التخصيص باحدهما • وهذا اذا علم الجنس  
والمقدار •

والثالث ( ان علم جنسه ولم يعلم مقداره بان تردد بين الاقل والاكثر  
اخذ بالاقل المتيقن ودفعه الى مالكة ان كان معلوما بعينه • وان كان معلوما  
في عدد محصور فحكمه كما ذكر ) اما الاخذ بالاقل فلاصالة البرائة عن  
ضمان الزائد وما من تسالمهم على عدم وجوب الاحتياط في الماليات مطلقا •



علم اجمالى ايضا تصدق به عن المالك باذن الحاكم أو يدفعه اليه • وان لم يعلم جنسه وكان قيميا فحكمه كصورة العلم بالجنس اذ يرجع الى القيمة ويتردد بين الاقل والاكثر • وان كان مثليا ففي وجوب الاحتياط وعدمه وجهان • مسألة ٣٢ الامر في اخراج هذا الخمس الى المالك كما مر في سائر أقسام الخمس •

وأما الدفع الى المالك المعلوم تفصيلا فلوجوب ايصال المال الى مالكة عقلا وشرعا • وأما ان كان معلوما اجمالا مع كونه محصورا فقد مر ان الاقوى فيه التوزيع •

والرابع ( ان كان معلوما في غير المحصور أو لم يكن علم اجمالي ايضا تصدق به عن المالك باذن الحاكم أو يدفعه اليه ) لانه حينئذ من مجهول المالك كما مر •

والخامس ( ان لم يعلم جنسه وكان قيميا فحكمه كصورة العلم بالجنس اذ يرجع الى القيمة ويتردد بين الاقل والاكثر ) فيجب اعطاء الاقل لقاعدة الاشتغال وينفي الاكثر بالبراءة على ما هو التحقيق في انها المرجع في الدوران بين الاقل والاكثر مطلقا ارتباطيا كان او لا عباديا كان او ماليا •

والسادس ( ان كان مثليا ففي وجوب الاحتياط وعدمه وجهان ) ومقتضى ما مر من تسالمهم على عدم وجوب الاحتياط في الماليات سواء كان الاشتباه في المال او المالك وسواء كان الدوران بين المتباينين او لا هو الثاني •

( مسألة ٣٢ الامر في اخراج هذا الخمس الى المالك كما مر في سائر اقسام الخمس ) لإطلاق الأدلة الدالة على وجوب إيصاله إلى أهله وإيصاله

فيجوز له الاخراج والتعيين من غير توقف على اذن الحاكم كما يجوز دفعه من مال آخر وان كان الحق في العين • مسألة ٣٣ لو تبين المالك بعد اخراج الخمس فالاقوى ضمانه كما هو كذلك في التصديق عن المالك في مجهول المالك فعليه غرامته له •

عدم اشتراطه باذن احد وثبوت ولاية المالك في الزكوة وظاهرهم اتحاد الخمس معها الا ما خرج بالدليل ( فيجوز له الاخراج والتعيين من غير توقف على اذن الحاكم ) لعدم الدليل عليه بعد كونه من الخمس لا من المجهول المالك ( كما يجوز دفعه من مال آخر وان كان الحق في العين ) على ما هو المتسالم بين الفقهاء قدست اسرارهم في الخمس والزكوة وحيث احتمل بعض الفقهاء رض بل ذهب الى جريان حكم مال المجهول المالك على هذا القسم من الخمس فلو احتاط المكلف في هذا القسم من الخمس بدفع جميعه الى الحاكم الشرعي لخلص عن الشبهة والارتباب •

( مسألة ٣٣ لو تبين المالك بعد اخراج الخمس فالاقوى ضمانه كما هو كذلك في التصديق عن المالك في مجهول المالك فعليه غرامته له ) اختلفوا في الضمان وعدمه على اقوال الاول ما اختاره الماتن قدس سره هنا وذهب اليه جمع آخر وهو الضمان مطلقا وما يمكن ان يستدل به عليه امور الاول القاعدة المعروفة المعتمدة شرعا بل عند العقلاء كافة على اليد ما اخذت حتى تؤديه • وفيه منع شولها مثل المقام الذي يكون اليد احسان محض الى المالك لا عدوان عليه • وبعبارة اخرى • موردها ما اذا كان التلف على المالك لا ان يكون له كما في المقام الذي ينتفع المالك بثواب التصديق •



الثاني خبر حفص ابن غياث قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل من المسلمين أودعه رجل من اللصوص دراهم او متاعا واللص مسلم هل يرد عليه فقال لا يرده فان امكنه ان يرده على اصحابه فعل والا كان في يده بمنزلة اللقطة يصيبها فيعرفها حولا فان اصاب صاحبها ردها عليه والا تصدق بها فان جاء طالبها بعد لك خيره بين الاجر والغرم فان اختار الاجر فله الاجر وان اختار الغرم غرم له وكان الاجر له الحديث (١٦) وفيه ان مورده الوديعة من اللص ولا وجه للتعدي الى غير الوديعة كما لم يتعدوا الاصحاب اليه وان تعدوا من اللص الى مطلق الغاصب •

الثالث ما عن السرائر من انه روى انه بمنزلة اللقطة • الخبر وفيها الضمان لو ظهر المالك ولم يرض بالتصدق نضا واجماعا ففي المقام كذلك • ويرده ارساله واحتمال كونه خبر الحفص •

الرابع عدم القول بالفصل بين المقام وبين ما اذا كانت اليد حين الحدوث عدوانيا ثم اقلبت الى الاحسان كما اذا استولى على مال الغير عدوانا ثم ضاع مالكة فصار مجهول المالك أو من مجهول المالك والمقدار فحيث يتحقق الضمان فيه ففي المقام كذلك • وفيه اولا ان بقاء الضمان اذا اقلبت اليد الضماني الى الاحسان محل كلام • وثانيا عدم القول بالفصل غير معلوم وعلى فرضه لا اعتبار به الا كان قولا بعدم الفصل وعلى فرض تحققه فانما يكون مورد اعتباره الحكم الواقعي لا مفاد الاصل والاحكام العذرية

(١٦) وسائل ابواب اللقطة باب ١٨ حديث (١)

حتى في النصف الذي دفعه الى الحاكم بعنوان انه للامام (ع)

الظاهرة كما اثبتنا كل ذلك في الاصول فاذا ضعف جميع ما استدل به على الضمان فاصالة البرائة عنه محكمة .

القول الثاني عدم الضمان كما اختاره جمع منهم الماتن قدس سره في حاشية الشريفة على المكاسب حيث قال « والاقوى ما ذكرنا من عدم الضمان مطلقا لعدم دليل عليه » (١) واستدل له بان اذن الشارع في التصديق مسقط للضمان وبالاطلاقات الواردة في التصديق مع سكوتها عن بيان الضمان لو ظهر المالك ولم يرض به . ويرد على الاول نا الاذن مالكيما كان او شرعيا اعم من اسقاط الضمان الا اذا كان محاباتيا مجانيا وعلى الثاني ان كونها في مقام البيان من هذه الجهة مشكل واستفادة الحكم الواقعي من مثل هذا السكوت اشكل هذا . ويمكن ان يقال انه قاعدة على اليد يشمل المقام وتحقق الاحسان يوجب عدم الاثم فقط لا رفع الضمان مؤيدا ذلك بما ورد في اللقطة من النصوص الكثيرة بالضمان مع ان مدعى القطع بعدم الفرق بينها وبين المقام غير مجازف فالاحوط لو لم يكن اقوى الضمان وكذا الحكم ( حتى في النصف الذي دفعه الى الحاكم بعنوان انه للامام عليه السلام ) لشمول ما مر من الدليل له ايضا لان الحاكم ان كان بمنزلة الولي للسادة والفقراء والوكيل للناحية المقدسة فقد مر ان الدفع الى نفس الفقير عند تبين المالك وعدم الرضاء به يوجب الضمان وان كان بمنزلة الوكيل للمالك المجهول فعند تبينه وعدم الرضاء به لا وجه لاعتبار ولايته ووكالته حينئذ .



مسئلة ٣٤ لو علم بعد اخراج الخمس ان الحرام ازيد من الخمس  
أو أقل لا يسترد الزائد على مقدار الحرام في الصورة الثانية وهل يجب عليه

ثم ان ظاهره قده تحقق الضمان ولزوم الغرامة حتى مع وجود المال عند  
الفقراء والحاكم فليس له ان يرجع اليهما • وفي مكاسب شيخنا الانصاري  
رضوان الله تعالى عليه ( اذ لم يقل احد برجوع المالك على الفقير مع بقاء  
العين ) وفي الجواهر في كتاب اللقطة « بقى شئ وهو ان ظاهر الخبر  
المزبور بل وغيره من اخبار اللقطة يقتضي عدم تسلط المالك بعد عدم الرضا  
بالصدقة على نفس العين لو كانت موجودة في يد من تصدق عليه وانما له  
العزم على الفاعل دونه » أقول ويمكن الاستدلال عليه باطلاق ما دل على  
حرمة الرجوع الى ما تصدق به مثل قول مولانا الصادق عليه السلام انما  
الصدقة لله عز وجل فما جعله الله فلا رجعة له فيه (١٧) وقول ابي جعفر ( ع )  
لا يرجع في الصدقة اذا ابتغى بها وجه الله عز وجل (١٨) ولكن تفصيل هذه  
المسائل وتفریع فروعها وردھا الى اصولها ثم ايداعها في مثل هذه المختصرات  
يحتاج الى مجال واسع واحسرتا على ما فقدناه •

( مسئلة ٣٤ لو علم بعد اخراج الخمس ان الحرام ازيد من الخمس  
أو أقل لا يسترد الزائد على مقدار الحرام في الصورة الثانية ) لاطلاق أدلة  
وجوبه الا ان يدعى انصرافها الى صورة استمرار الجهل مع ان دفع الزائد  
كان بعنوان الصدقة فيشملة ما يدل على انه لا رجوع في الصدقة ( وهل

(١٧) وسائل ابواب الوقوف والصدقات باب ١١ حديث (١)

(١٨) نفس المصدر حديث (٧)

التصدق بما زاد على الخمس في الصورة الاولى اولا •  
 وجهان احوطهما الاول واقويهما الثاني • مسألة ٣٥ لو كان الحرام  
 المجهول مالكة معيناً فخلطه بالحلال ليحلله بالتخمس خوفاً من احتمال زيادته  
 على الخمس فهل يجزيه اخراج الخمس او يبقى على حكم مجهول المالك  
 وجهان والاقوى الثاني لانه كمعلوم المالك حيث ان مالكة الفقراء قبل التخليط

يجب عليه التصديق بما زاد على الخمس في صورة الاولى ) لان حلية البقية  
 بالخمس انما هو في صورة بقاء الجهل من كل جهة فلا تشمل مثل المقام  
 الذي علم المقدار ولو اجمالاً ( اولا ) لامكان ان يكون اخراج الخمس مطهراً  
 تعديداً للمال المختلط كما مر من الماتن ره •

( وجهان احوطهما الاول واقواهما الثاني ) عنده قدس سره وقد مر في  
 مسألة (٢٩) الخدشة في استفادة المطهريّة التعبدية من الأدلة فلا يترك  
 هذا الاحتياط •

( مسألة ٣٥ لو كان الحرام المجهول مالكة معيناً ) أي مميزاً في  
 الخارج وغير مخلوط بالحرام ( فخلطه بالحلال ليحلله بالتخمس خوفاً من  
 احتمال زيادته على الخمس ) فهل يجزيه اخراج الخمس جموداً على اطلاق  
 الأدلة الشاملة لما اذا كان الاختلاط عمدياً التفاتياً او بلا عمد ولا التفات  
 ( او يبقى على حكم مجهول المالك وجهان والاقوى الثاني ) لظهور الأدلة  
 فيما اذا كان الاختلاط بغير عمد والتفات و ( لانه كمعلوم المالك حيث انه  
 مالكة الفقراء قبل التخليط ) يعني ان مصرفه الفقراء قبله والا فلا ملكية  
 الا بالقبض •



مسئلة ٣٦ لو كان الحلال الذي في المختلط مما تعلق به الخمس وجب عليه بعد التخميس للتحليل خمس آخر للمال الحلال الذي فيه . مسئلة ٣٧ لو كان الحرام المختلط في الحلال من الخمس او الزكوة او الوقف الخاص او العام فهو كمعلوم المالك على الاقوى فلا يجزيه اخراج الخمس حينئذ .

( مسئلة ٣٦ ) لو كان الحلال الذي في المختلط مما تعلق به الخمس وجب عليه بعد التخميس للتحليل خمس آخر للمال الحلال الذي فيه ) لتعدد السبب المقتضي تعدد المسبب عند العرف والعقلاء بل شرعا ايضا اذ الادلة الشرعية منزلة على المرتكزات العرفية ما لم يردع عنه رادع ولا دليل في المقام على الخلاف وقولهم عليهم السلام لاثنيا في الصدقة ظاهرة من جهة واحدة لا الجهة المتعددة مع انه ورد في الزكوة واجراء جميع ما ورد فيها في الخمس غير مقطوع المناط وان كان ظاهرهم التسالم عليه الا ما خرج بالدليل وارسلوه ارسال المسلمات في جمع المورد وهذا بخلاف ما مر في مسئلة ٢٦ في الغوص وما يأتي في مسئلة ٨٢ في الارباح حيث يستظهر فيهما من الادلة وحدة الخمس فراجع ثم ان حكم مسئلة ٣٧ واضح لا اشكال فيه لان الحرام المختلط في الحلال ان كان من الخمس او الزكوة او الوقف الخاص او العام فهو معلوم المصرف والمالك بلا كلام فلا يجزيه اخراج الخمس المختص بمورد الجهل بمالك الحرام ومصرفه وحينئذ فان كان المقدار معلوما فيصرف في مصرفه وان كان مرددا بين الاقل والاكثر فيؤخذ بالاول ويصرف كذلك . وان كان بين المتباينين فقد مر في الفروع السابقة طريق التخلص وعدم دليل علم وجوب الاحتياط ايضا .

مسئلة ٣٨ اذا تصرف في المال المختلط قبل اخراج الخمس بالاتلاف لهم يسقط • وان صار الحرام في ذمته فلا يجرى عليه حكم رد المظالم على الاقوى • وحينئذ فان عرف قدر المال المختلط اشتغلت ذمته بمقدار خمسه •

( مسئلة ٣٨ اذا تصرف في المال المختلط قبل اخراج الخمس بالاتلاف لهم يسقط وان صار الحرام في ذمته فلا يجرى عليه حكم رد المظالم على الاقوى ) بناء على اطلاق دليل وجوب اخراج خمس مال المختلط الشامل لما اذا صار في الذمة بعد الاختلاط الخارجي •

نعم لو تصرف في الحرام قبل الاختلاط ثم اشتبه مقدار ما في ذمته • فلا مورد لوجوب الخمس حينئذ فيجري عليه حكم المجهول المالك هذا •  
ولقائل ان يقول ان وجوب الخمس في المال المختلط انما هو فيما اذا بقى الاختلاط الخارجي ومع انتفائه بانقلابه الى الذمة فلا موضوع له ولا اقل من الشك في اعتبار تحقق الاختلاط الخارجي وعدمه فلا يصح التمسك باطلاق دليله حينئذ فتصل النوبة الى استصحاب وجوب الخمس • الا ان يستشكل فيه ايضا بان وجوبه يدور مدار تحقق الاختلاط الخارجي ومع انتفائه ينتهي الوجوب • وعلى أي تقدير لا اشكال في وجوب شيء عليه مرددا بين الخمس ورد المظالم فيحتاط بالدفع الى الحاكم الشرعي وهو يرى فيه رأيه •

وأما بالنسبة الى المقدار ( حينئذ فان عرف قدر المال المختلط اشتغلت ذمته بمقدار خمسه ) بناء على وجوب الخمس وبمقدار ما عرفه من المال بناء على جريان حكم رد المظالم عليه •



وان لم يعرفه ففي وجوب دفع ما يتيقن معه بالبرائة او جواز الاقتصار على ما يرتفع به يقين الشغل وجهان الاحوط الاول والاقوى الثاني •

( وان لم يعرفه ) فقد مر مرارا ( جواز الاقتصار على ما يرتفع به يقين الشغل ) لاصالة البرائة عن الزائد وان كان الاحوط ( دفع ما يتيقن معه بالبرائة ) وقد أشرنا سابقا الى الاحتمالات التي يمكن ان يراد من رد المظالم المشهور في السنة الفقهاء بل المتشعبة وان لم نجد اثرا في الاخبار لهذا اللفظ فيما تفحصنا عاجلا فراجع •

ثم ان المستفاد من أدلة هذا القسم من الخمس بعد التدبر فيها ورد بعضها الى بعض هو ان الشارع الاقدس رفع الشبهة والتجيز عن مالك الحلال بتخميس المال وجعله بمنزلة تعيين الحرام وايصاله الى صاحبه وحلية الباقي للمالك على تفصيل مر في الفروع السابقة واما ان الحرام المتحقق في البين ينتقل الى السادة عن مالكة الواقعي بناء على الملكية • او يتعلق حقهم به بناء على الحقية • فاستفادة ذلك من الادلة مشكلة جدا بل ممنوعة ولا أقل من استصحاب بقاء ملكية المالك الواقعي وعدم تعلق حق غيره بماله • ان قلت من اطلاق الخمس عليه وذكره في رديف غيره من سائر الاقسام في خبر ابن مروان قال سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول فيما يخرج من المعادن والبحر والغنيمة والحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه والكنوز الخمس • الحديث يستفاد انه كسائر الاقسام فيما لها من الخصوصيات والاحكام قلت نعم ولكن فيما لا يلزم من الالتزام بها مخالفة قاعدة او اصل معتبر • ومقتضى الاصل بقاء المال على ملك مالكة المجهول

مسئلة ٣٩ اذا تصرف في المختلط قبل اخراج خسه ضمنه كما اذا باع مثلاً •••  
 فيجوز لولي الخمس الرجوع عليه • كما يجوز له الرجوع على من  
 انتقل اليه • ويجوز للحاكم ان يمضي معاملته فيأخذ مقدار الخمس من

وغاية ما يستفاد من الادلة ان التصديق بمال الغير المجهول بعنوان الخمس  
 يوجب تحليل المال لمالك الحلال لان الله رضى من الاشياء بالخمس فيحل  
 بذلك باقي المال واما انه بمجرد تحقق الجهل بالمال ومالكه يتعلق الحق به  
 كتعلقه بالمعادن والكنوز المستخرجة فشىء لا تثبته الادلة بل لا نظر لها اليه  
 وحينئذ فلا بد في ذلك من الرجوع الى القواعد العامة في التصرفات الواقعة  
 في الاموال المختلطة قبل اخراج الخمس •

فنقول ( مسئلة ٣٩ اذا تصرف في المختلط قبل اخراج خسه ضمنه  
 كما اذا باع مثلاً ) اما الضمان فلتصرف في مال الغير من دون احراز رضاه  
 وأما ما وقع منه من مثل البيع فيكون من البيع الفضولي فيرجع فيه الى  
 الحاكم الشرعي • وحيث انه من موارد الحسبة بل من اهمها فله الولاية  
 على المالكين المجهولين حسبة فله ان لا يمضي البيع بالنسبة الى مال  
 المجهول المالك فيصح حينئذ بالنسبة الى المالك ويظل بالنسبة الى المجهول  
 فيبقى المال على ما عليه من الاشتباه والاختلاط ( فيجوز لولي الخمس  
 الرجوع عليه ) يعني الى من انتقل المال عنه ( كما يجوز له الرجوع الى من  
 انتقل اليه ) هذا حكم الثمن • واما الثمن فيكون من الحلال المخلوط  
 بالحرام الذي جهل مقداره وعرف صاحبه حيث ان صاحبه المشتري فيجري  
 عليه حكمه هذا مع عدم امضاء المعاملة •



العوض اذا باعه بالمساوي قيمة او بالزيادة \* واما اذا باعه باقل من قيمته فامضائه خلاف المصلحة \* نعم اقتضت المصلحة ذلك فلا بأس \* السادس - الارض التي اشتراها الذمي من المسلم \*

( ويجوز للحاكم ان يمضي معاملته فيأخذ مقدار الخمس من العوض اذا باعه بالمساوي قيمة او بالزيادة \* واما اذا باعه بأقل من قيمته فامضائه خلاف المصلحة \* نعم لو اقتضت المصلحة ذلك فلا بأس ) فيصير المعوض بتمامه ملكا للمشتري والعوض من الحلال المختلط بالحرام الذي لم يعرف صاحبه ولا مقداره فيجري عليه حكمه \*

فتتلخص من جميع ما مر أن الحلال المخلوط بالحرام المجهول القدر والمالك يحل لصاحب الحلال بتخميسه على ما مر من التفصيل \* واما زوال ملكية مالك الحرام مطلقا ولو قبل اعطاء الخمس فشيء لا تثبته الادلة بل تنفيه اصالة بقاء المالكية والملكية فالمعاملات الواقعة عليه من المعاملة الفضولية وحيث قصر يد المالك لاجل الجهل به فالمرجع في الاجازة والامضاء هو ولي القصر وهو الحاكم الشرعي فلو امضى المعاملة فالثمن من الحلال المخلوط بالحرام والا فيبقى الثمن على ما هو عليه من الاختلاط والاشتباه ( السادس الارض التي اشتراها الذمي من المسلم ) في الجواهر عند ابن حمزة وزهرة واكثر المتأخرين من اصحابنا بل في الروضة نسبتة الى الشيخ والمتأخرين اجمع بل في المنتهى والتذكرة نسبتة الى علمائنا بل في الغنية الاجماع عليه \* وفي صحيح الحدباء قال سمعت ابا جعفر عليه السلام

سواء كانت أرض مزرع أو دكان أو خان أو غيرها

يقول ايما ذمي اشترى من مسلم ارضا فان عليه الخمس • الحديث (١٩) وفي المقنعة عن الصادق عليه السلام • الذمي اذا اشترى من المسلم الارض فعليه فيها الخمس • الحديث (٢٠) ونوقش فيه اولا بضعف الحديث • وفيه انه صحيح بل قيل في اعلى درجات الصحة كما في الجواهر مع انه لو كان من قسم الموثق فقد استقر المذهب في هذه الاعصار على اعتباره وثانيا باحتمال التقية فيه عن مالك • لذهابه الى تضعيف العشر على الذمي وفيه ان مجرد احتمالها لا يضر باصالة عدمها المعتمدة لدى العقلاء • مع ان شيوع مذهب مالك في عصر الصادقين (ع) بحيث كان ينبغي ان يتقى منه شيء لا يصدقه التواريخ المعتمدة وثالثا بان جمعا من المتقدمين كالتقدمين والمفيد وسالار والحلي رحمهم الله تعالى لم يذكروا هذا القسم من الخمس • وفيه ان عدم ذكرهم اعم من فتواهم بالعدل فضعفت المناقشة وتمت الحجة وثبت اصل الخمس •

الا ان الكلام يقع في جهات • الاولى هل المراد بالارض خصوصى الارض البيضاء فلا تشمل المشغولة بالزراعة والاشجار او الحاوية على مثل الخان والدكان والدار • • جمودا على لفظ الارض او مطلقها ( سواء كانت ارض مزرع او مسكن او دكان او خان او غيرها ) لظهور الاطلاق وكثرة الاستعمال في الحاوية على ما ذكر كما يقال ارض الحجاز والعراق • الظاهر

(١٩) خمس الوسائل باب ٩ حديث (١)

(٢٠) نفس المصدر حديث (٢)



فيجب فيها الخمس ومصرفه مصرف غيره من الاقسام على الاصح •  
وفي وجوبه في المنتقلة اليه من المسلم بغير الشراء من المعاوضات اشكال  
فالاحوط اشتراط مقدار الخمس عليه في عقد المعاوضة وان كان القول  
بوجوبه في مطلق المعاوضات لا يخلو عن قوة • وانما يتعلق الخمس برقبة

هو الثاني • لصحة الاطلاق عرفا شايعا عليه ( فيجب فيها الخمس ) ولو  
كانت مشغولة بما ذكر •

الثانية في مصرفه ( ومصرفه غيره من الاقسام على الاصح ) الاقوى  
كما هو ظاهر النص والفتوى وفي الجواهر بل كاد يكون صريحا بل هو  
كذلك وان لم نقل بالحقيقة الشرعية ضرورة كفاية المشرعة الواجب حمل  
الفتاوي ومثل هذا النص عليها • انتهى ولكن في المدارك احتمال ارادة  
تضعيف العشر فيكون مصرفه مصرف بيت المال وفيه ما مر من ضعف  
المبنى فينهدم البناء •

والثالثة ( في وجوبه في المنتقلة اليه من المسلم بغير الشراء من المعاوضات  
اشكال ) من الجمود على لفظ الشراء الوارد في النص وكلماتهم الشريفة  
ومن احتمال انه من باب الغالب من دون موضوعية فيه بل المراد مطلق  
الاتقال شراء كان او غيره ( فالاحوط ) في اباحة الخمس وحليته لاربابه  
( اشتراط مقدار الخمس عليه في عقد المعاوضة ) اذ لا اشكال حينئذ في  
اخذه منه ( وان كان القول بوجوبه في مطلق المعاوضات لا يخلو عن قوة )  
لاباء العرف عن فهم الخصوصية في لفظ الشراء من حيث انه شراء ولكن  
الاقتصار في الحكم المخالف للاصل على مورد النص اوفق بالاحتياط •

الارض دون البناء والاشجار والنخيل اذا كانت فيه • ويتخير الذمي بين دفع الخمس من عينها او قيمتها ومع عدم دفع قيمتها يتخير ولي الخمس بين اخذه وبين اجارته وليس له قلع الغرس والبناء • بل عليه ابقائهما بالاجرة • وان اراد الذمي دفع القيمة وكانت مشغولة بالزرع او الغرس او البناء تقوم مشغولة بها مع الاجرة فيؤخذ منه خمسه

والرابعة ( انما يتعلق الخمس برقبة الارض دون البناء والاشجار والنخيل اذا كانت فيه ) للاصل وخروج ذلك كله عن مفهوم الارض الوارد في الدليل وان كانت الارض تطلق على الاعم مما يحتويها لكنه لا ينافي خروجها عن مفهومه كاطلاق الاناء على الاعم من الخالي والمتروس بشيء مع ان المظروف غير الظرف بلا اشكال ( ويتخير الذمي بين دفع الخمس من عينها او من قيمتها ) على ما هو المتسالم عليه بين الفقهاء في مطلق الخمس كما مر وسيأتي انشاء الله تعالى ( ومع عدم دفع قيمتها يتخير ولي الخمس بين اخذه وبين اجارته ) كما في الجواهر والمدارك والمسالك والروضة لعدم الدليل على الزام المالك بدفع العين بالخصوص بل مقتضى قاعدة السلطنة وتسالمهم على عدم وجوب الدفع من العين جواز ابائه عن دفعها وعدم صحة الزامه بذلك ( وليس له قلع الغرس والبناء ) لكونهما موضوعا فيها • بحق ( بل عليها ابقائهما بالاجرة ) جمعابين الحقين ودفعاً للضرر في البين •

( وان اراد الذمي دفع القيمة وكانت مشغولة بالزرع او الغرس او البناء تقوم مشغولة بها مع الاجرة فيؤخذ منه خمسه ) لانه بعد عدم جواز قلع الشجر والبناء يتعلق بابقائهما حق ارباب الخمس ايضا حيث ان الابقاء



ولا نصاب في هذا القسم من الخمس • ولا يعتبر فيه نية القربة حين الاخذ حتى من الحاكم بل ولا حين الدفع الى السادة • مسألة • ٤ • لو كانت الارض من المفتوحة عنوة وبيعت تبعا للآثار ثبت فيها الحكم لانها للمسلمين فاذا اشتراها الذمي وجب عليه الخمس وان قلنا بعدم دخول الارض في المبيع وان المبيع هو الآثار ويثبت في الارض حق الاختصاص للمشتري • واما اذا قلنا بدخولها فيه فواضح كما انه كذلك اذا باعها منه اهل الخمس بعد اخذ خمسها فانهم مالكون لرقبتها ويجوز لهم بيعها •

والبقاء يكون في الارض التي هي مورد حقهم ومقتضى الجمع بين حق السادة وصاحب الارض هو هذا النحو من التقويم • ولكنه يصح بناء على كون الخمس من الشركة الحقيقية • واما بناء على انه من الحق فقط فلا وجه لذلك لان الاجرة انما تقع بازاء العين لا الحق كما لا يخفى فلا بد حينئذ من المصالحة مع المشتري •

( ولا نصاب في هذا القسم من الخمس ولا يعتبر فيه نية القربة حين الاخذ حتى من الحاكم بل ولا حين الدفع الى السادة ) والوجه في ذلك كله اطلاق الادلة واصالة البرائة بعد عدم الدليل على الخلاف •

( مسألة • ٤ • لو كانت الارض من المفتوحة عنوة ) التي هي ملك المسلمين ( وبيعت ) فلا يخلو من اقسام • الاول ان يبيعها الامام أو نائبه العام لمصلحة فيه فيملكها الذمي ويجب عليه الخمس •

الثاني ان يبيعها بعض افراد المسلمين تبعا لما فيها من الآثار • وقلنا بتحقق الملكية للارض تبعا فيملكها الذمي وعليه الخمس ايضا •

مسئلة ٤١ لا فرق في ثبوت الخمس في الارض المشتراة بين ان تبقى على ملكية الذمي بعد شرائه او انتقلت منه بعد الشراء الى مسلم آخر كما لو باعها منه بعد الشراء او مات وانتقلت الى وارثه المسلم او ردها الى البايح لاقالة او غيرها فلا يسقط الخمس بذلك بل الظاهر ثبوته ايضا لو كان للبايخ خيار ففسخ بخياره • مسئلة ٤٢ اذا اشترى الذمي الارض من المسلم

الثالث هذه الصور مع عدم القول بملكية الارض • والظاهر عدم وجوب الخمس حينئذ لعدم ملكية الذمي للارض الا اذا قلنا بان موضوع الخمس هو مجرد الشراء ولو كان مسامحيا وصوريا وهو كما ترى • ويظهر من ذلك الخدشة في كلام الماتن فده لان حق الاختصاص الحاصل في الارض غير شراء الارض عرفا •

ثم مدرك الفروع المذكورة في مسئلة ٤١ بتمامها هو اطلاق الدليل الدال على وجوب الخمس في الارض الذي اشترىها الذمي من المسلم من غير تقييد بعدم الاقالة ولا عدم الفسخ ولا غير ذلك بل ولا انصراف معتد به اليها •

ان قلت سيأتي انشاء الله في مسئلة ١٩ في فصل قسمة الخمس انه اذا انتقل الى الشخص مال فيه الخمس ممن لا يعتقد وجوبه كالكافر ونحوه لم يجب عليه الخمس وحينئذ فاذا انتقلت الارض من الذمي الى المسلم يسقط الخمس على هذا • قلت الظاهر اختصاص ما يأتي بالخمس الذي تشترك فيه عامة المكلفين من المسلمين وغيرهم لا مثل هذا الخمس الذي يختص بالكافر بحسب اصل تشريعه •



وشرط عليه عدم الخمس لم يصح وكذا لو شرط كون الخمس على البايع  
 نعم لو شرط على البايع المسلم ان يعطي مقداره عنه فالظاهر جوازه •  
 مسألة ٤٣ : اذا اشتراها من مسلم ثم باعها منه او من مسلم آخر ثم اشتراها  
 ثانيا وجب عليه خمسان خمس الاصل للمشراء اولا وخمس اربعة اخماس  
 للشراء ثانيا •

مسئلة ٤٤ : اذا اشترى الارض من المسلم ثم اسلم بعد الشراء لم يسقط  
 عنه الخمس • نعم لو كانت المعاملة مما يتوقف الملك فيه على القبض فاسلم

( مسألة ٤٢ : اذا اشترى الذمي الارض من المسلم وشرط عليه عدم  
 الخمس لم يصح ) لكون الشرط مخالفا للكتاب والسنة حينئذ ( وكذا لو  
 اشترط كون الخمس على البايع أي كون الخطاب الخمسي متوجها اليه  
 لكونه ايضا من الشرط المخالف ) نعم لو شرط على البايع المسلم ان يعطي  
 مقداره عنه فالظاهر جوازه ) لعموم أدلة الشرط وعدم المانع •

ثم ان حكم مسألة ٤٣ واضح لا اشكال فيه لتعدد السبب المقتضى  
 تعدد المسبب الا ان يدل دليل على التداخل • والمفروض عدمه • والظاهر  
 عدم الفرق بين كون تعلق الخمس بنحو الحق او غيره لان متعلق الخمس  
 الثاني هو اربعة اخماس الباقي دون اصل المال بحسب المتفاهمات العرفية •  
 ( مسألة ٤٤ : اذا اشترى الارض من المسلم ثم اسلم بعد الشراء لم  
 يسقط الخمس ) لاطلاق الادلة • ولو فرض الشك فيه فالظاهر ان المقام  
 من مجاري الاستصحاب اذ الاسلام من قبيل تبدل الحالة لا تغير الموضوع  
 والظاهر عدم جريان حديث الجب في المقام لان المنساق منه هو التكليف

بعد العقد وقبل القبض سقط عنه لعدم تمامية ملكه في حال الكفر • مسألة ٤٥ لو تملك ذمي من مثله بعقد مشروط بالقبض فاسلم الناقل قبل القبض ففي ثبوت الخمس وجهان اقويهما الثبوت • مسألة ٤٦ الظاهر عدم سقوطه اذا شرط البايع على الذمي ان يبيعها بعد الشراء من مسلم • مسألة ٤٧ اذا اشترى المسلم من الذمي ارضا ثم فسخ باقالة او بخيار ففي ثبوت الخمس وجه لكن الاوجه خلافه حيث ان الفسخ ليس معاوضه •

الثابتة لمطلق المكلفين لا الالزامات الثابتة لخصوص الكافر كما في المقام وباقي المسئلة كما ذكره • قده • حكما ودليلا ان كان القبض شرطا كما هو

الظاهر • واما بناء علي كونه كاشفا عن الملكية الحاصلة بالعقد فيجب الخمس لتحقق الملكية قبل الاسلام لكنه مخدوش كما حقق في غير المقام (مسئلة ٤٥ لو تملك ذمي من مثله بعقد مشروط بالقبض فاسلم الناقل قبل القبض ففي ثبوت الخمس) لكون القبض شرطا في التملك فتملك الارض بعد اسلام البايع فيجب عليه الخمس او عدم ثبوته لان انشاء البيع وقع حين كفر البايع • ومن المحتمل اعتبار كون الانشاء والتملك كلاهما في ظرف اسلام البايع (وجهان اقويهما الثبوت) لان اثر الانشاء هو التملك والفرض كونه بعد الاسلام ولا اعتبار بالانشاء من حيث هو انشاء مع قطع النظر عن اثره • والاحوط اشتراط الخمس عليه كما مر •

وحكم مسئلة ٤٦ واضح لا اشكال فيه لان احتمال المنع لاجل دعوى انصراف دليل وجوب الخمس عن ذلك • وفيه منع ولكن في صحة هذا الشرط بحث مذكور في محله • كوضوح حكم مسئلة ٤٧ لما ذكره قده •



مسئلة ٤٨ من بحكم المسلم بحكم المسلم • مسئلة ٤٩ اذا بيع خمس الارض التي اشترها الذمي عليه وجب عليه خمس ذلك الخمس الذي اشتره وهكذا • السابع ما يفضل عن مؤنة سنته ومؤنة عياله •

لان الفسخ والاقالة رفع المعاملة وازالتها لا ايجادها واعادتها •

( مسئلة ٤٨ من بحكم المسلم ) من الصبيان والمجانين ( بحكم المسلم ) لاطلاق الدليل الشامل له ولمن كان بحكمه •

( مسئلة ٤٩ اذا بيع خمس الارض التي اشترها الذمي عليه وجب عليه خمس ذلك الخمس الذي اشتره وهكذا ) بلا اشكال فيه اذا اخذ الخمس من العين ثم بيع عليه بعد الاخذ • وكذا ان قلنا بان شركة ارباب الخمس من الشركة العينية • أو قلنا بأنه من الحق وأنّ هذا النحو من الحق قابل للنقل والانتقال والمعاوضة بالمال والا فهو محل اشكال كما لا يخفى • ( السابع ما يفضل عن مؤنة سنته ومؤنة عياله ) على المشهور بل عن

غير واحد دعوى الاجماع عليه بل ادعى بعض استفاضة الاخبار به وآخر تواترها وفي الجواهر هو الذي استقر عليه المذهب والعمل في زماننا هذا بل وغيره من الازمنة السابقة التي يمكن دعوى اتصالها بزمان اهل العصمة فما عن ظاهر القديسين<sup>(١)</sup> من عدمه او العفو عنه في هذا القسم — الى ان قال — باطل قطعا بل في البيان دعوى انعقاد الاجماع على خلافه في الازمنة

(١) ابن الجنيد وابن ابي عقيل والاول محمد بن احمد بن جنيد الاسكافي المتوفى سنة ٣٨١ وكان من مشايخ المفيد ره والثاني حسن ابن علي بن ابي عقيل وهو من مشايخ ابن قولويه الذي كان من مشايخ المفيد ره •

السابقة لزمانهما مع ان المحكى من عبارة الاسكافي منهما بل قيل والعماني لا ظهور فيها بذلك بل ظاهرها التوقف في حصول العفو عنهم عليهم السلام عنه وعدمه لاختلاف الرواية في ذلك انتهى ♦

اقول ولباب القول في المقام يقتضى البحث عن جهات ♦ الاولى في اصل ثبوت الخمس فيه ♦ ولا ينبغي الارتياح فيه للاخبار التي مضت جملة منها وستمر عليك منها جملة اخرى ♦

الثانية في العفو عنه وابطاحه للشيعة بعد ثبوته واصل تشريعه في الشريعة وقد ذكرنا جملة وافية من الاخبار التي يمكن ان يستظهر ذلك منها واستظهرنا قصورها عن افادة ذلك بعد رد بعضها الى بعض ♦ مؤيدا ذلك بالقرائن الخارجية والداخلية والشواهد المعتبرة فراجع ♦

الثالثة قد بينا سابقا ان مصرف هذا القسم من الخمس هو مصرف سائر الاقسام كما هو صريح كلمات الاعلام ومثل خبر مؤذن بني عيسى عن الصادق عليه السلام قال قلت له واعلموا انما غنمتم الخ قال هي والله الافادة يوما بيوم الخ حيث انه (ع) فسر الآية الكريمة بالارباح والافادة مع ان الله تعالى بين المصرف في ذيل الآية الشريفة وما يظهر منه الاختصاص بهم عليهم السلام مثل قول ابي عبدالله عليه السلام في خبر ابن سنان على كل امرء غنم او اكتسب الخمس مما اصاب لفاطمة عليها السلام ولمن يلي امرها من بعدها من ذريتها الحجج على الناس فذلك لهم خاصة يضعونه حيث شاءوا وحرّم عليهم الصدقة الخ لا يلتفت الي ظهوره حيث ان من ذيله



يستفاد ان وجه الاختصاص بالخمس انما هو لاجل حرمة الصدقة وهذه  
الجهة مطردة في جميع الذرية الطيبة • ولعل وجه ذكر الحجج لاجل انهم  
سادات الذرية ورؤساء العائلة النبوية صلوات الله عليهم اجمعين وزعماء  
البيت الهاشمية فلا حق ولا ملك للذرية الطيبة الا وهم احق واملك بهما  
منهم وربما يأتي لذلك زيادة توضيح انشاء الله تعالى عند ذكر المصنف رده •  
الرابعة : اختلفت الروايات الشريفة في بيان مورد هذا الخمس  
ومتعلقة ومن أجله اختلفت تعبيرات الاعلام • قدهم • • فلنتبرك أولاً بذكر  
ما ورد في الاخبار الشريفة ثم تتبعها بما ذكره اعلام الشريعة ثم نبين المحصول  
منهما انشاء الله تعالى فنقول •

منها ما تشتمل على عنوان الاستفادة كخبر ابن مهزيار • قال كتب  
بعض أصحابنا الى أبي جعفر الثاني عليه السلام • أخبرني عن الخمس أعلى  
جميع ما يستفيد الرجل من قليل وكثير من جميع الضروب وعلى الصناعات  
وكيف ذلك فكتب بخطه الخمس بعد المؤنة الحديث (٢١) •

ومنها ما يشتمل على عنوان (فاضل المؤنة) كخبر الشجاع النيشابوري  
انه سئل أبا الحسن الثالث عليه السلام عن رجل اصاب من ضيعته مائة كره  
من الحنطة ما يزكى فأخذ منه العشر (١) عشرة اكرار وذهب منه بسبب عمارة  
الضيعة ثلاثون كرا وبقي في يده ستون كرهاً ما الذي يجب لك من ذلك وهل

(٢١) خمس الوسائل باب ٨ حديث (١)

(١) عشر المال • • أخذ عشره

يجب لاصحابه من ذلك عليه شيء فوقه لى منه الخمس مما يفضل من مؤنته الحديث (٢٢) وعنه قال كتب اليه ابراهيم بن محمد الهمداني اقراني (٢) علي كتاب ابيك فيما اوجبه على اصحاب الضياع انه اوجب عليهم نصف السدس بعد المؤنة وانه ليس على من لم يقم ضيعته بمؤنته نصف السدس ولا غير ذلك فاختلف من قبلنا في ذلك فقالوا يجب على الضياع الخمس بعد المؤنة مؤنة الضيعة وخراجها لا مؤنة الرجل وعياله فكتب وقره علي ابن مهزيار عليه الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله وبعد خراج السلطان الحديث (٢٣) ومنها ما يشتمل على عنوان ( ما افاد الناس ) كموثق سماعة قال سئلت أبا الحسن عليه السلام عن الخمس فقال في كل ما افاد الناس من قليل او كثير الحديث (٢٤) .

ومنها ما يشتمل على عنوان ( الغنائم والفوائد ) كجملتين من صحيح ابن مهزيار الاولى فأما الغنائم والفوائد فهي واجبة عليهم في كل عام . والثانية فالغنائم والفوائد يرحمك الله فهي الغنيمة يغنمها المرء والفائدة يفيدها والجائزة من الانسان للانسان التي لها خطر . والميراث الذي لا يحتسب من غير أب ولا ابن ومثل عدو يسطلم . . فيؤخذ ماله ومثل مال يؤخذ ولا يعرف له

(٢٢) وسائل كتاب الخمس باب ٨ حديث (٢)

(٢) علي بن مهزيار خ .

(٢٣) وسائل ابواب ما يجب فيه الخمس باب (٨) حديث - ٤

(٢٤) نفس المصدر حديث (٦)



صاحب وما صار الى موالي من اموال الخرمية (٢٣) الفسقة فقد علمت ان  
 أموالا عظاما صارت الى قوم من موالي فمن كان عنده شيء من ذلك فليوصله  
 الى وكيلي ومن كان نائبا بعيد الشقة فليعتمد لايصاله ولو بعد حين •  
 الحديث (٢٥) •

ومنها ما يشتمل على عنوان (غنم او اكتسب) كخبر عبد الله بن سنان  
 قال قال أبو عبدالله عليه السلام على كل أمرءٍ غنمٍ أو اكتسب الخمس مما  
 اصاب لفاطمة عليها السلام ولمن يلي أمرها من بعدها من ذريتها الحجج على  
 الناس فذلك لهم خاصة يضعونه حيث شاءوا وحرم عليهم الصدقة حتى الخياط  
 ليخيط قميصا بخمسة دوايق فلنا منه دائق الحديث (٢٦) •

ومنها ما يشتمل على بيان الفائدة وبيان بعض صغرياتها كخبر ابن عيسى  
 عن يزيد قال كتبت جعلت لك الفداء تعلمني ما الفائدة وما حدها رأيك ابقاك  
 الله ان تمن علي بيان ذلك لكي لا اكون مقيما على حرام لا صلواة لي ولا  
 صوم فكتب • الفائدة مما يفيد اليك في تجارة من ربحها وحرث بعد الغرام  
 او جائزه • الحديث (٢٧) وكخبر ريان بن صلت قال كتبت الى بي محمد عليه  
 السلام ما الذي يجب علي يا مولاي في غلة رحي أرض في قطيعة لي وفي

(٣) بالمعجمة اصحاب الاباحات واصحاب التناسخ

(٢٥) وسائل أبواب الخمس باب ٨ حديث (٥) •

(٢٦) وسائل كتاب الخمس باب ٨ حديث (٨)

(٢٧) نفس المصدر حديث (٧)

سمك وبردي وقصب ابيعه من اجمه هذه القطيعة فكتب يجب عليك فيه  
 الخمس انشاء الله تعالى الحديث (٢٨) وكخبير ابي بصير قال كتبت الى ابي  
 عبدالله عليه السلام في الرجل يهدي اليه مولاه والمنقطع اليه هدية تبلغ الفي  
 درهم أو أقل أو أكثر هل عليه فيها الخمس فكتب عليه السلام الخمس في ذلك  
 وعن الرجل يكون في داره البستان فيه الفاكهة يأكله العيال انما يبيع منه الشيء  
 بمائة درهم أو خمسين درهما هل عليه الخمس فكتب أما ما أكل فلا وأما  
 البيع فنعم هو كسائر الضياع • الحديث (٢٩)

وحينئذ فنقول الطائفة الاخيرة من الاخبار المشتملة على بيان الصغريات  
 والمصاديق لا تعارض شيئا من الطوائف الاخر لان ذكرها من باب المثال  
 أو لاجل كونها مورد حاجة السائل وأما ما دل على ان الخمس في فاضل المؤنة  
 أو انه بعد المؤنة فلا ينافي شيئا منها ايضا لان فاضل المؤنة ينطبق على ما يفضل  
 من الفوائد والمكاسب والغنائم وغيرها مما يمكن ان يفضل منها شيء بعد  
 المؤنة • وأما ما اشتمل على الغنائم والفوائد فالظاهر لاجل القرائن الداخلية  
 والخارجية خصوصا خبر حكيم مؤذن بني عيسى عن الصادق عليه السلام  
 الوارد في تفسير الغنيمة هي والله الافادة يوما بيوم الخ ان الفوائد بيان

(١) البردي نبات كالتقصب كان قدماء المصريين يستخدمون قسره

للكتابه والبردي من اجود التمر ايضا (المنجد) •

(٢٨) وسایل ابواب مايجب فيه الخمس باب (٨) حديث ٩

(٢٩) نفس المصدر حديث (١٠)



للعنائم وتفسير لها ولو كانت من عطف المتعائرين فلا يضر بالاستدلال في المقام ايضا فيستفاد من اطلاق الفوائد ان متعلق الخمس مطلق ما يسمى فائدة في العرف الا ان يدل دليل على الخلاف وأما قوله عليه السلام المشتمل على (غنم أو اكتسب) فالمراد بالغنيمة مطلق الفائدة كما هو المستفاد من سائر الاخبار والمراد بالاكتساب أما مطلق الكسب أي طلب الرزق أو تحصيل الفائدة بالمشقة كما يستفاد من مادة الاكتساب كما في قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وعلى أي تقدير لا ينافي سائر الاخبار المطلقة الدالة على ثبوته في كل فائدة فالمستفاد منه ايضا ثبوته في كل فائدة ♦

وما يمكن ان يستشكل عليها امور - الاول - انصرافها الى ما هو الغالب من الفوائد الحاصلة بالكسب المتوقع على القصد والاختيار ♦ وفيه منع الانصراف لانه لاجل الغلبة الوجودية كيف وقد صرح في صحيح ابن مهزيار بالفائدة التي لا تدخل تحت العمدة والاختيار فانظر الى قوله عليه السلام ان الغنيمة يغنمها المرء والجائزة من الانسان للانسان التي لها خطر والميراث الذي لا يحتسب من أب ولا ابن وحينئذ فكونها مما يحصل بالقصد والاختيار في مورد الكسب فقط لا يوجب تقييدا في اطلاق الفائدة والفوائد كما هو المتسالم بينهم من ان القيود الغالبية لا توجب تقييدا المطلقات ♦ الثاني ما عن المحقق الهمداني ره فيما كتبه في الخمس حيث قال يكفي في عدم جواز التعويل على مثل هذه العمومات المثبتة للخمس في كل فائدة اعراض المشهور عنها ومخالفتها للنصوص المستفيضة الحاصرة للخمس في

خمس أو أربعة — الى ان قال — والحاصل انه لا يصح التعويل على ظواهر الأدلة الاجتهادية في مثل هذا الحكم الذي يعم به الابتلاء ما لم يعتضد بعمل الاصحاب • انتهى وفيه انه كيف يتحقق اعراض المشهور مع هذا الاختلاف الفاحش الواقع في عباراتهم الشريفة كما سينقل انشاء الله تعالى مع ان اعراض مثل هذا المشهور الذي كان مستندا الى ما فهموا باذهانهم الشريفة من الأدلة لا يوجب وهنا لأن اعتبار الاجماع والشهرة انما هو لاجل اطلاعهم على ما لم نطلع عليه وأما اذا كان لاجل استنباطهم مما اشتهر بينهم الذي بايدينا من الاخبار فكيف نعتمد على مثله تبعا مع ان احتمال ذلك كاف في عدم الاعتبار وأما حصر الخمس في الخمسة أو الاربعة فلا ينافي المقام لذكر الغنيمة فيهما وقد فسرت بمطلق الفوائد كما مر •

ومن التأمل في عبارة الجواهر يظهر ضعف تحقق الشهرة أو الاجماع على خلاف المطلقات حيث قال ره «والمستفاد من التأمل في النصوص والفتاوى وبعض معاهد الاجماع تعلقه بكل استفادة تدخل في مسمى الاكتساب حتى حيازة المباحات وان لم يكن من الامور الاختيارية في وجه كالنماء الحاصل بالتولد ونحوه مما لا خمس فيه كالمأخوذة أو المنتقل ميراثا — الى ان قال — وان كان قد يشكل في النماء الذي لا يدخل تحت مسمى الاكتساب كالتولد ونحوه لكن قد يدفع بظهور جملة من عبارات الاصحاب كالسرائر والغنية والنهاية التي بعضها معقد اجماع فيما هو اعم من الاكتساب عرفا » أقول ومع هذا كيف يصح ان يعتمد على دعوى اعراض المشهور عن ظواهر



الاجبار أو دعوى الاجماع على خلافها •

الثالث انه لو كان في مطلق الفوائد خمس لشاع وذاع خصوصا في مثل الخمس الذي كان محل الحاجة والابتلاء به • وفيه ان امر الخمس خصوصا في مطلق الفوائد كان في عصر الائمة وزمان غيبة الصغرى مبنيا على الخفاء والاختفاء كما مر ما يدل عليه سابقا مع ان الابتلاء به ليس بأشد من الابتلاء بالصلواة ولا يزال الفقهاء يختلفون فيما يتعلق بها وخفيت جملة كثيرة من احكامها على العوام بل لا يعرفون من احكامها الابتلائية الا شيئا يسيرا جدا هذا ما تتعلق بالمستفاد من الاخبار الظاهرة في ان مورد الخمس مطلق الفائدة •

وأما كلمات فقهاءنا الاخير اعلى الله تعالى درجاتهم في دار القرار فعلى قسمين • قسم منها ظاهرا وصريح في ان المراد الفوائد المكتسبة مباشرة أو تسيبياً وقسم منها ظاهر أو صريح في ان المراد مطلق الفوائد المستفادة ولو حصل من دون قصد واكتساب • فمن قائل بانه ارباح التجارات ومعبر بانه المكسب • وعن بعض حاصل انواع التكسبات من التجارة والصناعة والزراعة وعن آخر ارباح التجارات والغلات والثمار • وفي السرائر سائر الاستفادات والارباح والمكاسب والزراعات • وفي معقد اجماع غنية كل مستفاد من تجارة أو زراعة وصناعة وغير ذلك من وجوه الاستفادة أي وجه كان •

وحينئذ فان قلنا بان عباراتهم الشريفة المشتملة على الاكتساب أو صغرياته من باب الغلبة والمثال كما هو الظاهر بدليل دعوى الاجماع من الغنية ان المراد جميع وجوه الاستفادة فيجمع بين القولين ويرتفع النزاع من

البين • وان قلنا بان لقصده الاكتساب نحو موضوعية فتصير المسئلة ذات قولين ولكن الاطلاق ثابت والدليل على التقييد غير ناهض الا الجمود على ذكر مثل الحرث والتجارة في الحديث والرواية وفي كفاية ذلك في رفع اليد عن ظهور مثل موثق سماعة سئلت أبا الحسن عليه السلام عن الخمس فقال (ع) في كل ما أفاد الناس من قليل او كثير اشكال بل منع •

فما امتن قول صاحب الجواهر • قده • حيث قال بل يستفاد من معقد اجماع الغنية وبعض العبارات وخبر الاشعري وموثق سماعة ومكاتبة يزيد وخبر السرائر والرضوي وصحيح ابن مهزيار بل ومفهوم خبر بن عبد ربه • قال سرح الرضا عليه السلام بصلة الى ابي فكتب اليه ابي هل علي فيما سرحت الى خمس فكتب اليه لا خمس عليك فيما سرح — به صاحب الخمس — الحديث (٣٠) • — ولكن لم نجد عاملا بظاهره من التفصيل تعلقه بنحو — الهبات والهدايا والجوائز بل وللموارث وغيرها الا ان ظاهر الاصحاب عدمه نعم عن ابي الصلاح تعلقه بالهبة والهدية والميراث والصدقة وانكره عليه ابن ادريس فقال انه لم يذكر احد من اصحابنا غيره ولو كان صحيحا لنقل امثاله متواترا والاصل برائة الذمة لكنه لا يخفى عليك قوته من جهة الأدلة بل مال اليه في اللعنة انتهى وقال ره ايضا في جملة عباراته « وكيف كان فبعبارات الاصحاب السابقة لا تخلو عن نوع اجمال بالنسبة الى تعلق الخمس في النماء الحاصل من المال المنتقل بارث ونحوه بناء على عدم الخمس فيه اذا



من ارباح التجارات ومن سائر التكتسبات من الصناعات والزراعات والاجارات حتى الخياطة والكتابة والنجارة والصيد وحياسة المباحات واجرة العبادات والاستيجارية من الحج والصوم والصلوات والزيارة وتعليم الاطفال وغير ذلك من الاعمال التي لها اجرة بل الاحوط ثبوته في مطلق الفائدة وان لم تحصل بالاكتساب كالهبة والهدية والجائزة والمال الموصى به ونحوها بل لا يخلو عن قوة • نعم لا خمس في الميراث •

فرض حصول ذلك النماء بما لا يدخل به تحت مسمى الكسب كالتولد ونحوه بل لعل ظاهر كثير من عبارات الاصحاب خلافه وان كان الاحوط الاخراج لظهور جملة فيها في ارادة الاعم من ذلك ان لم يكن الاقوى « أقول يستفاد من ذلك عدم تحقق الشهرة المعتبرة في الاختصاص بخصوص ما يدخل تحت مسمى الكسب وقواه شيخنا الأنصاري ره ويخدش قول ابن ادريس بان عدم ذكرهم أهم من الفتوى بالعدم • مع ان قبول الهبة نوع اكتساب كما صرح به جمع من الفقهاء

فتلخص ان ثبوته فيما يحصل بالكسب والاكتساب لا شك فيه ولا ارتياب بالنص واجماع الاصحاب ( من ارباح التجارات ومن سائر التكتسبات من الصناعات والزراعات والاجارات حتى الخياطة والكتابة والنجارة والصيد وحياسة المباحات واجرة العبادات الاستيجارية من الحج والصوم والصلوات والزيارات وتعليم الاطفال وغير ذلك من الاعمال التي لها اجرة بل الاحوط ثبوته في مطلق الفائدة وان لم تحصل بالاكتساب كالهبة والهدية والجائزة والمال الموصى به ونحوها بل لا يخلو عن قوة ) كما قواه صاحب الجواهر ره

الا في الذي ملكه من حيث لا يحتسب فلا يترك الاحتياط فيه • كما اذا كان له رحم بعيد في بلد آخر لم يكن عالما به فمات وكان هو الوارث له وكذا لا يترك

في كتابه الكبير وشيخنا الانصاري كما مر • ( نعم لا خمس في الميراث ) للاصل والسيره بعد التشكيك في مطلقات الفائدة والتقييد بكونه من حيث لا يحتسب فيما مر من صحيح ابن مهزيار بناء على مفهوم الوصف وفي الجميع مالا يخفى بناء على عدم ثبوت اعراض المشهور عن المطلقات ولذا ذهب أبو الصلاح ره الى الحاق مطلق الميراث بالهبة ( الا في الذي ملكه من حيث لا يحتسب فلا يترك الاحتياط فيه ) لما مر من صحيح ابن مهزيار ولعل وجه التردد ما قيل من اعراض المشهور عنه • فعن المحقق الهمداني ره فيما كتبه في الخمس مالفظه فقضية الجمع بينها وبين الاخبار المطلقة على تقدير تجويز العمل بهذه الاخبار انما هو تقييد اطلاقها بهذه الصحيحة ولكن لم ينقل التزام به عن احد فان من حكى عنه القول بثبوت الخمس في الهبة والموارث لم يفصل بين مصاديقهما •

فمن هنا يضئف القول بثبوتيه في الارث بان مستنده هذه الصحيحة وهي موهونة بالنسبة الى هذه الفقرة بل وكذا بعض فقراتها الاخرى بمخالفتها للاجماع بل قد يتسرى الضعف منه الى القول بثبوتيه في الهبة ايضا لعدم القول بالفصل على ما قيل وان كان لا يخلو عن تأمل انتهى •

ثم الظاهر ان المراد بعدم الاحتساب الوارد في صحيح ابن مهزيار هو عدم ترقب الارث منه لاجل الجهل به سواء كان حاضرا أو غائبا فتخصيصه ره بما ( اذا كان له رحم بعيد في بلد آخر لم يكن عالما به فمات وكان هو



في حاصل الوقف الخاص بل وكذا في النذور •

الوارث له ) مخدوش الا اذا كان نظره الى الغالب ولعل التقييد في الصحيح بقوله عليه السلام من غير أب ولا ابن لاجل الغالب ايضا اذ الغالب فيهما الاحتساب فيكون ذكرهما من باب المثال والغالب كما لا يخفى ( وكذا لا يترك في حاصل الوقف الخاص بل وكذا في النذور ) • الهبة عبارة عن التملك المنجز من غير عوض ولا اشتراط قرابة • والوقف هو اخراج المال عن الملك مع قصد القرابة وقد يكون تمليكا ولكن غير طلق كما في الوقف الخاص او العام وقد يكون تحريرا محضا كما في المساجد ونحوها • والهدية عبارة عن ارسال شيء الى شخص بعنوان الاكرام والاعظام • والجائزة هي الاعطاء من سلطان او وال او نحوهما بلحاظ خصوصية المجاز له من عمل او صفة وقد يطلق الهبة على الاعم من جميع ذلك فتشتمل الهدية والجائزة والنحلة والصدقة والوقف • ولعل بهذه الملاحظة عبر المحقق ره في الشرايع ( بكتاب الهبات ) • والظاهر توقف صحة الجميع على القبض • وحكم الوقف مطلقا في المقام حكم الهبة دليلا واشكالا • والظاهر ان التخصيص بالوقف الخاص بلا مخصص اذ الوقف على مثل الفقراء والعلماء الذي هو من الوقف العام حكمه ذلك ايضا •

وأما النذر فان قلنا بصحة نذر النتيجة وخروج المال عن ملك الناذر بمجرد النذر ودخوله في ملك المنذور له من دون توقف على القبض فيتحقق النذر ويكون من صغيريات المقام • وان قلنا بعدم صحته وكان النذر من نذر الفعل فبعد اعطاء المنذور الى المنذور له يكون كذلك •

والاحوط استحبابا بثبوته في عوض الخلع والمهر ومطلق الميراث حتى المحتسب منه ونحو ذلك • مسألة ٥٠ • اذا علم ان مورثه لم يؤد خمس ما تركه وجب اخراجه سواء كانت العين التي تعلق بها الخمس موجودة فيها او كان الموجود عوضها بل لو علم باشتغال ذمته بالخمس وجب اخراجه من تركته مثل سائر الديون •

ووجه الاشكال في الكل هو ما مر مرارا من ان مورد الخمس في هذا القسم مطلق الفائدة • او ما يكون بنحو الكسب والاكتساب وعلى الاول يدخل المقام في المورد بخلاف الثاني •

( والاحوط استحباب ثبوته في عوض الخلع والمهر ومطلق الميراث حتى المحتسب منه ونحو ذلك ) خروجا عن خلاف من اوجبه فيها وكذا في ديوات الاطراف واروش الجنائيات • اذ انها ليس من الكسب والاكتساب ظاهرا بل يتردد في صدق الفائدة عليها أيضا فيشكل التمسك باطلاقاتها من هذه الجهة هذا • وحكم مسألة ٥٠ واضح لا اشكال فيه اذ دليل على سقوط الحقوق المالية بالموت بل الدليل على عدمه • ولا أقل من الاستصحاب • بل وكذا لو علم بعدم الاداء من المورث فشك الوارث مع بقاء العين او التلف على وجه الضمان • وان افتى الماتن • قده • في الخامسة من ختام مسائل الزكوة بعدم الوجوب • لكنه افتى في نظيرها بالوجوب فراجع كتاب الحج مسألة ( ١٠٥ ) ومسألة ( ١ ) في فصل الوصية بالحج • نعم مع عدم بقاء العين وعدم كون التلف على وجه الضمان فاستصحاب عدم الاداء لا يثبت اشتغال ذمة الميت حتى يجب تفرغها على الوارث •



مسئلة ٥١ لا خمس فيما ملك بالخمس أو الزكوة أو الصدقة المندوبة  
وان زاد عن مؤنة السنة •

( مسئلة ٥١ لا خمس فيما ملك بالخمس ) البحث في هذه المسئلة من  
جهات ثلاث الاولى هل يجوز ان يعطي الفقير ازيد من مؤنة سنته من الخمس  
أو الزكوة وسائر الصدقات الواجبة اولا مقتضي اصالة عدم ولاية المالك  
في الحقوق المتعلقة بالعين فيما كانت العين موجودة وقاعدة الاشتغال في غيرها  
هو الثاني الا ان يدل دليل على الخلاف وقد مر في مسئلة ٣٣ فصل اصناف  
المستحقين للزكوة وسيأتي في مسئلة ٦ من فصل قسمة الخمس ومستحقه انه  
لا دليل يصح الاعتماد عليه على الخلاف وحينئذ لا وجه لفرض تحقق الزيادة  
عن المؤنة الا في صورة التقدير •

الثانية انه لو زاد المأخوذ من الصدقات من مؤنة السنة أما بناء على  
جواز اعطاء الزائد أو لاجل التقدير فمقتضى اطلاقات أدلة الخمس في الفوائد  
تعلقه بها - وما يمكن ان يستدل به على المنع امور • الاول ان المراد بها هي  
الفوائد الحاصلة بالعمد والقصد اليها لأنحاء الاكتسابات والحرف والصناعات  
والاجارات • وفيه انه لا اشكال في تحقق العمد والقصد والاختيار في  
الصدقات مطلقا اخذا واعطاء • وأي فرق بينها وبين الهدايا والهبات •  
- الثاني - ما مر من انصراف الفائدة والفوائد الى مثل المكاسب والتجارا  
وفيه ما مر ايضا من منع الانصراف الذي يعتبره العرف في المحاورات  
- الثالث - ان الخمس والزكوة حيث انهما ملك للسادة والفقراء فكأنه  
يدفع اليهم ما يطلبونه فيكون من قبيل دفع الدين والطلب فلا يصدق عليهما

الفائدة • وفيه ما أثبتناه في محله عن عدم الملكية مطلقا وانما هما نحو حق متعلق بما يجب فيه الخمس أو الزكوة ومجرد تعلق الحق لا يوجب سلب الفائدة كما في حق المنذور له بالنسبة الى العين المنذورة حيث انه لا يوجب عدم صدق الفائدة • أفهل ترى من نفسك عدم صحة هذا الاطلاق بان يقال استفاد السيد الفلاني من هذه القرية بمقدار كذا من الخمس مثلا أو استفاد للفقير الفلاني من هذا المحل مقدار كذا من الزكوة • أفهل يحكم العرف وأهل المحاورة ببطلان مثل هذا الاطلاق والاستعمال كلا بل يحكم بصحتهما كما هو كذلك وجدانا • الرابع خبر عبد ربه قال سرح الرضا (ع) بصلة الى ابي فكتب اليه هل فيما سرحت الي خمس فكتب اليه لا خمس فما سرح اليك صاحب الخمس - الحديث - وفيه أولا عدم ثبوت وثيقة بعض رجال الحديث وثانيا ان ظاهره التفصيل بين ما اذا كانت الصلة من صاحب الخمس فلا خمس فيه وبين غيره ففيه الخمس ولا عامل بهذا الظاهر كما اعترف به في الجواهر وثالثا انه في مورد الصلة ولا ربط له بالصدقات المأخوذة ورابعا يعتمل قويا ان يكون المراد بصاحب الخمس من يكون له الولاية المطلقة عليه وهو الامام عليه السلام وكان هذا في المقام نحو اباحة منه عليه السلام لمصلحة اقتضاها الحال الخامس قولهم عليهم السلام لاثنيا في الصدقة • وفيه انه فيما اذا كان عن مالك واحد ومن جهة واحدة لا مثل المقام • وبالجملة لا فرق بين الخمس والزكوة وسائر الصدقات والوقف الخاص ومنذور التصدق مما يجب أن يحتاط فيها باخراج الخمس بل ظاهر المحكي عن ابي الصلاح



نعم لو نمت في ملكه ففي نمائها يجب كسائر النمائات • مسألة ٥٢  
 اذا اشترى شيئاً ثم علم ان البايع لم يؤد خمسه كان البيع بالنسبة الى مقدار  
 الخمس فضولياً فان أمضاه الحاكم رجع عليه بالثمن ويرجع هو على البايع اذ أداءه  
 وان لم يمتض فله ان يأخذ مقدار الخمس من المبيع وكذا اذا انتقل اليه بغير  
 البيع من المعاوضات وان انتقل اليه بلا عوض يبقى مقدار خمسه على ملك  
 أهله • مسألة ٥٣ اذا كان عنده من الاعيان التي لم يتعلق بها الخمس أو تعلق  
 بها لكنه أداءه فتمت وزادت زيادة متصلة او منفصلة وجب الخمس في ذلك

رده من تعلقه بالهبة والهدية والصدقة كونها معقد دعواه الاجماع ايضا •  
 الثالث في الصدقات المندوبة والحكم فيها بعدم وجوب الخمس اشكل  
 فيها اذا لم يقل احد انها من قليل الحق أو الدين المتعلق بذمة المتصدق هذا  
 كله حكم نفس المأخوذ صدقة ( نعم لو نمت في ملكه ففي نمائها يجب  
 كسائر النمائات ) بلا اشكال فيه ان كان النماء الحاصل بالكسب والعمد  
 والاختيار وان كان بدونها فهو من صغريات النزاع في ان المواد بالفائدة  
 مطلقها او ما كان للعمد والكسب والاختيار دخل فيها فاطلاق الفتوى في النماء  
 مع التردد في أصل المأخوذ صدقة مخدوش ثم انه قد عرفت في ذكر الفروع  
 المذكورة في مسألة ٥٢ بنحو أبسط فيما يأتي من مسألة ٧٥ فقد تعرضنا  
 ما يتعلق بها هناك فراجع •

و ( اذا كان عنده من الاعيان التي لم يتعلق بها الخمس ) كما اذا انتقل  
 اليه بالارث أو كان من المهر أو عوض الخلع أو نحوهما مما لا خمس فيه  
 ( أو تعلق بها لكنه أداءه فتمت وزادت ) هذه المسئلة متعرضة لحكم الخمس

النماء • وأما لو ارتفعت قيمتها السوقية من غير زيادة عينية لم يجب خمس تلك الزيادة لعدم صدق التكسب ولا صدق حصول الفائدة •

في النماء وزيادة القيمة السوقية اذا لم يكن نفس العين متعلق الخمس أو تعلق بها وأداه • أما الاول فله أقسام الاول النماء المتصل كنمو الاشجار والحيوانات مثلا وحينئذ فان كان الابقاء والاستنماء لاجل التكسب بذلك النماء فلا اشكال في تعلق الخمس به مطلقا لكونه على هذا من الفوائد المكتسبة فيشملة ما دل على وجوب الخمس فيها وان كان بدون قصد التكسب والاكتساب فيكون من صغريات ما مر مرارا من أن تعلق الخمس بمطلق الفائدة وقد مر ان الاحوط وجوبا تعلقه بها •

الثاني النماء المنفصل كأثمار الاشجار والصوف واللبن والنتاج من الحيوان ويجري فيه ما مر في القسم الاول من انه ان كان الاستنماء لاجل التكسب وجب فيه الخمس والافه هو الاحوط وجوبا • الثالث ان يكون الاستنماء لاجل امرار المعيشة وصرفه في المؤنة فان زاد عن مؤنة السنة يتعلق به الخمس بناء على تعلقه بمطلق الفائدة ولو كانت غير مكتسبة •

وأما الثاني وهو زيادة القيمة السوقية فهو ايضا على اقسام الاول ما ( اذا لم تكن تلك العين من مال التجارة ورأس مالها كما اذا كان المقصود من شرائها أو ابقائها في ملكه الانتفاع بنمائها أو تتاجها أو اجرتها أو نحو ذلك من منافعتها ) و كانت باقية عنده ولم يبيعها ( لم يجب خمس تلك الزيادة ) كما اعترف به جمع منهم صاحب الجواهر ره معللا بما في المتن ( لعدم صدق التكسب ولا صدق حصول الفائدة ) •



نعم لو باعها لم يبعد وجوب خمس تلك الزيادة من الثمن هذا اذا لم تكن تلك العين من مال التجارة ورأس مالها كما اذا كان المقصود من شرائها أو إبقائها في ملكه الانتفاع بنمائها أو نتائجها أو أجرتها أو نحو ذلك من منافعها • وأما اذا كان المقصود الاتجار بها فالظاهر وجوب خمس ارتفاع قيمتها بعد تمام السنة اذا أمكن بيعها وأخذ قيمتها • مسألة ٥٤ اذا اشترى عينا للتكسب بها فزادت قيمتها السوقية ولم يبيعها غفلة أو طلبا للزيادة ثم رجعت قيمتها الى رأس مالها أو أقل قبل تمام السنة لم يضمن خمس تلك

الثاني • الصورة بحالها مع بيع العين وانتقال الزيادة منها الى عوضه وكان العوض من احد التقدين فيكون من صغيرات تعلق الخمس بكل فائدة والظاهر صدق الفائدة فالاحوط تعلقه بها • وأما ان كان العوض من سائر الاعيان التي يحتاج اليه كالمعوض فالظاهر عدم الوجوب لعدم تحقق الفائدة والاستفادة حينئذ •

الثالث • ما ( اذا كان المقصود الاتجار بها فالظاهر وجوب خمس ارتفاع قيمتها بعد تمام السنة ) بلا اشكال فيه اذا باعها وأخذ قيمتها لانه حينئذ من الفوائد المكتسبة بل وكذا ( اذا امكن بيعها واخذ قيمتها ) بنحو ما هو المتعارف بين المتعاملين لمثل هذا المال ولكن لم يبيعها حرصا منه على الزيادة بحيث كان عدم البيع خلاف المتعارف بين تجار ذلك المال وذلك لان الفائدة والاستفادة منزلة على المتعارف بين الكسبة والتجار لانهم أهل الخبرة لذلك كما لا يخفى • ومن هنا يظهر حكم مسألة ٥٤ فانه اذا كان عدم البيع طلبا للزيادة بالنحو المتعارف بين الكسبة والتجار • ثم نزلت القيمة الى حالها أو الى الاقل

الزيادة لعدم تحققها في الخارج • نعم لو لم يبعها عمدا بعد تمام السنة واستقرار وجوب الخمس •

ضمنه • مسألة ٥٥ اذا عمر بستانا وغرس فيه اشجارا ونخيلًا للانتفاع بثمرها وتمرها لم يجب الخمس في نمو تلك الاشجار والنخيل واما ان كان من قصده الاكتساب باصل البستان فالظاهر وجوب الخمس في زيادة قيمته وفي نمو شجاره ونخيله •

لم يضمن خمس الزيادة للاصل وعدم تحقق تفريط منه بحسب المتعارف ولعل تعليقه به بقوله ( لعدم تحققها في الخارج ) بلحاظ ما هو المتعارف في تلك المعاملة لا نفى اصل تحقق الزيادة رأسا اذ المفروض ان عدم البيع كان لاجل الزيادة المتعارفة لا اصل تحققها (نعم لو لم يبعها عمدا بعد تمام السنة واستقرار وجوب الخمس ) وتحقق الزيادة بالنحو المتعارف بين التجار والكسبة في تلك المعاملة بحيث يعد عدم المعاملة مع هذه الزيادة خلاف المتعارف بل من التفويت والتفريط ( ضمنه ) حينئذ لتحقق الفائدة الكسبية والتفويت في عرف المتعاملين فيثبت الضمان لا مخالفة و ( اذا عمر بستانا وغرس فيه اشجارا ونخيلًا للانتفاع بثمرها وتمرها لم يجب الخمس في نمو تلك الاشجار والنخيل ) ان كان لاجل الانتفاع بعين النماء في مصارفه ومؤنه ولم يزد عنها شيء وان زاد فالاحوط وجوبه فيها وان لم يكن بقصد الاكتساب كما مر تفصيله في مسألة الثالثة والخمسين ( واما ان كان من قصده الاكتساب باصل البستان فالظاهر وجوب الخمس في زيادة قيمته وفي نمو اشجاره ونخيله ) كما مر وجه ذلك كله في تلك المسئلة وما بعدها فراجع •



الجهة الخامسة من جهات البحث في الارباح في اعتبار الحول وعدمه فنقول البحث فيه في موردين • الاول : مقتضى الاصل والاطلاق عدم اعتباره في شيء من موارد الخمس مطلقا • بل هو ظاهر قوله عليه السلام حتى ان الخياط ليخيط قميصا بخمسة دوايق فلنا منه دائق الحديث وعن المحقق ره في الشرايع لا يعتبر الحول في شيء من الخمس • ولكن يؤخر ما يجب في الارباح احتياطا للمكسب • وفي الجواهر بلا خلاف أجده فيه بل في المدارك الاجماع عليه • الى ان قال ره • وكذا لا اعتبار للحول في الارباح ايضا على المشهور بين الاصحاب نقلا وتحصيلا الا ما يحكى عن السرائر من اعتباره مع ان عبارتها ليست بتلك الصراحة بل ولا ذلك الظهور كما اعترف به بعضهم •

ان قلت ظاهر قولهم عليهم السلام الخمس بعد المؤنة هو اعتبار الحول لما سيأتي ان المنساق من المؤنة عرفا هو مؤنة الحول والسنة • قلت نعم الخمس بعد المؤنة • ولكن لا بعدية زمانية بل المراد البعدية الرتبية والافرازية كما يقال في المحاورات • الضيافة بعد مؤنة العيال والوراثة بعد اداء الديون مثلا • فالمعنى ان الخمس بعد ملاحظة المؤن السنوية • ومثل ذلك قوله عليه السلام الخمس مما يفضل من مؤنته وقوله عليه السلام الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله وبعد خراج السلطان وقوله عليه السلام وحرث بعد الغرام اذ المنساق من البعدية في هذه الاحاديث هو ملاحظة المصارف والمؤن ثم ملاحظة ما يفضل منها •

وفي الجواهر قال ره على انه محجوج باطلاق الادلة حتى معاقد  
الاجتماعات بل فيما حضرني من نسخة مفاتيح الاجماع عليه ايضا واستثناء  
المؤنة لا دلالة فيه على تأخير الوجوب بعد ارادة اخراج قدرها تخميناً منها  
لصدق اسم المؤنة به لا المصارف الفعلية كي يستلزم تأخر الوجوب عنها  
عدم تعقل تعقّب وجوبه عنها قبل حصولها ولعلّ ذا هو الذي الجاء الحلّي  
الى الخلاف ان كان • الا انه كما ترى • فالاقوى حينئذ اتحاد جميع محال  
الخمس في عدم اعتبار الحول انتهت عباراته الشريفة •

ان قلت بناء على عدم اعتبار الحول حتى في الارباح وتعلق الخمس بها  
بمجرد ظهورها يلزم عدم جواز التصرف فيها والاكتساب بها لكونها في متعلق  
حق السادة والامام (ع) • للعلم اجمالاً غالباً بتحقق الزيادة عن مؤنة السنة  
فيكون التصرف تصرفاً في متعلق حق الغير فيحرم بغير الاذن والاستيذان قلت  
دليل جواز التأخير الى آخر السنة وهو الاجماع دليل على جواز التصرف  
بالملازمة العرفية • وسيأتي التفصيل في مسألة ٧٧ ان شاء الله تعالى فراجع •  
فتلخص انه لا يعتبر الحول في خمس الارباح كغيره فمتى حصل الربح  
واطمن المالك بانه يزيد عن المصارف السنوية تعلق به الخمس • نعم جوّز  
الشارع الاقدس التأخير الى الحول ارفاقاً للمالك •

المورد الثاني انه بناء على جواز تأخير الاداء الى آخر السنة كما هو  
المتسالم بينهم بل ادعى عليه الاجماع على ما سيأتي في مسألة ٧٢ ان شاء الله  
تعالى •



مسئلة ٥٦ اذا كان له انواع من الاكتساب والاستفادة كان يكون له رأس مال يتجر به وخان يؤجره وأرض يزرعها وعمل يد مثل الكتابة أو الخياطة أو النجارة أو نحو ذلك يلاحظ في آخر السنة ما استفاد من المجموع من حيث المجموع فيجب عليه خمس ما حصل منها بعد خروج مؤنته ♦

اذا كان له نوع واحد من الاكتساب والاستفادة فيحصل الربح فيلاحظ في آخر السنة ما ربح من اكتسابه واستفادته بعد وضع مؤنته ومصارفه ♦

وأما ( اذا كان له أنواع من الاكتساب والاستفادة كان يكون له رأس مال يتجر به وخان يوجره وأرض يزرعها وعمل يد مثل الكتابة أو الخياطة أو النجارة أو نحو ذلك يلاحظ في آخر السنة ما استفاده من المجموع من حيث المجموع فيجب عليه خمس ما حصل منها بعد خروج مؤنته ) هذا أحد القولين في المسئلة ♦ وقال في الدروس والحدائق ولا يعتبر الحول في كل تكسب بل يتبدء الحول من حين الشروع في التكسب بانواعه فاذا تم خمس ما فضل ♦

وفي الجواهر وهو جيد لا يرد عليه ما سمعت موافق للاحتياط بل وللإقتصار على المتيقن خروجه عن اطلاق الادلة بل قد يدعى القطع به في نحو الصنایع المبني ربحها على التجدد يوما فيوما أو ساعة بعد أخرى تنزيلا لها باعتبار احرازها قوة منزلة الربح الواحد الحاصل في أول السنة ولذا كان يعد صاحبها غنياً بل لعل بعض الحرف مثلها في ما ذكرنا أيضا فتأمل ♦ انتهى ومال اليه صاحب المدارك والكفاية على ما في الجواهر ♦

وما يمكن ان يستدل عليه امور الاول اطلاق ادلة الاستفادة فان مقتضاه هو صحة الاكتفاء بالمجموع من حيث المجموع خصوصا في مثل هذا الامر الذي يكون غالب الابتلاء للمكلفين ولم يقع في ذلك منهم سؤال ولا في الادلة لذلك استنفصال فتكون حينئذ ظاهرة في صحة احتساب المجموع \*

الثاني اصالة البرائة عن وجوب ملاحظة كل استفادة بخصوصها \* لانها تكليف زائد على ملاحظة المجموع من حيث المجموع \*

الثالث السيرة اذ الظاهر قيامها من المتشعبة بل ومن غيرهم على ملاحظة المجموع من حيث هو دون كل فائدة بخصوصها \* وقال في الجواهر في مقام الرد على من قال بحول خاص لكل فائدة خاصة ما هذا لفظه ولكن كأنه معلوم العدم من السيرة والعمل \* انتهى \*

الرابع لزوم الحرج الشديد ان لوحظ كل فائدة بخصوصها في اكثر أنواع الاكتساب مثل الصنایع اليومية أو ما هو في كل ساعة أو أقل أو اكثر منها \*

الخامس ان المراد بالمؤنة هي المؤنة السنوية اجماعا وهي قرينة على ان المراد بالربح والفائدة السنوية منهما ايضا لا بالنسبة الى كل كسب ومعاملة خاصة \* بل لا يبعد ظهور مثل قوله عليه السلام في صحيح ابن مهزيار فأما الغنائم والفوائد فهي واجبة عليهم في عام في ذلك كما لا يخفى \*

وعن الشهيد الثاني ره نه لو حصل الربح في الحول تدريجا اعتبر لكل حول بانفراده وتوزع المؤنة في المدة المشتركة وبين ما سبق عليهما ويختص بالباقي انتهى \* وما يمكن ان يستدل عليه أمور \* الاول ان الارباح المتدرجة



مسئلة ٥٧ يشترط في وجوب خمس الربح أو الفائدة استقراره • فلو اشترى شيئاً فيه ربح وكان للبائع الخيار لا يجب خمسه الا بعد لزوم البيع ومضى زمن خيار البائع •

متعددة حقيقة وجعلها واحداً يحتاج الى دليل • وفيه انها متحدة في الربحية وجعلها متعددة في جهة الربحية يحتاج الى دليل • نعم لا ريب في تعددها باعتبار متعلقها مع ان جميع ما مر دليل على جعلها واحداً - الثاني ان التقييد بالربح السنوي قيد يحتاج الى الدليل وفيه ان ما مر يصلح للدليل على التقييد الثالث انه اذا تعدد أفراد الغوص والمعدن والكنز عرفا كان لكل حكم مستقل فليكن المقام ايضاً كذلك • وفيه ان ما مر من الادلة قاضية بالاتحاد وان تعددت الفائدة والاسترباح وهي الفارقة بين المقام وبين ما مر من الغوص والمعدن والكنز اذ ليس فيها ما يدل على لحاظ الوحدة والاتحاد فالاقوى ما اختاره في المتن بلا فرق بين اتحاد صنف وعدمه •

( مسئلة ٥٧ يشترط في وجوب خمس الربح أو الفائدة استقراره ) لانه المنساق من الادلة عرفاً مع ان العرف لا يحكم بتحقيق الربح والفائدة للمشتري الذي تزلت الملكية بالنسبة اليه وحينئذ ( فلو اشترى شيئاً فيه ربح وكان للبائع الخيار لا يجب خمسه الا بعد لزوم البيع ومضى زمن خيار البائع ) ولكن الظاهر كفاية اللزوم الواقعي فيكون لزوم البيع ومضى زمن الخيار كاشفاً عن تحقق وجوب الخمس في الفائدة الحاصلة • فلو كان الربح في سنة واللزوم في سنة أخرى فيكون الربح من فوائد السنة السابقة لا اللاحقة التي تحقق فيها اللزوم • هذا حكم الخيار •

مسئلة ٥٨ لو اشترى ما فيه ربح ببيع الخيار فصار البيع لازماً فاستقاله البايع فأقاله لم يسقط الخمس الا اذا كان من شأنه أن يقيله كما في غالب موارد بيع بشرط الخيار اذا رد مثل الثمن • مسئلة ٥٩ الاحوط اخراج خمس رأس المال اذا كان من أرباح مكاسبه •

وأما الاقالة كما ( لو اشترى ما فيه ربح ببيع الخيار فصار البيع لازماً فاستقاله البايع فأقاله ) فان كان في أثناء السنة فالظاهر السقوط لعدم تحقق الاستفادة والاسترباح بل لا يبعد عد ذلك من المؤنة لعدم الفرق بينه وبين سائر ما يقضى به الحوائج المتوقفة على بذل المال وان كان بعدها ( لم يسقط الخمس ) لتحقيق الربح فيشملة اطلاق الادلة •

وأما التفصيل بين البيع الذي يكون من شأنه الاقاله فلا خمس فيه وعدمه فيجب فيه الخمس فمخدوش ان كان ذلك في أثناء السنة اذ لا فرق بينهما كما لا يخفى •

نعم ان كان بعد السنة وكان للبيع شأنية لذلك بحيث يحكم متعارف التجار فيه بعدم صدق الربح والاستفادة بالنسبة الى المشتري فلا خمس حينئذ لعدم صدق الاستفادة والاسترباح في المتعارف كما هو المفروض

( مسئلة ٥٩ الاحوط اخراج خمس رأس المال اذا كان من ارباح مكاسبه ) هذه المسئلة مكررة مع ما يأتي من مسئلة ٦٢ وحق القول في رأس المال وما يحتاج اليه الصانع والمحترف من آلات الصناعة والحرفة انها اما متخذة من المال الخمس فلا خمس فيها احتياج اليها أولاً وأما ان تتخذ من غيره وحينئذ ان احتياج اليها احتياج الشخص الى لباسه وكسوته وسائر ضرورياته التي



فاذا لم يكن له مال من اول الامر اكتسب أو استفاد مقدارا وأراد ان يجعله رأس المال للتجارة ويتجر به يجب اخراج خمسة على الاحوط ثم الاتجار به • مسألة ٦٠ مبدء السنة التي يكون الخمس بعد خروج مؤنتها حال الشروع في الاكتساب فيمن شغله التكسب • وأما من لم يكن مكتسبا وحصل له فائدة اتفاقاً فمن حين حصول الفائدة •

تقوم بمعاشه بحيث يكون بدونها في الحرج الغير اللائق بحاله ولا يمكنه تحصيلها من المال المخمس •

فالظاهر كونها من المؤنة عرفاً اذ لا فرق بناءً على هذا بينها وبين اثاث البيت وغيرها مما تبقى عينها للانتفاع بها وان لم يكن كذلك بأن لم يكن احتياجه اليها احتياج الشخص الى اثاث بيته وسائر ما يحتاج اليه في ضروريات معاشه • أو يشك في أنه مثلها اولا فمقتضى ظواهر كلمات جماعة من الاعلام هو وجوب الخمس لما شاع في المحاورات من ان المخصص ان كان منفصلاً وكان مجملًا لتردده بين الاقل والاكثر لا يقدر في الرجوع الى العموم في موارد الشك فالمرجع هو عموم ما دل على وجوب الخمس في جميع الموارد التي يشك في كونها من المؤنة او لا فاتضح بذلك حكم المسئلتين على التفصيل •

( مسألة ٦٠ مبدءاً السنة التي يكون الخمس بعد خروج مؤنتها حال الشروع في الاكتساب فيمن شغله التكسب • وأما من لم يكن مكتسباً وحصل له فائدة اتفاقاً فمن حين حصول الفائدة ) • كلما يكون متعلقاً للاحكام ولم يرد فيه تحديد وتعيين من الشارع الاقدس يرجع فيه الى العرف الا

مع الدليل على الخلاف خصوصاً فيما هو مورد الحاجة والابتداء •  
ولم يرد في خمس الارباح مع ما ورد من تشديد الامر فيها بالنسبة  
الى سنتها إلا مثل قولهم عليهم السلام • فأما العنائم والفوائد فهي واجبة  
عليهم في كل عام ومثل قولهم عليهم السلام الخمس بعد المؤنة المراد منه  
مؤنة العام والسنة بقريئة الاجماع • وما ظفرت فيما تفحصت عاجلاً في  
الروايات على من يسئل عن تشخيص السنة عن الأئمة عليهم السلام مع انهم  
سئلوا عن خصوصيات جملة من الموضوعات التي مثل المقام في الحاجة  
والابتداء أو انزل منه فبذلك بل الإئمة (ع) ابتدأوا بالبيان ولو قبل السئوال •  
فيدور الأمر بين أن يكون تشخيص هذا الموضوع مهملًا في تلك السنين  
والاعوام وهو مما يقطع بفساده • أو يكون موكولًا الى ما تعارف بين  
الأنام في مكاسبهم واستفاداتهم من تجاراتهم وزراعاتهم ونحوها والمتعارف  
بينهم ما ذكره الماتن (قده) • بل هو كذلك في سائر ما يلاحظ فيه العام  
والسنة فيعتبرونها من مبدء حدوث الشيء ووقوعه مطلقاً وهذا هو مختار  
الشهيد (ره) في الدروس وصاحب الحدائق وشيخنا الانصاري وعن المسالك  
والمدارك ان مبدئها مبدأ ظهور الربح الذي هو زمان تعلق الخمس لأنه  
المنساق من الادلة • وفيه انها منزلة على المتعارف وقد مر مقتضاه مع  
ان مبدأ ظهور الربح في الارباح المتدرجة الحصول كما هو الغالب ملازم  
لمبدأ الشروع في التكبس وبالجملة فسنة الربح والاستفادة والاكتساب  
وسنة المؤنة جميعها من الموضوعات العرفية لم يرد دليل على تحديدها فالمتعين



مسئلة ٦١ المراد بالمؤنة مضافاً الى ما يصرف في تحصيل الربح ما يحتاج اليه لنفسه وعياله في معاشه اللائق بحاله في العادة من المآكل والملبس والمسكن وما يحتاج اليه لصدقاته وزياراته وهداياه وجوائزه واضيافه والحقوق اللازمة له بنذر أو كفارة أو اداء دين أو ارش جنائية أو غرامة ما اتلفه عمداً أو خطأ وكذا ما يحتاج اليه من دابة او جارية أو عبد أو اسباب او ظرف

هو الرجوع فيها الى العرف •

الجهة السادسة من جهات البحث في الأرباح في المؤنة المستثناة من الارباح والفوائد • اما جواز استثنائها فهو من التسامات لدى الاصحاب فتوىً ونصاً كقولهم عليهم السلام ( الخمس بعد المؤنة ) و ( لي منه الخمس مما يفضل من مؤنته ) و ( الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله وبعد خراج السلطان ) الى غير ذلك مما ورد عنهم عليهم السلام • اما بيان موضوعها فأحسن ما قيل فيها ما عن صاحب الجواهر (ره) قال بعد ذكر بعض اخبارها « نعم هي خالية عن تفصيل المؤنة وبيانها كخلوها عن بيان العيال واجبي النفقة أو الاعم منهم ومندوبها وهو في محله في كل منهما سيما الاول لعدم امكان الاحاطة ببيان ذلك خصوصاً مع ملاحظة الاشخاص والازمنة والامكنة وغيرها فالاولى ايكاله الى العرف كايكال المراد بالعيال اليه اذ ما من أحد إلا وعنده عيال وله مؤنة • الى ان قال • وبالجملة ايكال المؤنة والعيال الى العرف اولى من التعرض الى بيانها وتفصيلها انتهت عباراته الشريفة • ثم ان المراد بالمؤنة الاعم مما يصرف في تحصيل الربح وغيرها لاطلاق الأدلة وخصوص قوله عليه السلام وحرث بعد الغرام وظاهرهم التسالم على



أو فرش أو كتب بل وما يحتاج اليه لتزويج اولاده او ختانهم ونحو ذلك مثل ما يحتاج اليه في المرض وفي موت اولاده أو عياله الى غير ذلك مما يحتاج اليه في معاشه ولو زاد على ما يليق بحاله مما يعد سفهاً وسرفاً بالنسبة اليه لا يحسب منها .....

اخراجها في جميع أقسام الخمس فكيف بالمقام الذي قد يمنع عن صدق الربح والفائدة الا بعد اخراجها فما ذكره الماتن (قده) في مسألة ٦١ لا اشكال فيه من البدء الى الختام .

نعم لا بد من ذكر فروع في المقام . الاول . لا ريب في أن منصرف الأدلة بل ظاهرها إنما هو المؤنة المتعارفة . فالخارج عن المتعارف غير مستثنى عن اطلاق ما دل على وجوب الخمس في الارباح والفوائد بل لو شك في كون شيء من المؤنة او علم بكونه منها ولكن يشك في أنه من المؤنة المستثناة او لا فالمرجع العمومات والاطلاقات لان المخصص المجمل المردد بين الاقل والأكثر لا يضر بحجية العام في غير مورد المتيقن من التخصيص ان كان منفصلاً عن العام كما في المقام وفي الجواهر قال (ره) بما هو جار على نسق العرف والعادات بحيث لا يعد من السرف والسفه والمستنكر عادة مع ملاحظة حال الشخص بالنسبة الى ما يناسبه من جميع ذلك وقال (ره) أيضاً بعد اسطر والمعتبر الوسط الذي لا يعد بتركه مقترراً الى آخره وقال (ره) أيضاً أما لو أسرف وجب عليه خمس الزائد قطعاً كما صرح به جماعة بل لا اعرف فيه خلافاً بل لعله لذلك اوله وسابقه اشير بتقييد المؤنة بالاقتصاد في معقد اجماع الغنية والسرائر والمنتهي والتذكرة الخ .



الثاني قال في المستند بعد اعتباره الضرورة العقلية أو الشرعية أو العرفية العادية في المؤنة ما هذا لفظه ويظهر منه أيضاً ان ما كان لغواً كسفرٍ لا حاجة اليه أو دار زائدة أو تزويج الزائد على امرأة مع عدم الحاجة وما كان معصية كمؤنة الملاهي وتصوير البيت بذات الارواح وسفر المعصية ومعونة الظالم ونحوها ليس من المؤنة لما ذكر من صحة السلب وكذا يظهر صحة استشكل بعض الأجلة في احتساب الصلة والهدية اللايقان بحاله وقال انه لا دليل على احتسابه وكذا ترديده في مؤنة الحج المندوب وسائر سفر الطاعة المندوبة وهما في موقعهما بل الظاهر عدم كونهما من المؤنة وهو كذلك فلا يحتسب إلا مع دعاء الضرورة العادية اليهما انتهى •

أقول صرف المال ينقسم باتقسام الاحكام الخمسة فما وجب صرفه يكون من المؤنة لا محالة والمحرم والمكروه ليس منها والمباح والمندوب ان كانا من الضرورات العرفية العقلائية فهما منها وإلا فلا وهو كذلك لولا الاطلاق الشامل للجميع إلا ما خرج بالدليل •

الفرع الثالث لا ريب في حرمة الاسراف اجماعاً ونصاً بل هو من المعاصي الكبيرة فعن مولانا الصادق عليه السلام في خبر الاعمش الوارد عنه في تعداد الكبائر أو استعمال التكبير والتبختر والكذب والاسراف والتبذير الحديث (٣١) • وعن مولانا الرضا عليه السلام في كتابه الى مأمون (وحبس) الحقوق من غير عسر والكذب والكبر والاسراف والتبذير - الحديث (٣٢)

(٣١) و(٣٢) وسائل أبواب جهاد النفس باب ٤٥ حديث (٣٦) و(٣٣) •

وهو مع انه من المعاصى الكبيرة والامور الابتدائية قل من تعرض له من الفقهاء رحمهم الله تعالى • نعم في الجواهر في كتاب الحجر عند بيان معنى السفه أشار اليه في الجملة بما هذا عين عباراته الشريفة •

« وحيث عرفت ان المدار في السفه والرشد على العرف فقد يقال بتحقيق الأول منهما فيه بصرف جميع المال في وجوه البر خصوصاً بالنسبة الى بعض الاشخاص والازمنة والأمكنة والاحوال كما أوماً اليه رب العزة بقوله ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط الخ ويستلونك ماذا ينفقون قل العفو • وهو كما عن الصادق عليه السلام الوسط من غير اسراف ولا اقتار • والباقر عليه السلام ما فضل عن قوة السنة • وابن عباس ما فضل عن الاهل والعيال أو الفضل عن الغنى • وعن النبي (ص) أنه قال لمن أتاه ببغية من ذهب أصابها في بعض الغزوات يجيء أحدكم بماله كله يتصدق به ويجلس فيكفف الناس إنما الصدقة عن ظهر غنى • والمرسل عن الصادق عليه السلام لو ان رجلاً أنفق ما في يده في سبيل الله ما كان أحسن ولا وفق للخير أليس الله تبارك وتعالى يقول ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة واحسنوا أن الله يحب المحسنين • وعن النبي (ص) أيضاً قوله والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً فبسط كفهم وفرق أصابعه وحثاه شيئاً فشيئاً وقوله ولا تبسطها فبسط راحته وقال هكذا وقال القوام ما يخرج من بين الاصابع ويبقى في الراحة منه شيء • وعنه أيضاً انه تلى هذه الآية فأخذ قبضة من حصى وقبضها بيده فقال هذا الاقتار الذي ذكره الله تعالى في كتابه ثم قبض قبضة اخرى فأرخى كفها كلها ثم قال هذا



الاسراف ثم قبض قبضة اخرى فأرخی بعضها وأمسك وقال هذا القوام .  
وفي صحيح الوليد بن صبيح عنه أيضاً ان رجلاً كان ماله ثلثين أو اربعين  
الف درهم ثم شاء ان لا يبقى إلا وضعها في حق فيبقى لا مال له فيكون من  
الثلاثة الذين يرد دعائهم قلت منهم قال أحدهم رجل كان له مال فأنفقه في  
غير وجهه ثم قال يا رب ارزقني فيقال له ألم أرزقك بل في صحيح ابن ابي  
نصر عن ابي الحسن سئلته عن قول الله عز وجل وآتوه حقه الخ كان ابي  
يقول من الاسراف في الحصاد والجذاذ ان يتصدق بكفيه جميعاً وكان ابي  
اذا حضر شيئاً من هذا فرأى أحداً من غلمانه انه يتصدق بكفيه صاح اعط  
بيد واحدة القبضة بعد القبضة والضغث بعد الضغث من السنبل . وفي  
خبر ابن المشي سئل رجل أبا عبد الله (ع) عن قول الله وآتوه حقه يوم حساده  
فقال كان فلان بن فلان الانصاري سماه وكان له حرث وكان اذا جذه يتصدق به  
ويبقى هو وعياله بغير شيء فجعل الله ذلك سرفاً وعنه أيضاً انه لما دخل  
الصوفية عليه أنكر عليهم ما يأذن به الناس من خروج الانسان من ماله  
بالصدقة على الفقراء والمساكين . وفي بعض الاخبار ان السرف ان تجعل  
ثوب صونك ثوب بذلتك . وفي بعضها ان السرف امر ييغضه الله عز وجل  
حتى طرحك النوات فانها تصلح لشيء وحتى فضل شراك . وفي خبر اسحق  
وليس فيما اصلح البدن اسراف . وفيها انما الاسراف فيما افسد المال وأضر  
بالبدن . قيل وما الاقتار قال اكل الخبز والملح وأنت تقدر على غيره قيل  
فما القصد قال الخبز واللحم واللبن والخل والسمن مرة هذا ومرة هذا  
ونحوه غيره . لكن في القواعد ان صرف المال في وجوه الخير ليس بتبذير

مسئلة ٦٢ في كون رأس المال للتجارة مع الحاجة اليه من المؤنة اشكال  
فالأحوط كما مر اخراج خمسه أولاً وكذا في آلات المحتاج اليها في كسبه  
مثل آلات النجارة للنجار وآلات النساجة للنساج وآلات الزراعة للزراع  
وهكذا فالأحوط اخراج خمسه أيضاً أولاً • مسئلة ٦٣ لا فرق في المؤنة  
بين ما يصرف عينه فتنلف مثل المأكول والمشروب ونحوهما وبين ما ينتفع

كما عن ظاهر مجمع البرهان بل وعن مجمع البيان بل في المسالك ان المشهور  
ذلك لأنه لا سرف في الخير كما لا خير في السرف • ولم يثبت كونه خيراً •  
وعن النبي (ص) انه قال لعلي عليه السلام وأما الصدقة فجهدك وبالنصوص  
الدالة على الترغيب في ذلك بل في المسالك ومن المستفيض خروج جماعة  
من أكابر الصحابة وبعض الأئمة كالحسن بن علي عليهما السلام من اموالهم  
في الخير • وقصة صدقة امير المؤمنين عليه السلام بالاقراض مشهورة • وفي  
الاول أنه لا دلالة فيه على الفرض كالنصوص والمستفيض عنهم • لعله لأنه  
يليق بهم ما لا يليق بغيرهم • وعلى كل حال فالحكم العرف كما عرفت  
والله أعلم • انتهى •

ويظهر منه (قده) ملازمة السفه في الماليات مع الاسراف فيها • ولا  
يبعد ان يقال ان للاسراف مراتب بعضها محرمة دون بعضها وهذه المراتب  
متفاوتة بالنسبة الى الاشخاص والازمنة والامكنة • وقد مر في مسئلة ٥٩  
حكم مسئلة ٦٢ فراجع •

( مسئلة ٦٣ لا فرق في المؤنة بين ما يصرف عينه فتنلف مثل المأكول  
والمشروب ونحوهما وبين ما ينتفع به مع بقاء عينه مثل الظروف والفروش



به مع بقاء عينه مثل الظروف والفروش ونحوها فاذا احتاج اليها في سنة  
الريح يجوز شرائها من ربحها وان بقيت للسنين الآتية أيضاً • مسألة ٦٤  
يجوز اخراج المؤنة من الربح وان كان عنده ما لا خمس فيه بأن لم يتعلق  
به أو تعلق واخرجه ••••••••

ونحوها ) لأنها من المؤنة عرفاً فيشملمها اطلاق الدليل الدال على الاستثناء  
( فاذا احتاج اليها في سنة الربح يجوز شرائها من ربحها وان بقيت للسنين  
الآتية أيضاً ) وقد صرح جمع كثير بذلك والظاهر كونه من المسلمات لديهم •  
( مسألة ٦٤ يجوز اخراج المؤنة من الربح وان كان عند مال لا خمس  
فيه بأن لم يتعلق به أو تعلق واخرجه ) كما قواه في الجواهر فقال (ره) وفاقاً  
للكافية والحدائق وظاهر الروضة • للاصل وظاهر النصوص والفتاوى  
ومعاقد الاجماع الخ وقواه شيخنا الانصاري (ره) أيضاً • وعمدة الوجه  
فيه اطلاق ما دل على أن الخمس بعد المؤنة ودعوى انه منزل على الغالب  
حيث ان الغالب أخذها من الربح ممنوعة بأنه من الانصراف الذي لا يضر  
بحجية الاطلاق •

وعن المحقق الاردبيلي تعيين اخراجها من المال الآخر ان كان له مال  
آخر للاحتياط أولاً واطلاق أدلة الخمس ثانياً فان المنساق مما دل على أن  
الخمس بعد المؤنة صورة الاحتياج اليها لا مثل المقام • ولزوم عدم الخمس  
في أرباح أموال السلاطين والاكابر وزراعاتهم المنافي لحكمة تشريع الخمس  
ثالثاً •

ويرد على الاول ان المقام من موارد الشك في أصل التكليف والمرجع  
فيه البراءة وعلى الثاني بتخصيص الاطلاق بأدلة المؤنة المنجبر بالعمل على

فلا يجب اخراجها من ذلك بتمامها ولا التوزيع وان كان الاحوط التوزيع واحوط منه اخراجها بتمامها من المال الذي لا خمس فيه • ولو كان عنده عبد او جارية أو دار أو نحو ذلك مما لو لم يكن عنده كان من المؤنة • لا يجوز احتساب قيمتها من المؤنة وأخذ مقدارها بل يكون حاله حال من لم يحتج اليه أصلاً •••••

فرض ضعف السند وعلى الثالث انه لا بأس بالتزامه كما في الجواهر فالاقوى ما قواه الجماعة المذكورين ( فلا يجب اخراجها من ذلك بتمامها ولا التوزيع وان كان الاحوط التوزيع ) لأنه الموافق للعدل ( واحوط منه اخراجها بتمامها من المال الذي لا خمس فيه ) خروجاً عن خلاف مثل المحقق المقدس الاردبيلي الذي اعترف صاحب (ره) بعلو مقامه في صلواة الجماعة عند البحث عن العدالة حيث قال (ره) بل عليه لا يمكن الحكم بعدالة شخص أبداً إلا في مثل المقدس الاردبيلي والسيد هاشم على ما ينقل من أحوالهما الخ هذا • ( ولو كان عنده عبد او جارية أو دار أو نحو ذلك مما لو لم يكن عنده كان من المؤنة لا يجوز احتساب قيمتها من المؤنة وأخذ مقدارها بل يكون حاله حال من لم يحتج اليه أصلاً ) لأنه بوجود تلك الاعيان عنده مستغن بها عن غيرها فلا موضوع لوضع القيمة حتى يكون من المؤنة اذ المراد بها عرفاً ما يصرف فعلاً ويحتاج اليها الشخص في حوائجه الفعلية دون الفرضية التعليقية • وقال في الجواهر نعم قد يقوى عدم احتساب ما عنده من دار وعبد ونحوه مما هو من المؤنة ان لم يكن عنده من الارباح لظهور المؤنة في الاحتياج وارادة الارفاق فمع فرض استغنائه عن ذلك ولو بسبب



مسئلة ٦٥ المناط في المؤنة ما يصرف فعلاً لا مقدارها فلو قتر على نفسه لم يحسب له كما انه لو تبرع بها متبرع لا يستثنى له مقدارها على الاحوط بل لا يخلو عن قوة • مسئلة ٦٦ اذا استقرض من ابتداء سنته

انتقال بارث ونحوه مما لا خمس فيه وقد بنى على الاكتفاء به يتجه حينئذ عدم احتساب ذلك من المؤنة بل قد يتجه مثله في ربح مال من قام غيره بمؤنته بوجوب شرعي كالزوجة أو تبرع قد رضى المتبرع به الخ واختار ذلك شيخنا الانصاري (ره) أيضاً •

( مسئلة ٦٥ المناط في المؤنة ما يصرف فعلاً لا مقدارها ) لأنه المنساق من أدلة استثنائها عرفاً وفي الجواهر « لانصراف المؤنة عرفاً الى ما يتلف في حوائجه ومأربه ارفاقاً من الشارع بالمالك » ( فلو قتر على نفسه لم يحسب له كما أنه لو تبرع بها متبرع لا يستثنى له مقدارها على الاحوط بل لا يخلو عن قوة ) ولعل وجه ترديده (قده) ذهاب جمع الى عدم الخمس فيما قتر به على نفسه ففي الجواهر « اذ هو كالتقشير حينئذ المصرح باحتساب ما قتر فيه له في البيان والمسالك والروضة والمدارك والكفاية بل لا اعرف فيه خلافاً بل لعله ظاهر معقد اجماع الغنية والسرائر والمنتهى والتذكرة لصدق كونه من المؤنة التي لا يتعلق الخمس إلا بالزائد عليها وان لم يصرفه فعلاً » لكنه (قده) قوى بعد ذلك عدم سقوط الخمس في التقثيرات ولعله لاجل ان ظهور الاجماع من هؤلاء الأجلة مدركي فلا اعتساد على مثل هذا الاجماع فالمرجع هو الاطلاق وقد مر مقتضاه •

( مسئلة ٦٦ اذا استقرض من ابتداء سنته لمؤنته أو صرف بعض رأس

لمؤنته أو صرف بعض رأس المال فيها قبل حصول الربح يجوز له وضع  
مقداره من الربح ♦♦♦♦♦

مسئلة ٦٧ لو زاد ما اشتراه وادخره للمؤنة من مثل الحنطة والشعير  
والفحم ونحوها مما يصرف عينه فيها يجب اخراج خمسه عند تمام الحول ♦  
واما ما كان مبناه على بقاء عينه والانتفاع به مثل الفرش والاواني والالبسة  
والعبد والفرس والكتب ونحوها فالاقوى عدم الخمس فيها ♦

المال فيها قبل حصول الربح يجوز له وضع مقداره من الربح ( لأن المقدار  
المقابل لما صرفه في مؤنته لا يعد من الربح في عرف المتعاملين ♦ فمن استقرض  
لمؤنة سنته مائة تومان مثلاً ♦ أو صرف من رأس ماله هذا المقدار ثم ربح  
مأتي تومان يُعد ربح سنته مائة تومان عرفاً هذا مع ان اطلاق أدلة وضع  
المؤنة يشمل مثل المقام أيضاً وسيأتي تفصيل هذا الفرع في مسئلة ٧١ بنحو  
أبسط من ذلك انشاء الله تعالى ♦

( ولو زاد ما اشتراه وادخره للمؤنة ) من الارباح فهو على أقسام ♦  
الاول ان يكون الانتفاع به متوقفاً على اتلاف عينه وصرف نفسه ( من  
مثل الحنطة والشعير والفحم ونحوها مما يصرف عينه فيها يجب اخراج  
خمسه عند تمام الحول ) على ما هو المسالم منهم لاطلاق أدلة الخمس وعدم  
كون ما زاد من المؤنة عرفاً بل هو زائد عليها كما هو المفروض ولا فرق في  
وجوبه فيما زاد عن المؤنة بين زيادة عين الربح عنها أو عوضه وبدله ♦

الثاني ( ما كان مبناه على بقاء عينه والانتفاع به ) من دون توقف  
الانتفاع به على اتلاف عينه ( مثل الفرش والاواني والالبسة والعبد والفرس  
والكتب ونحوها فالاقوى عدم الخمس فيها ) إن كان الاحتياج بها باقياً



نعم لو فرض الاستغناء عنها فالاحوط اخراج الخمس منها وكذا في حلي النسوان اذا جاز وقت لبسهن لها • مسألة ٦٨ اذا مات المكتسب في أثناء

عرفاً لاستصحاب السقوط بل اطلاق أدلة المؤنة الشامل له لفرض بقاء الاحتياج ولعل ما نسب الى بعض من الميل الى وجوب الخمس يريد غير الفرض لأنه بعد ايكالهم المؤنة الى العرف فلا اشكال في انه يرى مثل ذلك من المؤنة كما لا يخفى اذ المدار فيها على الاحتياج العرفي فما دام يكون باقياً يكون من المؤنة كالأشياء التي يحتاج اليها الشخص للصيف فيدخر في الشتاء له أو بالعكس بحيث يكون زمان الاحتياج زماناً معتداً به عند العرف والعقلاء واما لو كان قصيراً جداً كما لو اتفق له مجلس اطعام يحتاج لاجله الى ظروف وأوانٍ كثيرة بحيث لم تجري العادة الى اشترائها لذلك فكون شرائها حينئذ من المؤنة • مشكل بل ممنوع •

الثالث ما كان حدوثاً من المؤنة ولم يكن بقاءً كذلك أو يشك بأنه منها بقاءً او لا ( كحلي النسوان اذا جاز وقت لبسهن لها ) وكما اذا كان الشخص في محل يحتاج في معيشته الصيفية او الشتائية مثلاً الى آلات وأسباب فذهب الى مكان لا يحتاج فيها اليها • وحينئذ فان قلنا ان استثناء المؤنة من أدلة وجوب الخمس مادامي وجب الخمس فيها • وان قلنا بأنه دائم لا يجب • وان شككنا فيه فالمرجع فيه عموم وجوب الخمس أيضاً لما ثبت في محله من مرجعية العام في المخصص المجمل المردد بين الاقل والأكثر واثبتنا في محله أيضاً ان العمومات يلزمها الاستمرار والتفرد بحسب

الحول بعد حصول الربح سقط اعتبار المؤنة في باقيه فلا يوضع من الربح مقدارها على فرض الحيوة • مسئلة ٦٩ اذا لم يحصل له ربح في تلك السنة وحصل في السنة اللاحقة لا يخرج مؤنتها من ربح

الازمان في المحاورات الا ان يدل دليل على الخلاف • فتلخص أنه في جميع موارد الشك في المؤنة سواء شك في أن شيئاً خاصاً من المؤنة أولاً • او كان من المؤنة عرفاً وشك في أنه من المؤنة المستثناة أولاً • أو كان من المؤنة المستثناة حدوثاً وشك في أنه يكون كذلك بقاءً أيضاً أولاً • وجب الخمس في جميع ما ذكر • لعموم ما دل عليه • وبالجملة المراد بالمؤنة ما يتهيأ ويعد في المتعارف لاجل رفع الاحتياجات الفعلية الصرفية الاتلافية • أو الانتفاعية الفعلية ولو كانت العين المنتفع بها باقية الى سنين مثل أثاث البيت ونحوها • أو الشأنية القريبة المتعارفة كالأعداد في الصيف ما يحتاج اليه في الشتاء أو بالعكس وفي غير ذلك • إما لا يكون منها أو يشك في ذلك حدوثاً كان أو بقاءً فالمرجع في ذلك كله عموم ما دل على الخمس •

كما أنه المرجع فيما ( اذا مات المكتسب في أثناء الحول بعد حصول الربح ) فيجب الخمس في تمام الربح حينئذ اذ لا ريب في أنه ( سقط اعتبار المؤنة في باقيه ) فإنه لا وجه لوضع المؤنة من الربح لباقي السنة لاتفاء موضوعها بموته فكيف يوضع حينئذ فيجب الخمس في الباقي مطلقاً • ثم انه قد مر سابقاً ان المراد بالمؤنة هي مؤنة السنة فقط فلو لم يربح في سنة وربح في لاحقتها ( لا يخرج مؤنتها من ربح السنة اللاحقة ) لاختصاص كل



السنة اللاحقة • مسألة ٧٠ مصارف الحج من مؤنة عام الاستطاعة فاذا استطاع في أثناء حول حصول الربح وتمكن من المسير بأن صادف سير الرفقة في ذلك العام احتسب مخارجه من ربحه • وأما اذا لم يتمكن حتى انقضى العام وجب عليه خمس ذلك الربح فان بقيت الاستطاعة الى السنة الآتية وجب والا فلا • ولو تمكن وعصى حتى انقضى الحول •••••

سنة بمؤنة خاصة • نعم لو استقرض للمؤنة في سنة عدم حصول الربح فسيأتي حكمه انشاء الله تعالى •

### مصارف الحج وحكمها

ولها اقسام من حيث كونها من المؤنة وعدمه • فالاول ما ( اذا استطاع في أثناء حول حصول الربح وتمكن من المسير بأن صادف سير الرفقة في ذلك العام ) وسافر الى الحج فالظاهر تسالمهم على انه ( احتسب مخارجه من ربحه ) لأنها من المؤنة شرعاً وعرفاً بلا كلام لهم في ذلك •  
الثاني ما ( اذا لم يتمكن حتى انقضى العام ) فلا يتحقق مورد للمؤنة لفرض عدم التمكن من الحج فلا وجه لاستثناء المؤنة بل ( وجب عليه خمس ذلك الربح ) هذا حكم الخمس • وأما حكم حجه ( فان بقيت الاستطاعة الى السنة الآتية وجب ) لما يأتي انشاء الله تعالى من الأدلة الثلاثة الدالة على وجوبه مع تحققها ( والا فلا ) لعدم استقرار الحج عليه لاجل عدم التمكن منه كما هو المفروض •

الثالث ما ( لو تمكن وعصى حتى انقضى الحول ) فالظاهر وجوب

فكذلك على الاحوط • ولو حصلت الاستطاعة من أرباح سنين متعددة وجب الخمس فيما سبق على عام الاستطاعة • وأما المقدار المتم لها في تلك السنة فلا يجب خمسه اذا تمكن من المسير • واذا لم يتمكن فكما سبق يجب

الخمس عليه أيضاً كالصورة الثانية لاطلاق الادلة وعدم المؤنة المصروفة فهو كما لو قتر على نفسه وقد مر فيه عدم الاستثناء ولم يظهر وجه تردده (قده) في المقام ويجب عليه الحج في السنة الآتية لاستقراره عليه بالتمسك والعصيان هذا كله لو حصلت الاستطاعة في سنة الربح •

الرابع ( لو حصلت الاستطاعة من أرباح سنين متعددة وجب الخمس فيما سبق على عام الاستطاعة ) لاطلاق أدلة الوجوب في الربح الزائد الشامل للمقام ( وأما المقدار المتم لها في تلك السنة فلا يجب خمسه اذا تمكن من المسير ) وسار لكونه من المؤنة المصروفة حينئذ • نعم اذا لم يحج عصيانياً أو لأجل عدم التمسك منه وجب عليه خمسه كما مر • ولا فرق فيما مر بين الحج الواجب والمندوب بل والزيارات وسيأتي في مسألة ٨١ ان المدار على وقت انشاء السفر فان كان انشائه في عام الربح فمصارفه من مؤنته ذهاباً وایاباً وان تم الحول في أثناء السفر • والظاهر عدم الفرق في ذلك بين ما كان مبناه على البقاء • أو كان مما يتلف عينه لأن المفروض ان مصارف الحج من حيث المصرفية في الحج من المؤنة فيصدق على مجموع ما اشتره من الربح أو ما ادخره مما يتلف عينه في طريق الحج انه من المؤنة • وان تم الحول في أثناء السفر فلا يكون ما زاد بعده مما زاد عن المؤنة عرفاً •



• اخراج خمسة • مسألة ٧١ اداء الدين من المؤنة اذا كان في عام حصول الربح •  
او كان سابقاً ولكن لم يتمكن من أدائه الى عام حصول الربح • واذا لم

### أداء الدين والمؤنة

وله أقسام الاول ( ما اذا كان في عام حصول الربح ) ومؤنة ذلك العام  
بأن تكون الاستدانة والصرف في المؤنة والقضاء جميعاً في عام الربح فلا  
اشكال في كونه من المؤنة •

الثاني ما اذا لم يكن للمؤنة ولكن كان حصوله في عام الربح لاجل اسباب  
قهرية وكان أدائه من الربح في عامه وهو أيضاً من المؤنة •

الثالث ما اذا لم يكن من القسمين ولكن كان لتكثير المال وشراء الضياع  
والعقار وتزويد النخيل والاشجار ففي كون أدائه من المؤنة اشكال بل منع •  
نعم لو استدان فحصل هذه الامور أو بعضها فتلف عنده وبقي دينه فالظاهر  
ان أدائه من المؤنة حينئذ للصدق العربي كما استظهره شيخنا الانصاري (ره) •

الرابع ما اذا لم تكن الاستدانة والصرف في المؤنة في عام حصول الربح  
بل ( كان سابقاً ولكن لم يتمكن من أدائه الى عام حصول الربح ) • فالظاهر  
كونه من المؤنة لصدقها عليه عرفاً بل وكذا ان كانت الاستدانة في غير عام  
الربح • ولكن كان صرفه في المؤنة في عام الربح وبلا فرق أيضاً بين الدين  
القهري أو الاختياري • نعم لو لم يكن للمؤنة والحوائج العرفية وكان من  
القسم الثالث يجري فيه تفصيل ذلك القسم •

يؤد دينه حتى انقضى العام فالاحوط اخراج الخمس أولاً واداء الدين  
مما بقى ♦♦♦♦♦♦♦♦

الخامس عين القسم الرابع بحاله ولكن كان متمكناً من الاداء ولم يؤد الى  
عام حصول الربح والظاهر كونه من المؤنة أيضاً لاحتياجه اليه فعلا وعن  
صاحب الجواهر (ره) « لكن يعتبر في ذلك وفي الديون وفي الذور والكفارات  
ونحوها سبقها أو مقارنتها لحول الربح مع الحاجة بل قد لا تعتبر الحاجة  
في الدين السابق لصيرورة وفائه بعد شغل الذمة من الحاجة وان لم يكن  
أصله كذلك دون المتجدد منها بعد مضي الحول فانه لا يزاحم الخمس في  
ربح ذلك العام الماضي ♦ بل سائر المون السابقة كذلك أيضاً كما هو ظاهر  
الاصحاب جميعهم » ومن ذلك يظهر الخدشة في المتن حيث قيده بعدم  
التمكن من الاداء ♦

السادس ما اذا استدان ( ولم يؤد دينه حتى انقضى العام فالاحوط  
اخراج الخمس أولاً واداء الدين مما بقى ) بل هو الاقوى ان لم يكن  
لمؤنة العام لأنه حينئذ مثل التقدير الذي مر منه (قده) تقوية الوجوب في  
مسئلة ٦٥ واما ان كان دينه لمؤنة العام فيجوز له استثناء مقداره من ربحها  
كما مر منه (قده) الفتوى بذلك في مسئلة ٦٦ وحينئذ فلو أداه في سنة اخرى  
فهل يحسب من مؤنة سنة الاداء نظراً الى أن الاداء حاجة عرفية كما مر في  
عبارة صاحب الجواهر (ره) ♦ اولا يحسب منها لان المفروض تمكنه من  
الاداء سابقاً وآخر الى السنة اللاحقة ♦ قولان - ظاهر الماتن (ره) هو الثاني  
لما مر من قوله ( ولكن لم يتمكن ) والاقوى هو الاول لتحقق الحاجة الفعلية



وكذا الكلام في النذور والكفارات • مسئلة ٧٢ متى حصل الربح وكان زائداً على مؤنة السنة تعلق به الخمس وان جاز له التأخير في الاداء الى آخر السنة •••••

العرفية ( وكذا الكلام في النذور والكفارات ) وسائر أنحاء تفرغ الذمة عما اشتغلت بها من الماليات •

ثم انه قد اشرنا سابقاً الى انه ( متى حصل الربح وكان زائداً على مؤنة السنة تعلق به الخمس ) لاطلاق الادلة وفي الجواهر وكذا لا اعتبار للحول في الأرباح أيضاً على المشهور بين الاصحاب تقلاً وتحصيلاً الا ما يحكي عن السرائر من اعتباره مع ان عبارته ليست بتلك الصراحة ولا ذلك الظهور كما اعترف به بعضهم الخ وما يمكن أن يستدل به على اعتبار الحول امران • الاول - مثل قولهم عليهم السلام الخمس بعد المؤنة بقريئة ما دل على أن المراد بها المؤنة السنوية فيكون وجوب الخمس بعد مضيها • وفيه أن المراد هو افراز المؤنة من الربح لا صرفها في السنة • وفي الجواهر واستثناء المؤنة لا دلالة فيه على تأخر الوجوب بعد ارادة اخراج قدرها تخميناً منها لصدق اسم المؤنة به لا المصارف الفعلية الخ •

الثاني - ان المؤنة لا يعلم الا بعد السنة • وفيه ان قدرها معلوم تخميناً نوعاً • وهذا المقدار يكفي في جواز افرازها فيتعلق الخمس بالربح بمجرد ظهوره بعد افراز المؤنة ( وان جاز له التأخير في الاداء الى آخر السنة ) وفي الجواهر كما صرح به جماعة بل لا أجد فيه خلافاً بل الظاهر الاجماع عليه بل قد يشعر به صحيح ابن مهزيار الطويل المتقدم سابقاً انتهى

فليس تمام الحول شرطا في وجوبه وانما هو ارفاق بالمالك لاحتمال تجدد مؤنة اخرى زائدا على ما ظنه فلو اسرف أو تلف ماله في أثناء الحول لم يسقط الخمس وكذا لو وهبه أو اشترى بغبن حيلة في أثناءه • مسألة ٧٣ لو تلف بعض أمواله مما ليس من مال التجارة أو سرق أو نحو ذلك لم يجبر

والظاهر ان جواز التأخير من المسلمات لديهم وهو الدليل ان تم اجماعا والا فمقتضى القاعدة عدم جواز التصرف في مال الغير أو متعلق حقه • وفي المستند دعوى الاجماع أيضا وفيه وفي غيره تعليل جواز التأخير بالاحتياط في المؤنة والارفاق بالمالك • وفي الجواهر كما في المتن وحينئذ ( فلو اسرف أو تلف ماله في أثناء الحول لم يسقط الخمس وكذا لو وهبه ) هبة غير لائقة بحاله ( أو اشترى بغبن حيلة في أثناءه ) لاطلاق الأدلة وعدم كون ذلك كله من المؤنة •

### جبران الخسران

( اعلم ان عنوان جبران الخسارة لم يقع في دليل من نص أو معقد اجماع فلا بد وان يكون اما من انطباق المؤنة عليه أو كونه من رأس المال أو كان بحيث لا يصدق الاستفادة عرفا • وان لم يكن كذلك فلا وجه لجبران الخسارة من الربح بل عمومات وجوب الخمس بعد استثناء المؤنة محكمة • ثم ان لجبران الخسارة أقساما : الاول - ( لو تلف بعض أمواله مما ليس من مال التجارة أو سرق أو نحو ذلك ) مما يوجب الخسارة فلا يجبر بالربح وان كان في عامه اذ ليس محسوبا من المؤنة ) وقد مر انه لا دليل على جبران الخسارة بالخصوص وليس من رأس المال أيضا • مع



بالربح وان كان في عامه اذ ليس محسوباً من المؤنة • مسئلة ٧٤ لو كان له رأس مال وفرقه في أنواع من التجارة فتلف رأس المال أو بعضه من نوع منها فالاحوط عدم جبره بربح تجارة اخرى ••••••••

انه لو كان منه فقد مر الاحتياط الوجوبي في تخميسه • نعم لو كان قد تدارك الخسارة في سنة الربح من الفائدة فلا خمس فيه لانه قد صار من المؤنة حينئذ

الثاني ( لو كان له رأس مال وفرقه في أنواع من التجارة فتلف رأس المال أو بعضه من نوع منها فالاحوط عدم جبره بربح تجارة اخرى ) يعني بربح نوع آخر من التجارة كما اذا كان تاجراً في السكر والشاي مثلاً فربح في الاول وخسر في الثاني وذلك لعدم انطباق المؤنة عليه وليس الجبر من قبيل رأس المال وبمنزلته مع انه لو كان من قبيله فالاحوط فيه الخمس ايضاً الا اذا كان محتاجاً اليه بحيث لو خسه لم يكف ربح ما عنده لمؤنته كما ان الظاهر صدق الاستفادة ايضاً بالنسبة الى ما حصل له فيه الربح فيجب تخميسه نعم يمكن أن يقال ان التجارات وان تعددت ظاهراً لكنها جميعاً مشتركة في عنوان الفائدة والاستفادة فكأنها بمنزلة تجارة واحدة • وفي التجارة الواحدة وان تعددت اصنافه يشكك صدق الاستفادة ان ربح في بعض اصنافه وخسر في آخرها ولكن ذلك محل الاشكال •

الثالث ما اذا كان له تجارة واحدة في نوع واحد يكون له اصناف فربح في بعض الاصناف وخسر في الآخر وهو المراد بقوله (ره) ( وكذا

بل وكذا الاحوط عدم جبر خسران نوع بربح اخرى • لكن الجبر لا يخلو عن قوة خصوصاً في الخسارة • نعم لو كان له تجارة وزراعة مثلاً فخسر في تجارته أو تلف رأس ماله ••••••••

فيها فعدم الجبر لا يخلو عن قوة خصوصاً في صورة التلف وكذا العكس • واما التجارة الواحدة فلو تلف بعض رأس المال فيها وربح الباقي فالاقوى

الاحوط عدم جبر خسران نوع بربح اخرى لكن الجبر لا يخلو عن قوة خصوصاً في الخسارة ) والمناطق كله حينئذ عدم صدق الاستفادة مع تحقق الخسارة • وكون التجارة في نوع واحد وان اختلفت اصنافه بل ومع الشك في تحقق الاسترباح والاستفادة لا يصح التمسك بعمومات الخمس لأنه من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية ومن ذلك يظهر الفرق بين القسم الثالث وما قبله • فان القسم الثاني حيث كانت التجارة بحسب النوع متعددة يمكن صدق الاستفادة والاسترباح فيما ربح فيه فتشملة العمومات • بخلاف المقام الذي يشك في ذلك •

الرابع ما ( لو كان له تجارة وزراعة مثلاً فخسر في تجارته أو تلف رأس ماله فيها فعدم الجبر لا يخلو عن قوة خصوصاً في صورة التلف وكذا العكس ) فانه باعتبار التعدد النوعي في الاستفادة يكون احدهما اجنبياً عن الآخر في عرف المتعاملين فيصدق الاستفادة حقيقاً الا ان يقال انه وان كان متعدداً نوعاً لكن المناطق انما هو الاستفادة من حيث هي استفادة ولا بد من صدق عدم الخسران بالنسبة اليها دون الانواع والاصناف الا ان يفرق العرف في ذلك •



الجبر وكذا في الخسران والربح في عام واحد في وقتين سواء تقدم الربح أو الخسران فانه يجبر الخسران بالربح • مسألة ٧٥ الخمس بجميع أقسامه متعلق بالعين ••••••••

ويتخير المالك بين دفع خمس العين أو دفع قيمته من مال آخر نقداً أو جنساً •

الخامس ( التجارة الواحدة ) صنفاً بأن كان تاجراً في صنف التمر فقط ( فلو تلف بعض رأس المال فيها وربح الباقي فالاقوى الجبر وكذا في الخسران والربح في عام واحد في وقتين سواء تقدم الربح أو الخسران فانه يجبر الخسران بالربح ) وذلك كله لعدم صدق الربح والاستفادة في عرف المتعاملين • وبالجملة انه ان لوحظ الجبران والخسران بالنسبة الى ذات الاستفادة من حيث هي فلا بد وان لا يفرق بين جميع الموارد ولكنه مخالف، في الجملة للعرف حيث يحكمون بتحقق الربح فيما اذا ربح في نوع وخسر في آخر • وان لوحظ بالنسبة الى أصناف نوع واحد فالظاهر تردهم في تحقق الربح والاستفادة فيما اذا ربح في صنف وخسر في آخر لو لم يحكموا بالعدم • وان لوحظ بالنسبة الى صنف واحد فالظاهر حكمهم بالعدم فيما اذا تلف بعض رأس المال أو حصل الخسران مع تحقق الربح في الجملة سواء تقدم الخسران على الربح أو كان بالعكس •

ثم ان مسألة ( الخمس بجميع أقسامه متعلق بالعين ) قد مرت مستوفى في أول الكتاب فراجع •

( ويتخير المالك بين دفع خمس العين أو دفع قيمته من مال آخر نقداً أو جنساً ) للسيرة المستمرة أولاً ونسبة ذلك الى مذهب الاصحاب ثانياً

ولا يجوز له التصرف في العين قبل اداء الخمس ♦♦♦♦♦♦♦♦

فعن شيخنا الانصاري (قده) بل يظهر من حاشية المدقق الخونساري (ره) في مسألة وجوب بسط الخمس على الاصناف ان جواز اداء القيمة مذهب الاصحاب والحاق الخمس بالزكوة في جميع الفروع والاحكام الا ما خرج بالدليل • وقد ثبت التخيير فيها ثالثاً وظاهر خبر الازدي <sup>(١)</sup> وريان <sup>(٢)</sup> ابن صلت وخبر السرائر <sup>(٣)</sup> عن ابي بصير رابعاً الدال باطلاقه على جواز المعاملة والمعاوضة على مورد الخمس ولو بعد الحول ولو شك في الشمول لما بعده فلا اشكال في دلالة الاخبار على الجواز في أثناء الحول فيستصحب ذلك الى ما بعده أيضاً • وبالجملة من تأمل في مثل هذه المسئلة الابتلائية وعدم بيان الائمة عليهم السلام لحكمها ابتداءً وعدم سؤال السائلين عن ذلك يطمئن بثبوت الولاية للمالك بين دفع العين أو القيمة •

ان قيل لعل عدم السؤال لاجل ان الغالب هو الاعطاء من العين في تلك الازمنة يقال نعم ولكن جواز الاعطاء من القيمة وعدمه كان ابتلائياً أيضاً فلم لم يبين ولماذا لم يسئل عنه هل كان لاجل انس ذهنهم بأحكام الزكوة وانها تجري في الخمس أيضاً أو لاجل ان الشارع أوكلهم الى اختبارهم وعلى أي تقدير يثبت المطلوب •

( ولا يجوز له التصرف في العين قبل اداء الخمس ) لما مر من قول ابي جعفر عليه السلام لا يحل لأحد أن يشتري من الخمس شيئاً حتى يصل إلينا حقنا وقوله (ع) أيضاً من اشترى شيئاً من الخمس لم يعذره الله اشترى



وان ضمنه في ذمته • ولو ائلفه بعد استقراره ضمنه • ولو اتجر به قبل اخراج الخمس كانت المعاملة فضولية بالنسبة الى مقدار الخمس فان امضاه ما لا يحل له بلا فرق في ذلك بين كونه من الملكية أو الحقية على ما مر في أول الكتاب بل ( وان ضمنه في ذمته ) لاصالة عدم ولايته على ذلك الا بالدليل ولا دليل عليها •

ان قلت مقتضى الجمع بين ما مر من الأدلة الدالة على تخيير المالك في الاداء من العين أو القيمة وبين ما ظاهره المنع من التصرف في متعلق الخمس حتى تؤدي مثل خبر اسحاق ابن عمار سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول لا يعذر عبد اشترى من الخمس شيئاً ان يقول اشتريته بمالي حتى يأذن له أهل الخمس - الحديث • وغيره مما مر هو صحة النقل الى الذمة قلت التخيير في الاداء من العين أو القيمة اعم من جواز الانتقال الى الذمة لان التخيير في الواقع هو الاختيار في تبديل صورة المالية مع بقاء عينها خارجاً • وأما الانتقال الى الذمة فهو انقطاع الحق عن الخارج رأساً وتبديلها الى الذمة • وبالجملة التخيير هو صحة التبديل في المال الخارجي • والنقل الى الذمة هو قطع أصل الحق في الخارج وتقبلها في العهدة فلا تدل تلك الأدلة على صحة الانتقال الى الذمة كما لا يخفى •

نعم لو كان ذلك باذن الحاكم الشرعي مع مراعاته للمصلحة فالظاهر عدم الاشكال فيه هذا ( ولو ائلفه بعد استقراره ضمنه ) لانتقال الحق الى الذمة قهراً بعد انتفاء موضوعه خارجاً وعدم سقوطه بمسقط شرعي • ( ولو اتجر به قبل اخراج الخمس كانت المعاملة فضولية بالنسبة الى مقدار الخمس ) كما مر تفصيله في أوائل الكتاب فراجع وحينئذ ( فان امضاه

الحاكم الشرعي أخذ العوض .....

والا رجع بالعين بمقدار الخمس ان كانت موجودة وبقيمتها ان كانت تالفة •  
ويتخير في أخذ القيمة بين الرجوع على المالك أو على الطرف المقابل الذي  
أخذها وأتلفها • هذا اذا كانت المعاملة بعين الربح • وأما اذا كانت في الذمة  
ودفعها عوضاً فهي صحيحة ولكن لم تبرء ذمته بمقدار الخمس ويرجع الحاكم

الحاكم الشرعي أخذ العوض ) بناء على الشركة الحقيقية واما بناء على  
كونه من قبيل الحق كما اخترناه سابقا فلا بد في أخذ العوض من المصالحة  
والمراضات لأن العوض وقع بازاء نفس الملك لا الحق • والمفروض انه ملك  
المالك فتمام العوض يكون ملكا له أيضا وان لم يمضه الحاكم الشرعي  
( رجع بالعين بمقدار الخمس ان كانت موجودة وبقيمتها ان كانت تالفة ) أما  
بناء على الشركة الحقيقية فواضح وكذا بناء على الحق اذا لا وجه لكونه  
من الحق الا ان يصلح متعلقه لاستيفائه عند امتناع من عليه الحق وتعاونه  
( ويتخير في أخذ القيمة بين الرجوع على المالك أو على الطرف المقابل الذي  
أخذها وأتلفها ) لقاعدة اليد المتسالم عليها عند الكل بل الموافق للمرتكزات  
العقلانية في الجملة •

( هذا اذا كانت المعاملة بعين الربح • واما اذا كانت في الذمة ودفعها  
عوضا فهي صحيحة ) بلا اشكال اذ لم تقع المعاملة بعين ما هو متعلق حق  
الغير ( ولكن لم تبرء ذمته بمقدار الخمس ) اذ لا ولاية له على تفرغ الذمة  
به وعدم تحقق المسقط الشرعي عن العين فلا مجال لتشتغل الذمة •



به ان كانت العين موجودة وبقيمتها ان كانت تالفة مخير حينئذ بين الرجوع على المالك أو الآخذ ايضا • مسألة ٧٦ يجوز له ان يتصرف في بعض الربح ما دام مقدار الخمس منه باق في يده مع قصده اخراجه من البقية اذ شركة ارباب الخمس مع المالك انما هي على وجه كلي في المعين كما ان الامر في الزكوة ايضا كذلك وقد مر في بابها ••••••••

مسئلة ٧٧ اذا حصل الربح في ابتداء السنة أو في اثنائها فلا مانع من التصرف

( ويجوز له ان يتصرف في بعض الربح ما دام مقدار الخمس منه باق في يده مع قصده اخراجه من البقية ) للسيرة وتسالم الاصحاب ظاهرا ولما مر من ان الخمس نحو حق متعلق بالعين • وأما ان متعلقه تمام العين من حيث الاشاعة أو مقدار الخمس فقط فاستظهار ذلك من الادلة مشكل جدا والمتيقن هو الاخير وأما التعليل بان ( شركة ارباب الخمس مع المالك انما هي على وجه الكلي في المعين كما ان الامر في الزكوة ايضا كذلك ) فهو صحيح ان كان من باب الأخذ بالقدر المتيقن في الحق كما قلناه • وأما ان كان من الشركة الحقيقية في العين وانها على وجه الكلي في المعين وقد مروجه ذلك كله في أول الكتاب فراجع •

و ( اذا حصل الربح في السنة أو في اثنائها فلا مانع من التصرف فيه بالاتجار ) للسيرة وظهور الاجماع على عدم وجوب العزل وبناء الشارع على الارفاق بالملك وظاهر خبر ابي بصير قال كتبت الى ابي عبدالله ( ع ) في الرجل يهدي اليه مولاة • الي أن قال : فكتبت أما ما أكل فلا وأما البيع

فيه بالاتجار • وان حصل منه ربح لا يكون ما يقابل خمس الربح الاول منه لارباب الخمس • بخلاف ما اذا اتعرج به بعد تمام الحول فانه ان حصل ربح كان ما يقابل الخمس من الربح لاربابه مضافاً الى اصل الخمس فيخرجهما أولاً ثم يخرج خمس بقيته ان زادت على مؤنة السنة •••••

فنعم هو كسائر الضياع الحديث (٣٣) •

بل ( وان حصل منه ربح لا يكون ما يقابل خمس الربح الاول منه لارباب الخمس ) للسيرة أيضاً وعن شيخنا الانصاري (ره) فيما كتبه في الخمس وأما اشتراك المستحقين مع المالك في الربح الحاصل من المال المشترك وفي الخسارة التي تنفق فيه لأنه مقتضى عدم وجوب العزل والاذن في التصرف في جملة المال فالظاهر انه كسابقه مخالف للفتوى والعمل لاستقرارهما ظاهراً على اشتراك المستحقين في الخسارة دون الربح وان كان لهم حق مجدد فيه كما في عامل القراض انتهى ولأن ذلك مقتضى ما دل على أن مورد الخمس مجموع الربح السنوي لا أبعاضها كما مر ولكن عن صاحب الجواهر (ره) الميل الى اختصاص مستحق الخمس بحصة الخمس من الربح وعمدة دليبه تبعية النماء للاصل • وهو مخدوش حتى على مبناه (ره) من أن المناط في الربح هو مجموع الارباح لا أبعاضها الخاصة •

وأما ( اذا اتعرج به بعد تمام الحول فانه ان حصل ربح كان ما يقابل الخمس من الربح لاربابه مضافاً الى أصل الخمس فيخرجهما أولاً ثم يخرج خمس بقيته ان زادت على مؤنة السنة ) هذا يصح بناءً على الشركة الحقيقية



مسئلة ٧٨ ليس للمالك أن ينقل الخمس الى ذمته ثم التصرف فيه كما أشرنا اليه • نعم يجوز له ذلك بالمصالحة مع الحاكم وحينئذ فيجوز له التصرف فيه • ولا حصة له من الربح اذا أتجر به ولو فرض تجدد مؤن له في أثناء الحول على وجه لا يقوم بها الربح انكشف فساد الصلح • مسئلة ٧٩ يجوز له تعجيل اخراج خمس الربح اذا حصل في أثناء السنة ولا يجب التأخير الى

وامضاء الحاكم لتلك المعاملة • وأما بناءً على أن الخمس نحو حق فقط فلا وجه ظاهراً لكون ما يقابل الخمس من الربح لاربابه اذ لم تقع المعاملة على ما لهم بل على متعلق حقهم • والعوض انما يقع بازاء نفس العين دون الحق القايم به •

و ( ليس للمالك أن ينقل الخمس الى ذمته ثم التصرف فيه ) لاصالة عدم ولاية له على ذلك ( نعم يجوز ذلك بالمصالحة مع الحاكم ) لثبوت ولايته على المستحقين مع مراعات صلاحهم في ذلك ( وحينئذ فيجوز له التصرف فيه ولا حصة له من الربح اذا أتجر به ) يعني لارباب الخمس لفرض انتقاله الى الذمة باذن الحاكم • نعم لو كان ما أتجر فيه حصة المستحقين وافرزها بأمر الحاكم والمصالحة معه فيكون تمام الربح لهم ولا حصة منه للمالك حينئذ ( ولو فرض تجدد مؤن له في أثناء الحول على وجه لا يقوم بها الربح انكشف فساد الصلح ) لعدم موضوع له حينئذ •

ان قلت صحة مثل هذا الصلح من أصله محل اشكال لتزلزل موضوعه ومورده قلنا لا بأس بمثل ذلك في الصلح •

و ( يجوز له تعجيل اخراج خمس الربح اذا حصل في أثناء السنة )

آخرها فان التأخير من باب الارفاق كما مر وحينئذ فلو اخرجه بعد تقدير المؤنة بما يظنه فبان بعد ذلك عدم كفاية الربح لتجدد مؤن لم يكن يظنها كسيف ذلك عن عدم صحته خمساً .....  
 فله الرجوع به على المستحق مع بقاء عينه لا مع تلفها في يده إلا اذا كان عالماً

لعموم أدلة الخمس واطلاقاتها ووجود المقتضى وفقد المانع ( ولا يجب التأخير الى آخرها فان التأخير من باب الارفاق كما مر ) من تسالمهم على عدم اعتبار الحول في شيء من أقسام الخمس حتى الارباح ( وحينئذ فلو اخرجه بعد تقدير المؤنة بما يظنه فبان بعد ذلك عدم كفاية الربح لتجدد مؤن لم يكن يظنها كسيف ذلك عن عدم صحته خمساً ) لاتفاء موضوعه ومتعلقه إلا ان يكون لنفس تخميس المؤنة والظن بتحقق الربح موضوعية في البين بحيث كان وجوب الخمس تعلق بالاطمئنان بزيادة الربح عن المؤنة ولو لم يكن كذلك في الواقع كما يظهر من المسالك والجواهر • ولكنه مع انه لا دليل عليه خلاف ظواهر الادلة اذ المستفاد منها عرفاً هو ان المناطق على الربح الواقعي لا الاعتقادي كما في سائر التكاليف حيث ان متعلقاتها تكون متعلقاً لها من حيث الواقع لا بحسب الاعتقاد فقط وحينئذ ( فله الرجوع على المستحق مع بقاء عينه ) لقاعدة اليد ( لا مع تلفها في يده ) لقاعدة الغرور وأصالة البراءة عن الضمان ( الا اذا كان عالماً بالحال فان الظاهر ضمائه حينئذ ) اذ لا غرور على هذا فتكون قاعدة اليد محكمة •

ثم انه قد مر مراراً انه لا ولاية للمالك على نقل الخمس الى ذمته بعد



٢٠٨ عدم جواز التصرف قبل أداء الخمس وحكم جعل الغوص مكتسباً

بالحال فان الظاهر ضمانه حينئذ ، مسألة ٨٠ اذا اشترى بالربح قبل اخراج الخمس جارية لا يجوز له وطئها كما انه لو اشترى به ثوباً لا يجوز الصلواة فيه ولو اشترى به ماءً للغسل أو الوضوء لم يصح وهكذا نعم لو بقي منه بمقدار الخمس في يده وكان قاصداً لاخرجه منه جاز وصح كما مر نظيره . مسألة ٨١ قد مر ان مصارف الحج الواجب اذا استطاع في عام الربح وتمكن من المسير من مؤنة السنة وكذا مصارف الحج المندوب والزيارات والظاهر ان المدار على وقت انشاء السفر فان كان انشائه في عام الربح فمصارفه من مؤنته ذهاباً واياباً وان تم الحول في أثناء السفر فلا يجب اخراج خمس ما صرفه في العام الآخر في الآيات او مع المقصد وبعض الذهاب مسألة ٨٣ لو جعل الغوص أو المعدن مكسباً له كفاه اخراج خمسهما أولاً ولا يجب عليه خمس آخر من باب ربح لمكسب بعد اخراج مؤنة سنته .

الحول إلا باذن الحاكم فاذا ( اشترى بالربح ) بعد الحول و ( قبل اخراج الخمس جارية لا يجوز له وطئها كما انه لو اشترى به ثوباً لا يجوز الصلواة فيه ولو اشترى به ماءً للغسل او الوضوء لم يصح وهكذا ) سواء كان من الشركة الحقيقية أو من قبيل الحق لأن تبادل متعلق حق الغير الى شىء آخر يحتاج الى اذن من له الحق أو من له الولاية عليه ( نعم لو بقي عنه بمقدار الخمس في يده وكان قاصداً لاخرجه منه جاز وصح كما مر نظيره ) ومر وجهه أيضاً فراجع كما انه قد مر ما يتعلق بمسئلة ٨١ في مسئلة ٧٠ فراجع . و ( لو جعل الغوص أو المعدن مكسباً له كفاه اخراج خمسها أولاً ولا يجب عليه خمس آخر من باب ربح المكسب بعد اخراج مؤنة سنته ) المتأمل في

مسئلة ٨٣ المرأة التي تكتسب في بيت زوجها ويتحمل زوجها مؤنتها يجب عليها خمس ما حصل لها من غير اعتبار اخراج المؤنة اذ هي على زوجها إلا أن لا يتحمل • مسئلة ٨٤ الظاهر عدم اشتراط التكليف والحرية في الكنز والغوص والمعدن والحلال المختلط بالحرام والأرض التي يشتريها الذمي من المسلم

الأدلة يطمئن بأنه ليس للاقسام الخاصة موضوعية مخصوصة لوجوب الخمس بل المناط انطباق عنوان الفائدة عليها • ولكن خصص بعض أقسامها باستثناء مؤنة السنة • نعم قد ناقشنا في صدقتها على الأرض التي اشتريها الذمي والمال المخلوط بالحرام ولكن البقية داخله في الفائدة والاستفادة فلا وجه حينئذ لتعدد الخمس بعد وحدة المتعلق وان تعددت الجهة والحيثية مضافاً الى امكان شمول اطلاق قوله عليه السلام لاثنيا في الصدقات للمقام أيضاً وان قيل اختصاصه بالزكوة وعن مولانا الرضا عليه السلام في خبر تحف العقول أن الخمس في جميع المال مرة واحدة مع انه من الشك في أصل التكليف بعد التشكيك في كون المورد من ربح المكسب أيضاً •

ثم انه قد مر ان المراد بالمؤنة الصرفية منها لا الفرضية ولو لم يصرف ( فالمرأة التي تكسب في بيت زوجها ويتحمل زوجها مؤنتها يجب عليها خمس ما حصل لها من غير اعتبار اخراج المؤنة اذ هي على زوجها إلا أن لا يتحمل ) فيتحقق موضوع المؤنة حينئذ بالنسبة اليها ان صرفها وإلا كان من التقدير ويجب عليها الخمس أيضاً •

ثم ان ( الظاهر عدم اشتراط التكليف والحرية في الكنز والغوص والمعدن والحلال المختلط بالحرام والأرض التي اشتريها الذمي من المسلم )



فيتعلق بها الخمس ويجب على الولي والسيد اخراجه وفي تعلقه بأرباح مكاسب الطفل اشكال والأحوط اخراجه بعد بلوغه - فصل - في قسمة

لاطلاق الأدلة وعدم ما يصلح للتقييد بالبالغين والحر بل ظهورها في ان الخمس

حق متعلق بالمال واثه من الوضعيات التي لا تناط بالتكليف .

ان قلت ان جملة من الأخبار مشتملة على لفظة الاستعلاء مثل عليه

الخمس أو عليك الخمس ونحوهما مما ظاهره الالتزام وهو يختص بالبالغ

بلا اشكال . قلنا تلك الاخبار بقريئة غيرها يراد منها الالتزام المترتب على

الوضع لا مجرد الالتزام التكليفي فقط حتى يختص بالمكلف والحر ( فيتعلق

بها الخمس ويجب على الولي والسيد إخراجه ) لقصور غيرهما عن توجه

الخطاب بالخراج اليه .

( وفي تعلقه بأرباح مكاسب الطفل ) لما مر آنفاً في غير الأرباح بل قيل

ان تصريحهم باشتراط الكمال في الزكوة وعدمه في المقام ظاهر بل صريح في

عدم اشتراطه هنا ولما في الصحيح عنهما عليهما السلام ليس على مال اليتيم

والدين والمال الصامت شيء - الحديث (٣٤) فان اطلاقه يشمل المقام أيضا

( اشكال والأحوط اخراجه بعد بلوغه ) لاطلاق أدلة الخمس ولفظة الشيء

الوارد في الصحيح قد فسر بالزكوة في جملة من الروايات فراجع باب

وجوب الزكوة على البالغ في الوسائل وغيره .



الخمس ومستحقه • مسألة ١ يقسم الخمس ستة أسهم على الاصح •••••

### فصل في قسمة الخمس ومستحقه

( يقسم الخمس ستة أسهم على الاصح ) كما هو مذهب الاصحاب ويدل عليه ظاهر الكتاب والمستفيضة من أخبار الباب كخبر حماد عن العبد الصالح عليه السلام قال الخمس من خمسة أشياء من الغنائم والغوص ومن الكنوز ومن المعادن والملاحة يؤخذ من كل هذه الصنوف الخمس فيجعل لمن جعله الله له ويقسم الأربعة الاخماس بين من قاتل عليه وولي ذلك ويقسم بينهم الخمس على ستة أسهم سهم لله وسهم لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسهم لذي القربى وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لأبناء السبيل فسهم الله وسهم رسول الله (ص) لاولي الأمر من بعد رسول الله (ص) وراثه وله ثلاثة اسهم سهمان وراثه وسهم مقسوم له من الله وله نصف الخمس كملاً ونصف الخمس الباقي بين أهل بيته فسهم ليتاماهم وسهم لمساكينهم وسهم لأبناء سبيلهم يقسم بينهم على الكتاب والسنة ( الكفاف والسعة ) • الى ان قال : وانما جعل الله هذا الخمس لهم خاصة دون مساكين الناس وأبناء سبيلهم عوضاً لهم من صدقات الناس تنزيهاً من الله لهم لقرابتهم برسول الله (ص) وكرامة من الله تعالى لهم عن اوساخ الناس فجعل لهم خاصة من عنده ما يغنيهم به عن ان يصيرهم في موضع الذل والمسكنة • ولا بأس بصدقات بعضهم على بعض وهؤلاء الذين جعل الله لهم الخمس هم قرابة

(٣٤) وسائل أبواب من يجب عليه الزكوة باب ١ حديث (٢) •



النبي (ص) الذين ذكرهم الله فقال وانذر عشيرتک الأقربين وهم بنو عبدالمطلب أنفسهم الذكر منهم والاثني ليس فيهم من أهل بيوتات قريش ولا من العرب أحد ولا فيهم ولا منهم في هذا الخمس من مواليتهم وقد تحل صدقات الناس لمواليهم وهم والناس سواء ومن كانت أمه من بني هاشم وأبوه من سائر قريش فان الصدقات تحل له وليس له من الخمس شيء لأن الله يقول ادعوهم لآبائهم الى أن قال وليس في مال الخمس زكوة لأن فقراء الناس جعل أرزاقهم في أموال الناس على ثمانية أسهم فلم يبق منهم أحد وجعل للفقراء قرابة الرسول (ص) نصف الخمس فاغناهم به عن صدقات الناس وصدقات النبي صلى الله عليه وآله وولي الأمر فلم يبق فقير من فقراء الناس ولم يبق فقير من فقراء قرابة رسول الله الا وقد استغنى فلا فقير ولذا لك لم يكن على مال النبي والولي زكوة لأنه لم يبق فقير محتاج ولكن عليهم أشياء تنوبهم من وجوه ولهم من تلك الوجوه كما عليهم - الحديث (١) وعن تفسير النعماني عن علي عليه السلام قال يجري الخمس ( يخرج ) من أربعة الى ان قال ويجزى هذا الخمس على ستة أجزاء فيأخذ الامام عليه السلام منها سهم الله وسهم الرسول وسهم ذي القربى ثم يقسم الثلاثة السهام الباقية بين يتامى آل محمد ومساكينهم وأبناء سبيلهم - الحديث (٢) • وقيل وان لم يعرف قائله على التحقيق انه يقسم خمسة أسهم بالقاء سهم الله تعالى لصحيح ربعي عن ابي عبدالله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه

(١) و (٢) وسائل أبواب قسمة الخمس باب ١ حديث (٨) و (١٢) •

سهم لله سبحانه وسهم للنبي (ص) وسهم للامام (ع) وهذه الثلاثة الآن

وآله إذا أتاه المغنم أخذ صفوه وكان ذلك له ثم يقسم ما بقى خمسة أخماس ويأخذ خمسة ثم يقسم أربعة أخماس بين الناس الذين قاتلوا عليه ثم قسم الخمس الذي أخذه خمسة أخماس يأخذ خمس الله عز وجل لنفسه ثم يقسم الأربعة أخماس بين ذوي القربى واليتامى والمساكين وأبناء السبيل يعطى كل واحد منهم حقاً وكذلك الامام (ع) أخذ كما أخذ الرسول (ص) الحديث (٣) ويمكن حمله كما عن الشيخ (ره) انه صلى الله عليه وآله قنع بما دون حقه ليتوفر على المستحقين كما يمكن الحمل على التقية لموافقته لمذهب أكثر العامة كما عن المدارك مع انه ظاهر في القاء سهم الرسول لاسهم الله تعالى فلا يدل على مدعى القيل وعلى أي تقدير لا بد من حمله أو طرحه لقصوره عن مقاومة غيره المعتضد بالشهرة بل الاجماع القولي والعملي والمخالف للعامة فكيف يعارضه النادر الموافق لهم \*

وتلك الاسهم الستة (سهم لله سبحانه وسهم للنبي (ص) وسهم للامام عليه السلام وهذه الثلاثة الآن لصاحب الزمان أرواحنا له الفداء وعجل الله تعالى فرجه) نصاً مثل ما مر من خبر حماد وصحيح البنزطي عن الرضا (ع) قال سئل عن قول الله واعلموا انما غنمتم من شيء فانَّ لله خمسهُ وللرسول ولذي القربى فقليل له (ع) فما كان لله فلمن هو فقال لرسول الله وما كان لرسول الله (ص) فهو للامام (ع) - الحديث (٤) بل واجماعاً وفي الجواهر كما هو مضمون الأدلة السابقة المعتضدة باجماع الانتصار وغيره بل هو



لصاحب الزمان أرواحنا له الفداء وعجل الله تعالى فرجه وثلاثة للايتام  
والمساكين وأبناء السبيل ♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦

محصل على الظاهر انتهى ( وثلاثة للايتام والمساكين وأبناء السبيل ) كتاباً  
وسنة مستفيضة جداً بل متواترة واجماعاً بقسميه كما في الجواهر ♦

### — فائدتان —

الاولى : المراد بذكرى القربى في الآية الكريمة هو الامام عليه السلام  
بلا خلاف معتد به أجده فيه بيننا بل الظاهر الاجماع عليه بل هو من معقد  
اجماع الانتصار والغنية كما انه في التذكرة نسبه الى علمائنا وفي المنتهى  
عن الشيخ الاجماع عليه كذا في الجواهر ويدل عليه أيضاً ما مر من خبر  
حماد فما في خبر زكريا (٥) ابن مالك الجعفي عن ابي عبدالله عليه السلام  
الظاهر في ان المراد به الاعم منه مخدوش وفي الجواهر يجب تأويله أو طرحه  
سيما مع ملاحظة اشتماله على غير ذلك مما هو مخالف للمعلوم من المذهب  
أقول مثل هذا الخبر من مجعولات الاعداء التي جعل لتنقيص حق ذوي  
القربى واسقاط أفخر مفاخرهم كما لا يخفى ♦

الثانية : صريح جمع من الاصحاب وظاهر خبر حماد بل ظاهر الآية  
الكريمة بناءً على شمولها لتسام أقسام الخمس انه لا فرق فيما ذكر بين  
تمام موارده وأقسامه وفي المدارك « الاصحاب قاطعون بتساوي الأنواع  
في المصرف » ♦

(٥) وسائل أبواب قسمة الخمس باب ١ حديث (١) ♦

ويشترط في الثلاثة الاخيرة الايمان وفي الايتام الفقر .....

ثم انه ( يشترط في الثلاثة الاخيرة الايمان ) وفي الجواهر بل لا أجد فيه خلافاً محققاً كما اعترف به بعضهم بل في الغنية الاجماع عليه للشغل المقتضى للاقتصار على المتيقن وكون الخمس كرامة ومودة لا يستحقها غير المؤمن الحاد لله ولرسوله ولأنه عوض الزكوة المعتبر فيها ذلك اجماعاً انتهى أقول فيخصص بما ذكر اطلاق الأدلة من الكتاب والسنة وفيه أيضاً بل قد يدعى ان المساق منه الى الذهن خصوصاً السنة المؤمن وعن المحقق الثاني ان من العجائب هاشمي مخالف يرى رأي بني امية فيشترط الايمان لا محالة انتهى ويشترط ( في الايتام الفقر ) على المشهور نقلاً وتحصيلاً كما في الجواهر لخبر حماد عن العبد الصالح عليه السلام قال وله يعني الامام (ع) نصف الخمس كملاً ونصف الخمس الباقي بين أهل بيته فسهم ليتامهم وسهم لمساكينهم وسهم لأبناء سبيلهم يقسم بينهم على الكتاب والسنة ما يستغنون به في سنتهم فان فضل عنهم شيء فهو للوالي فان عجز أو نقص عن استغنائهم كان على الوالي ان ينفق من عنده بقدر ما يستغنون به وانما صار عليه أن يموتهم لأن له ما فضل عنهم الحديث (٦) وكخبر أحمد بن محمد عن بعض أصحابنا رفع الحديث الى أن قال فالنصف له يعني نصف الخمس للامام خاصة والنصف لليتامى والمساكين وأبناء السبيل من آل محمد الذين لا تحل لهم الصدقة ولا الزكوة عوضهم الله مكان ذلك بالخمس فهو يعطيهم على قدر كفايتهم فان فضل شيء فهو له وان نقص عنهم ولم يكفهم

(٦) وسائل أبواب الخمس باب ٣ حديث (١)



وفي أبناء السبيل الحاجة في بلد التسليم وان كان غنياً في بلده ولا فرق بين ان سفره في طاعة أو معصية ولا يعتبر في المستحقين العدالة ♦♦♦♦♦

أتمه لهم من عنده كما صار له الفضل كذلك يلزمه النقصان الحديث (٧) وعن الحلبي عدم اعتبار الفقر في اليتامى تضعيفاً لرواية أحمد بن محمد وحماد ابن عيسى لارسال الثاني ورفع الاولى ومقابله اليتامى مع المساكين في كلام الله تعالى ويضعف تضعيفه بأن مجرد الارسال والرفع لا يوجب سقوط الخبر اذا تحقق الوثوق بالصدور من القرائن الخارجية أو الداخلية والتقابل في الآية لعله لاجل عدم اعتبار البلوغ في اليتامى ♦ دون المساكين أو لأجل لزوم الاهتمام بهم دون مطلق المساكين ♦

ويشترط (في أبناء السبيل الحاجة في بلد التسليم وان كان غنياً في بلده) لما مر في اليتيم وفي الجواهر في مقام اعتبار الفقر في ابن السبيل قال لكن اعترف الشهيد في روضه بأن ظاهرهم عدم الخلاف في اشتراط ذلك فيه ولعله لأتته المنساق الى الذهن منه والمتيقن في براءة الذمة وظاهر المرسلين السابقين بل في أولهما مواضع للدلالة على المطلوب كما لا يخفى انتهى (ولا فرق بين ان يكون سفره في طاعة أو معصية) جموداً على اطلاق الأدلة ولكن دعوى انسباق عدم كونه معصية منها غير مجازفة فالاحوط ذلك (ولا يعتبر في المستحقين العدالة) لاطلاق الادلة وعدم دليل على التقييد بها وفي الجواهر في مقام عدم اعتبارها بل لا أجد فيه خلافاً كما اعترف به في المدارك والرياض بعد نسبته في أولهما الى مذهب الاصحاب لاطلاق الأدلة السالم عن المعارض

(٧) الوسائل أبواب قسمة الخمس باب (٣) حديث (٢) ♦

وان كان الأولى ملاحظة المرجحات • والأولى ان لا يعطى لمرتكبي الكبائر خصوصاً مع التجاهر بل يقوى عدم الجواز اذا كان في الدفع اعانة على الاثم وسيما اذا كان في المنع الردع عنه ومستضعف كل فرقة ملحق بها • مسألة ٢  
لا يجب البسط على الاصناف بل يجوز دفع تمامه الى أحدهم •

والسيرة المستمرة • الى أن قال : ولقد أجاد في المدارك حيث قال فالقول باعتبار العدالة هنا مجهول القائل ولا ريب في ضعفه انتهى ( وان كان الأولى ملاحظة المرجحات والأولى ان لا يعطى لمرتكبي الكبائر خصوصاً مع التجاهر ) بل الأحوط عدم الاعطاء فيه ( بل يقوى عدم الجواز اذا كان في الدفع اعانة على الاثم وسيما اذا كان في المنع الردع عنه ومستضعف كل فرقة ملحق بها )  
لشهادة العرف بذلك وعدم دليل على الخلاف •

و ( لا يجب البسط على الاصناف بل يجوز دفع تمامه الى أحدهم )  
على المشهور نقلاً وتحصيلاً خصوصاً بين المتأخرين بل لا خلاف معتد به فيه كما في الجواهر والسيرة المستمرة ولأن المنساق من ظواهر الأدلة كتاباً وسنة عرفاً إنما هو مجرد المصرفية كما في الزكوة مع الله لو وجب البسط في هذه المسئلة الابتلائية لشاع وبان فكيف وقد صار خلافه الشايخ والمبان •  
وقد يستدل على عدم وجوب البسط بصحيح ابي نصر عن مولانا الرضا (ع) قال سئل عن قول الله عز وجل واعلموا إنما غنمتم من شيء فإن الله خمسته وللرسول ولذي القربى فقيل له أفرأيت ان كان صنف من الأصناف أكثر وصنف أقل ما يصنع به قال ذاك الى الامام أرايت رسول الله (ص) كيف يصنع أليس إنما كان يعطي على ما يرى كذلك الامام (ع) الحديث (٨) ولكن



وكذا لا يجب استيعاب أفراد كل صنف بل يجوز الاقتصار على واحد ولو أراد البسط لا يجب التساوي بين الاصناف أو الافراد • مسألة ٣ مستحق الخمس من اتسب الى هاشم بالابوة •••••

لا يخفى قصوره عن افادة الحكم بالنسبة الى غير الامام عليه السلام • ( وكذا لا يجب استيعاب أفراد كل صنف بل يجوز الاقتصار على واحد ولو أراد البسط لا يجب التساوي بين الاصناف أو الافراد ) لعدم دليل على الوجوب بل مقتضى دعوى الاجماع على عدمه والسيرة وتعذر الاستيعاب أو تعسره عدمه •

( مسألة ٣ مستحق الخمس من اتسب الى هاشم بالابوة ) لا ريب في صدق الولد والذرية والآل على المنسوب بالام وذلك غير قابل للانكار عرفاً ولغة كما لا اشكال في تكوّن المتفرعين منها من مائها أيضا كما نطق بذلك قوله تعالى يخرج من بين الصلب والترائب أي صلب الرجل وترائب المرأة وقوله تعالى من نطفة أمشاج نبتليه أي مختلطة من مائهما وقد أوضح ذلك التحليلات الدقيقة في العصر الحديث بحيث لم يبق معها ريب في ذلك ولا شك • والمقام ليس مبنياً على ذلك حتى يتعب النفس في تقضه وابعاده بل هو مبني على ان المنساق من الانتساب في المحاورات العرفية العقلائية في جميع الاعصار والازمان بحيث ينزل عليه كلماتهم المحاورية هو الانتساب من طرف الأب فقط أو الاعم منه ومن الام فاذا اطلق بني أسد أو بني هاشم أو بني تميم أو نحوها فهل يتبادر الى الأذهان من اتسب اليهم من طرف الأب أو الاعم فمن كان امه من بني تميم وأبوه من بني أسد فهل

فان انتسب اليه بالام لم يحل له الخمس وتحل له الزكاة ولا فرق بين أن يطلق عليه في المحاورات العرفية الأسدي أو التميمي • والشايح المتعارف بينهم هو ملاحظة طرف الأب بحيث يكون هو مورد الاطلاقات في الاوقاف والصدقات والوصايا والندور ونحوها بل الظاهر كونه وجدانياً في الجملة فاذا كان أبونا من قبيلة وأمنا من اخرى نجد من أنفسنا الانتساب الى قبيلة الأب هو الشايح الذايح وان كانت النسبة الى قبيلة الام محفوظة في حاق الأمر وواقعه لكن شيوع الانتساب والظهور المحاوري انما هو ما يكون من طرف الأب وعلى هذا الشيوع الظهور المحاوري ينزّل اطلاق الهاشمي أيضاً مضافاً الى السيرة المستمرة بين الامامية من خواصهم وعوامهم على انكار اعطاء الخمس لمن كان أبوه تميمياً وامه هاشمية بل يرون ذلك من المنكرات بل لا يرضون بانتساب الامام الصادق ومن بعده من الائمة (ع) الى قبيلة التميم بمجرد انّ ام فروه كانت منها مع انّ هذه المسئلة الابتلائية اذا صارت الشهرة العظيمة الفقهية في كل عصر وزمان على عدم كفاية الانتساب بالام فقط الى بني هاشم في استحقاق الخمس يكفي في تحقق الاطمينان الذي هو مدار الاستنباط ولا أظن ان يرضى قلب سيدنا المرتضى (ره) وغيره ممن نسب اليه الخلاف في هذه المسئلة بجواز اعطاء الخمس لمن كان أبوه أمويّاً وامه هاشمية بل السادات كلهم لا يرضون بانتساب ذلك الى علم الهدى والسيد المرتضى (ره) نعم لا ريب في صدق الذرية والقبيلة والآل بل والاولاد عليه في الجملة ولكن لا ربط له بالمقام كما مر •

وحينئذ ( فان انتسب اليه بالام لم يحل له الخمس وتحل له الزكاة )



يكون علويًا أو عقيليًا أو عباسيًا وينبغي تقديم الأتم علقه بالنبي على غيره  
أو توفيره كالفاطميين ♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦

مسئلة ٤ لا يصدق من ادعى النسب إلا بالبينة أو الشيع المفيد للعلم ويكفي

لما مر ولمرسل حماد المعمول به لدى الأصحاب ومن كانت امه من بني هاشم  
وأبوه من سائر قریش فان الصدقات تحل له وليس له من الخمس شيء  
الحديث وقد ذكرناه في أول هذا الفصل بطوله ولو لم يكن في البين إلا  
هذا الخبر الذي اتفق المشايخ على ضبطه وروايته وكافة الأصحاب على  
العمل به ويشاهد منته بصدوره لكفى ذلك دليلًا وحجة ( ولا فرق بين أن  
يكون علويًا أو عقيليًا أو عباسيًا ) أو جعفريًا أو نوفليًا أو لهيبًا اجماعًا ونصًا ♦  
ففي صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام لا تحل الصدقة لولد العباس  
ولا لنظائرهم من بني هاشم الحديث (٩) وذكر ذرية النبي (ص) أو آل  
محمد (ص) أو ولد فاطمة (ع) أو ذريتها ونحو ذلك انما هو لأجل التغليب  
والشرافة لا الخصوصية كما لا يخفى ♦ نعم لا ريب في انه ( ينبغي تقديم  
الأتم علقه بالنبي على غيره أو توفيره كالفاطميين ) وعن الشهيد (ره) في  
الدروس ينبغي توفير الطالبين على غيرهم وولد فاطمة (ع) على الباقيين وعن  
كشف الغطاء ليس بالبعيد تقديم الرضوي ثم الموسوي ثم الحسيني ثم الحسيني  
وتقديم كل من كانت علاقته بالأئمة أكثر انتهى ♦

و ( لا يصدق من ادعى النسب إلا بالبينة أو الشيع المفيد للعلم ويكفي  
الشيع والاشتهار في بلده ) لاصالة عدم حجية الدعوى إلا بالطرق المثبتة







الاحوط ) لقاعدة الاشتغال واصالة عدم الولاية على ذلك بعد عدم ورود دليل من الخارج يبيّن كمية الاعطاء • إن قلت بعد اتحاد الخمس مع الزكاة في جميع الأحكام إلا ما خرج بالدليل يصح ذلك في الخمس كصحته في الزكوة • قلت صحته في الزكاة محل اشكال لأن قول ابي جعفر عليه السلام في الزكاة اذا اعطيته فاعنه يحتمل قويا ان يكون المراد به الغناء الشرعي الذي هو مقدار مؤنة السنة فقط مع انه لو كان ذلك مسلماً فيها فدعوى صاحب الجواهر (ره) في المقام لا اجد فيه خلافا يمكن أن يكون من دليل الخلاف ولا أقل من الشك في كون المورد من موارد اللاحاق فيبقى على اصالة الاشتغال •

### سهم الامام (ع) ومصرفه ومن له حق التصرف

كثرت الأقوال فيما يتعلق بالناحية المقدسة من نصف الخمس فمن قائل بسقوطه وتحليله وقد مر في أول الكتاب ما يتعلق برده وتزييفه • ومن قائل بوجوب عزله ويداعه والوصية به من ثقة الى ان ظهرت دولته وعلت كلمته لأنه ماله فلا يجوز التصرف فيه عقلاً وتقللاً والعزل والايدياع والوصية من أقرب طرق الايصال اليه وفيه انه يتم لو لم يعلم عدم رضاه الا بذلك اما مع احراز رضاه بغير ذلك بل احراز عدم رضاه بما ذكر فلا وجه له • ومن قائل بلزوم دفنه • ويرد عليه ما ورد على الثاني مع انه معرض للمال على الخطر والزوال خصوصاً في هذه الازمنة التي تقبوا عن كل حديث



وتلاد بل قد جابوا الصخرة بالواد ومن قائل بقسمته بين المحاويج من الذرية  
الظاهرة لوجوب اتفاقهم عليه ولا يسقط ذلك بغية من عليه الحق • وفيه  
الله ان كان لأجل العلم برضاه في الاتفاق عليهم فلا اختصاص بخصوص  
ذاك الاتفاق المخصوص بل ينفق ويصرف في كلما احرز رضاه سواء كان  
المنفق عليه من الذرية أو غيرها من الشيعة أو كان المصرف غير ذلك مما  
احرز فيه رضاه • وان كان لأجل دليل خاص فليذكر حتى تتأمل فيه ومن  
قائل بالتخيير بين التحليل والدفن والايدياع • وظهرت الخدشة في كل منها  
مما مر • ومن قائل بالتخيير بين الدفن والايدياع فقط • ومن قائل بالتخيير  
بين الايدياع والقسمة بين الاصناف • ومن قائل بالقسمة بين موالي الامام  
وشيعته من أهل الفقر والصلاح من غير اختصاص بطائفة خاصة وصنف  
مخصوص الى غير ذلك من الأقوال هذا ولا بد في المصرف ومن له حق  
الصرف من الرجوع الى مرتكزات المتشعبة بل العقلاء • فلنفرض سلطاناً  
عادلاً حكيماً رؤوفاً بالرعية مديراً للبرية لا هم له إلا اصلاح العباد ولا يهتم  
بشيء إلا تنظيم امور الرعية والبلاد • ولا يغفل طرفة عين عن حضرة رب  
الأرباب وليست الدنيا بحذافيرها الدنية إلا أهون لديه من جناح البعوضة  
والذباب ولا دار ولا عقار له فكيف أن يكون له حاجب وبواب ساحته  
ملجأ الضعفاء من الرعايا وسماحتها ملاذ أرباب الحوائج من البرايا •  
ثم لنفرض الله وقع من مثل هذا السلطان مال في يد رعيته ولا يمكنهم  
ايصاه الى نفسه الانفس وشخصه الأقدس أفهل يحكم الفطرة بدفن المال

ليصل اليه في المستقبل والمال • أو يحكم بالايدياع وتعطيله عن الانتفاع حتى يظهر ويرى فيه رأيه مع ما عليه من يلوذ به وينتمي اليه من الحاجة والمسكنة والفقر والفاقة ويكونون من عائلته في زمان حضوره • أفليس حفظ شئون الرعية المعتقدة بامامة مثل هذا الملك من حفظ شئون نفسه خصوصاً من تؤثر شيعته على نفسه ولو كانت به خصاصة فهل يحكمون العقلاء بدفن المال أو الايضاء به أو نحوهما مما يوجب اهماله وتعطيله بل تقطع بعدم رضاه (ع) بذلك • أو يحكمون بفطرتهم وبحسب ارتكازاتهم ان مال مثل هذا الشخص يصرف فيما يقطع برضاه بصرفه فيه مع ملاحظة الأهم فالأهم من الصرف في حوائج الذرية الطيبة وحفظه أحكام الشريعة علماً وعملاً ومرامات المرجحات من جميع الجهات واخلاص النفس من الملكات الردية كراية الصداقة والقرابة ونحوهما من الامور الدنيوية وبالجملة المناط هو الاطمينان العقلاني بأنه عليه السلام لو كان ظاهراً لصرفه في تلك المصارف وعلى هذا الوجه اعتمد جملة من الاعلام قدست أسرارهم في دار السلام • وزاد بعضهم وجهاً آخر وهو اجراء حكم مجهول المالك عليه بتعميم المالك المجهول الى من يتعذر ايصال ماله اليه لا خصوص الغير المعروف باسمه ونسبه بل قوى ذلك في الجواهر فقال (ره) واما حقته فالذي يجول في الذهن ان حسن الظن برأفة مولانا صاحب الزمان روعي وأرواح العالمين له الفداء يقتضي بعدم مواخذتنا في صرفه على المهم من مصارف الأصناف الثلاثة الذين هم عياله في الحقيقة بل ولا في صرفه في غير ذلك مما يرجح على بعضها من مصارف غيرهم • الى



أن قال : وأقوى من ذلك معاملته معاملة المال المجهول مالكة باعتبار تعذر الوصول اليه روجي له الفداء • اذ معرفة المالك باسمه ونسبه أو شخصه لا تجدي بل لعل حكم مجهول المالك باعتبار تعذر الوصول اليه للجهل به • • فيتصدق به حينئذ نائب الغيبة عنه ويكون ذلك وصولاً اليه على حسب غيره من الأموال التي يمتنع ايصالها الى أصحابها انتهى • أقول اجراء حكم المجهول المالك مع امكان حصول الاطمينان العقلاني برضاه في مصرف خاص مشكل لو لم يكن ممنوعاً •

فتلخص من جميع ما مر انَّ الامام عجل الله تعالى فرجه وجعلنا من كل مكروه فداء حيث اثنه رأس العائلة النبوية ورئسها وسيد الذرية الطيبة وزعيمها وحافظ أصل الشريعة وشئونها وحدودها لا بد وان يصرف ماله في تلك الجهات التي هي بعينها صرف ماله في شئونه ونوائبه بحيث لو ظهر ارواحنا فداء لم يصرف ماله إلا في هذه الجهات وتلكم الموارد والموضوعات بل لا يجعل نفسه الأقدس هدفاً للسهم وموردًا لما يرد عليه من الطغات اللثام إلا لصيانة الشريعة وحدودها • وابقاء الذرية الطيبة وحفظ شئونها التي هي من أهم ما يعتنى به الملك العلام فكيف بالامام وخاتم الاوصياء العظام عليهم أفضل الصلاة والسلام •

هذا كله حكم مصرف حقه عليه السلام • واما الكلام فيمن له حق الصرف وله الولاية عليه فلا بد فيه أيضاً من الرجوع الى مرتكزات العرف والعقلاء فنقول ان كان لمثل هذا الشخص الذي له أموال في يد رعيته

أشخاص متوسمون بالنيابة عنه في حفظ الشريعة والنظر في الحلال والحرام  
 مع مراعاة صلاح الأنام في أمورهم الدينية والدنيوية مع وفور العقل وكمال  
 التدبر والתיقظ في الأمور ملازمون لمخالفة الهوى وموافقة حضرة المولى  
 جلّت عظمته وتعالى • لا يغرّتهم الدنيا الفانية الزائلة بزخارف جيفتها ولا  
 الأهواء المرديّة المهلكة بمهالك خدعها • أنفسهم منهم في تعب لشدة مجاهداتهم  
 في استنباط الأحكام • والناس منهم في راحة لكثرة تحملهم مساويء اخلاق  
 الأنام في مقام ارشادهم الى الحلال والحرام • لا ترفع لهم درجة في أعين  
 الناس إلا وتزداد في خضوعهم وخشوعهم درجات • اذ لم يروا لاصل الدنيا  
 بحذافيرها قدراً ومنزلة فكيف برفع الدرجة فيها واقبال أهلها عليهم • وحينئذ  
 فهل الرعية الذين في أيديهم أموال لصاحب الغيبة يرجعون بمقتضى ارتكازاتهم  
 في كيفية الصرف والمصرف الى مثل هذا الشخص أو يبادرون الى مباشرة  
 الصرف بأنفسهم • الظاهر بل المعلوم هو الاول • مع ان مقتضى قاعدة  
 الاشتغال واصالة عدم الولاية وعدم تعيين حق الغير إلا برضاه أو رضاه  
 من يتوسم بالنيابة عنه واحتمال انطباق عنوان مجهول المالك عليه هو المراجعة  
 اليهم أيضاً • قال المحقق (ره) في الشرايع يجب ان يتولى صرف حصّة الامام  
 في الأصناف الموجودين من اليه الحكم بحق النيابة كما يتولى اداء مال  
 الغائب • انتهى • وفي الجواهر بل في الرياض نسبتته الى المتأخرين وفي المسالك  
 الى كل من أوجب صرفه بذلك • وفي المحكى عن زاد المعاد الى أكثر العلماء •  
 انتهى • وعن الشهيد (ره) في الروضة وليس له أن يتولى اخراجه بنفسه



للاصناف مطلقاً ولا لغير الحاكم فان تولاه غيره ضمن ... الخ •  
 فالفقيه المستجمع للشرائط بمنزلة الوكيل للناحية المقدسة في صرف  
 أموال صاحب الغيبة فيما يراه من المصلحة • ان قلت بعد ان كان المناط هو  
 احراز رضاه بالصرف في مصرف خاص فلم يمنع عن مباشرة المالك للمصرف  
 اذ هو أيضاً ممن علم برضاه عليه السلام بالصرف في المصرف الخاص قلنا  
 العلم برضاه بالمصرف لا يستلزم العلم برضاه بمباشرة الصرف اذ يحتمل  
 قريباً بل هو الظاهر ان يكون رضاه عليه السلام بالمصرف بمباشرة شخص  
 خاص ابقاء للزعامة الدينية وترغيباً للشيعة الى اجتماعهم على وكيله في غيبته  
 وسفيره في رعيته لما في ذلك من المصالح الكثيرة التي لا تحصى هذا مع ان  
 ملكيته عليه السلام لسهمه المبارك ليست من الملكية الشخصية المطلقة وإنما  
 هي ملكية مصرفية جهتية من حيث انه عليه السلام ملجأ العباد ورأس العائلة  
 النبوية فمن تحلى من الفقهاء الامامية بهذه الحلية وارتدى بهذا الرداء له  
 ولاية الصرف من قبله عليه السلام • ان قلت قد ادعى في المستند الاجماع  
 على ولاية المالك على تقسيمه واستتظهر ذلك من الاخبار أيضاً • قلت دعوى  
 الاجماع في مثل هذه المسئلة الخلافية غريب جداً والاستظهار من الأخبار  
 بحيث يشمل زمان الغيبة أغرب هذا مع ان الظاهر تحقق السيرة بين الامامية  
 في كل عصر في الرجوع في مصرف السهم المبارك الى الفقهاء المستجمعين  
 لشرائط الفتوى بحيث ينكرون على من خالف ذلك فلا اشكال حينئذ  
 في قول الماتن (ره) •

مسئلة ٧ النصف من الخمس الذي للامام عليه السلام أمره في زمان الغيبة راجع الى نائبه وهو المجتهد الجامع للشرائط فلا بد من الايصال اليه أو الدفع الى المستحقين باذنه والاحوط له الاقتصار على السادة ما دام لهم يكفهم النصف الآخر • واما النصف الآخر الذي للاصناف الثلاثة ••••••••••

( النصف من الخمس الذي للامام عليه السلام أمره في زمان الغيبة راجع الى نائبه وهو المجتهد الجامع للشرائط فلا بد من الايصال اليه أو الدفع الى المستحقين باذنه والاحوط له الاقتصار على السادة ما دام لهم يكفهم النصف الآخر ) هذا كله حكم سهمه المبارك الذي هو نصف الخمس ( واما النصف الآخر الذي للاصناف الثلاثة ) فاختلفت الاقوال فيه أيضاً • فمن قائل بسقوطه وكونه مباحاً للشيعه متمسكاً بالأخبار الدالة على التحليل وقد اجبنا عنها واثبتنا قصور دلالتها على ذلك في أول الكتاب فراجع ولقد أجاد في الجواهر حيث قال وبالجملة لا ريب في مرجوحية أخبار التحليل بالنسبة الى ما دل على عدمه من وجوه كثيرة فلا وجه للجمع بينهما الخ • ومن قائل بالحفظ والوصية به الى ظهور الحجة ومن قائل بوجوب دفنه الى ظهوره عليه السلام ومن قائل بالتخير بين ما ذكر وعمدة مدرك هذه الاقوال كون الخمس بتمامه للحجة عجل الله تعالى فرجه ولا بد وان يتأمل في قول القائلين بأن الخمس بتمامه له عليه السلام هل يكون مرادهم ان تمام الخمس ملك طلق له عليه السلام كسائر أملاكه المطلقة فاثبات هذا القسم من الملكية بالنسبة الى سهمه المبارك المختص به مشكل بل ممنوع فكيف بأصل الخمس وان كان مرادهم ان له عليه السلام ولاية صرف الخمس في مصارفه كما هو



فيجوز للمالك دفعه اليهم بنفسه ♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦

الظاهر وحينئذ فان كان هذه الولاية من شئون نفسه الاقدس فقط في زمان حضوره وبسط يده فبحث الفقيه عنها في زمان الغيبة ساقط من أصله ويتحقق حينئذ موضوع الدفن أو الايداع • وان كان من شئون زعامته ورياسته بحيث يصح انتقالها الى من ارتدى من نوابه بهما فيقع الكلام في أصل ثبوت هذه الولاية في غير سهمه المبارك وسيأتي الكلام فيه •

والمشهور المعروف بين المتقدمين والمتأخرين انه يصرف الى مستحقه ويقسّم بينهم • وفي الجواهر للمشهور بين الاصحاب قديماً وحديثاً نقلاً وتحصيلاً ان لم يكن المجمع عليه وللأصول والكتاب والسنة التي قد علمت قصور أخبار التحليل عن مقاومتها الخ انما الكلام في أنه ( يجوز للمالك دفعه اليهم بنفسه ) كما اختاره جمع لأصاله عدم اعتبار الاستيذان من الغير ويخشد بمعارضته بأصالة عدم الولاية على ذلك ولاطلاقات الأدلة • ويخشد بعدم ورودها في مقام بيان هذه الجهة • ولأصالة المساوات بين الخمس والزكاة ولا يعتبر الاستيذان فيها فليكن في الخمس أيضاً كذلك إلا ان يدل دليل على الخلاف ولخبر عيسى بن المستفاد عن ابي الحسن موسى ابن جعفر عن أبيه عليهما السلام ان رسول الله (ص) قال لأبي ذر وسلمان والمقداد اشهدوني على أنفسكم بشهادة أن لا إله الا الله • الى أن قال : وأن علي ابن ابي طالب وصي محمد وامير المؤمنين وان طاعته طاعة الله ورسوله والائمة من ولده وان مودة أهل بيته مفروضة واجبة على كل مؤمن ومؤمنة مع اقام الصلوات لوقتها واخراج الزكاة من حلها ووضعها في أهلها واخراج

لكن الاحوط فيه أيضاً الدفع الى المجتهد أو بأذنه لأنه أعرف بمواقعه والمرجحات

الخمس من كل ما يملكه أحد من الناس حتى يرفعه الى ولي المؤمنين وأميرهم ومن بعده من الأئمة من ولده فمن عجز ولم يقدر إلا على اليسير من المال فليدفع ذلك الى الضعفاء من أهل بيتي من ولد الائمة فمن لم يقدر على ذلك فليشيعتهم ممن لا يأكل بهم الناس ولا يريد بهم إلا الله • الى أن قال : فهذه شروط الاسلام وما بقى أكثر - الحديث (١١) ويخشى بضعف السند وقصور الدلالة ولأن السير والتأمل في اعطاء الحقوق مطلقاً يقضي بجواز المباشرة إلا أن يدل دليل على الخلاف • وللسيرة في الجملة • وعن بعض اعتبار الاذن قال في المستند لا يشترط مباشرة النائب العام وهو الفقيه العدل ولا اذنه في تقسيم نصف الاصناف على الحق للاصل خلافا لبعضهم فاشترطه ونسبه بعض الأجلة الى المشهور • الخ • وقال في الجواهر لولا وحشة الانفراد عن ظاهر اتفاق الاصحاب لأمكن دعوى ظهور الاخبار في ان الخمس جميعه للامام عليه السلام وان كان يجب عليه الاتفاق منه على الأصناف الثلاثة الذين هم عياله ولذا لو زاد كان له ولو نقص كان الاتمام عليه من نصيبه • الخ • وقد حكى عن المجلسي (ره) الميل الى اعتبار الاذن موضعين الجواهر فراجع هذا و (لكن الأحوط فيه أيضاً الدفع الى المجتهد أو بأذنه لأنه أعرف بمواقعه والمرجحات التي ينبغي ملاحظتها ) ثم اثنى على الجواهر حكم الخمس بالنسبة الى جواز النقل وعدمه مع وجود المستحق وعدمه والى الضمان وعدمه حكم الزكاة لاتحاد الطريق والتنقيح فمن منع





القريب إلا مع المرجح للبعيد • مسألة ٩ لو أذن الفقيه في النقل لم يكن عليه ضمان ولو مع وجود المستحق • وكذا لو وكله في قبضه عنه بالولاية العامة ثم اذن في نقله ••••••••••

المرجح للبعيد) والوجه في الضمان مضافاً الى اجماع المنتهى كون الحكم كذلك في الزكوة نصاً وفتوى • وظهور تسالمهم على ان الخمس مثل الزكاة في هذا الحكم بل مطلقاً إلا ما خرج بالدليل ويرسلون ارسال المسلمين ان الزكاة اصل للخمس بل في الجواهر ان الخمس زكوة في المعنى بل هو مقتضى وجوبه عوضاً عنها وبدلاً •

هذا كله حكم ما لو نقل المالك من عند نفسه واماً ( لو أذن الفقيه في النقل لم يكن عليه ضمان ولو مع وجود المستحق وكذا لو وكله في قبضه عنه بالولاية العامة ثم اذن في نقله ) مرسلين له ارسال المسلمين قال في الجواهر في كتاب الزكاة عند قول المحقق ولو لم يجد المستحق جاز نقلها الى بلد آخر ما هذا لفظه ولا عبرة باذن المستحق بعد عدم انحصار الحق فيه • فما عن الحلبي من انه ان كان السبيل مخوفاً لم يجز حملها إلا باذن الفقير • فان حمله من غير اذنه فهي مضمونة حتى تصل اليه في غير محله وان وافقه ابن زهرة مدعياً الاجماع • ويمكن ارادتهما اذن الفقيه الذي هو الولي العام لأنه هو الذي يكون اذنه اذن تمام المستحقين وحينئذ يتجه ما ذكره بل ظاهر الاستناد في كشفه دوران جواز النقل وعدمه على اذن المجتهد وعدمه قال ولا يجوز نقلها لغير المجتهد الى مواضع بعيدة مع وجود المستحق في البلد أو موضع قريب منها ولو اخرجها ونقلها لفقد المستحق وعدم



مسئلة ١٠ مؤنة النقل على الناقل في صورة الجواز • ومن الخمس في صورة الوجوب • مسئلة ١١ ليس من النقل لو كان له مال في بلد آخر فدفعه فيه للمستحق عوضاً عن الذي عليه في بلده • وكذا لو كان له دين في ذمة

مصرف آخر في البلد فلا بأس • ولا ضمان مع التلف ولو نقلها الى بعض المواضع القريبة مع وجود المستحق جاز وعليه ضمانها ما لم يكن مجتهداً أو مأذوناً منه • الخ • وقد مر مراراً ان ظاهرهم جريان ما ذكره في الزكاة في الخمس أيضاً إلا مع الدليل على الخلاف هذا مع انه مع موارد الشك في الضمان • والأصل عدمه • وأما لو وكله في القبض فالحكم فيه أوضح لأن القبض بعنوان الوكالة عن له الحق بمنزلة الدفع اليه فلا موجب للضمان حينئذ •

ثم ان ( مؤنة النقل على الناقل في صورة الجواز ) لعدم ثبوت الولاية على اخراجها من الخمس فمقتضى قاعدة الاشتغال عدم التفريغ الا بأدائه بتمامه • ولكنها ( من الخمس في صورة الوجوب ) لكونها من مصالحه حينئذ • ومقتضى قاعدة نفي الضرر عدم وجوب تحمل المالك •

ثم ان المرجع في النقل انما هو العرف ويتحقق بأن ينقل عين المال من بلد الى آخر و ( ليس من النقل لو كان له مال في بلد آخر فدفعه فيه للمستحق عوضاً عن الذي عليه في بلده • وكذا لو كان له دين في ذمة شخص في بلد آخر فاحتسبه خمساً • وكذا لو نقل قدر الخمس من ماله الى بلد آخر فدفعه عوضاً عنه ) اذ ليس ذلك كله من النقل عرفاً وان شك فيه فمقتضى الاصل الجواز أيضاً • نعم لو كان منافياً للفورية العرفية فيشكل من هذه الجهة •

شخص في بلد آخر فاحتسبه خمساً • وكذا لو نقل قدر الخمس من ماله الى بلد آخر فدفعه عوضاً عنه مسألة ١٢ لو كان الذي فيه الخمس في غير بلده فالأولى دفعه هناك ويجوز نقله الى بلده مع الضمان .....  
مسألة ١٣ ان كان المجتهد الجامع للشرائط في غير بلده جاز نقل حصة الامام عليه السلام اليه بل الأقوى جواز ذلك ولو كان المجتهد الجامع للشرائط موجوداً في بلده أيضاً بل الاولى النقل اذا كان من في بلد آخر أفضل أو كان هناك مرجح آخر • مسألة ١٤ قد مر انه يجوز للمالك أن يدفع الخمس

و ( لو كان الذي فيه الخمس في غير بلده فالاولى دفعه هناك ) لما مر في الزكواة من صحيح الحلبي ( ١٢ ) وخبر عتبة الهاشمي ( ١٣ ) المحمول على الاستحباب جمعاً واجماعات الجاريان في المقام لاصالة تساويهما في الاحكام • ولا اشكال في انه ( يجوز نقله الى بلده مع الضمان ) •

ثم الظاهر جريان ما مر في مسألة الثامنة فيما يأتي من مسألة ١٣ من غير فرق بينهما ( فان كان المجتهد الجامع للشرائط في غير بلده جاز نقل حصة الامام اليه بل الأقوى جواز ذلك ولو كان المجتهد الجامع للشرائط موجوداً في بلده أيضاً بل الاولى النقل اذا كان من في بلد آخر أفضل أو كان هناك مرجح آخر ) وقد مر وجه جميع ذلك في مطاوي الفروع السابقة في نقل الخمس الى بلد آخر اذ لا فرق ظاهراً في نقل حصة السادة أو حصة الامام عليه السلام • هذا حكم أصل النقل • وأما الضمان فان كان النقل واجباً بأن كان باذن المجتهد أو بتوكيله له في القبض ثم الاذن في النقل فلا

(١٢) و (١٣) وسائل أبواب المستحقين للزكاة باب ٣٧ حديث ١ و ٢ •



من مال آخر له نقداً أو عروضاً ولكن يجب أن يكون بقيمته الواقعية • فلو  
حسبت العروض بأزيد من قيمتها لم تبرأ ذمته وان قبل المستحق ورضى به •  
مسئلة ١٥ لا تبرأ ذمته من الخمس إلا بقبض المستحق أو الحاكم سواء كان  
في ذمته أو في العين الموجودة • وفي تشخيصه بالعزل اشكال .....••••••••••

ضمان وإلا فيثبت الضمان لو تلف بالنقل •

ثم ائّه قد مر في مسئلة ٧٥ ( ائّه يجوز للمالك ان يدفع الخمس من  
مال آخر له نقداً أو عروضاً ولكن يجب أن يكون بقيمته الواقعية ) لأصالة  
عدم الولاية له على ذلك إلا بها • وحينئذ ( فلو حسبت العروض بأزيد من  
قيمتها لم تبرأ ذمته وان قبل المستحق ورضى به ) لعدم الاعتبار برضاه واصالة  
عدم سقوط الحق إلا بالاداء • وكذا لا يجوز المصالحة بشيء يسير فان كل  
ذلك تفويت لحق الامام عليه السلام أو السادة العظام • كما لا ريب في أنه  
( لا تبرء ذمته من الخمس الا بقبض المستحق أو الحاكم سواء كان في ذمته  
أو في العين الموجودة ) لاصالة بقاء الحق وعدم سقوطه إلا بوصوله  
الى صاحبه •

( وفي تشخيصه بالعزل اشكال ) من أصالة عدم الولاية للمالك على ذلك  
 واصالة عدم تعيين الحق في المعزول • ومن جوازه في الزكاة نصاً وفتوىً  
 فيجوز في المقام كما مر مراراً من انها أصل في أحكام الخمس إلا ما خرج  
بالدليل وانّ ولاية الاخراج يستلزم ولاية العزل عرفاً وان الامانة في الحفظ  
التي تكون للمالك من الشارع الاقدس يستلزم ولاية الافراز أيضاً • وكذا  
ولاية دفع القيمة وتملك العين فانها أيضاً تدل على جواز العزل عرفاً • هذا

مسئلة ١٦ اذا كان له في ذمة المستحق دين جاز له احتسابه خمساً • وكذا في حصة الامام (ع) اذا أذن المجتهد • مسئلة ١٧ اذا أراد المالك أن يدفع العوض نقداً أو عرضاً لا يعتبر فيه رضاء المستحق أو المجتهد بالنسبة الى •••••

مع سهولة الشريعة وسماحتها المقتضية للتشخيص بالعزل أيضاً •  
 و ( اذا كان له في ذمة المستحق دين جاز له احتسابه خمساً • وكذا في حصة الامام عليه السلام اذا أذن المجتهد ) ينبغي أن يبين أولاً أن الاحتساب من طرق الأداء عرفاً أولاً • بل هو عنوان آخر في مقابل الأداء دل عليه الدليل بالخصوص فيقتصر حينئذ على موضع الدليل فقط • فاذا كان لزيد على عمر وعشرة دراهم ولعمرو عليه كذا مثلاً واحتسبا دينهما هل يقال عند المتشركة بل العقلاء انهما أديا دينيهما أو لا الظاهر هو الاول •

ثم نقول كيفية الاداء موكولة الى اختبار من عليه الحق إلا ما خرج بالدليل أولها وظيفة خاصة لا بد من اتباعها • الظاهر هو الاول إذ لو اعتبر شيء خاص فيها لشاع وبان في مثل هذه المسئلة الابتلائية • وقد اتفق النص والفتوى في الزكاة بجواز الاحتساب وقد مر مراراً انها الاصل في أحكام الخمس إلا ما خرج بالدليل • فما ورد في الزكاة ورد موافقاً للقاعدة لا مخالفاً لها حتى يقتصر على مورده • مع أن من فروع ولاية المالك على الاداء صحة الاحتساب فالاحتساب أداء عرفاً • وولاية الاداء للمالك الا ما خرج بالدليل ولا دليل على الخلاف فالقمام مبني على صدق أداء الحق عرفاً على الاحتساب وولاية المالك على أنحاء الاداء إلا ما خرج بالدليل •

و ( اذا أراد المالك أن يدفع العوض نقداً أو عرضاً لا يعتبر فيه رضاء





إلا في بعض الاحوال كما اذا كان عليه مبلغ كثير ولم يقدر على أدائه بأن

لا أقل من الشك في ولاية المالك على مثل هذا التعيين والاخراج فيستصحب بقاء المال على ملكه فيحرم على الاخذ التصرف فيه بلا اذن جديد واستيدان

مستأنف • ولا فرق فيهما بين المستحق والحاكم الشرعي •

الثالثة : ما اذا لم يكن الاعطاء لفظاً ولا بناءً مقيداً بشيء أبداً بل كان

لمحض اعطاء الخمس فقط • ولا اشكال حينئذ في صحة الاعطاء وكونه من

الخمس ومفرغاً لذمة المالك عنه وحينئذ فان رده الآخذ بالعمد والاختيار

الى المالك يكون كسائر عطاياه وهداياها فيحل له أخذه ففرغت ذمته من

الخمس مع عدم وقوع نقص في ماله • وان رده من دون عمد واختيار فيحرم

على المالك أخذه وان أخذه وجب عليه رده • ولكن فرغت ذمته من الخمس

رده أو لم يرده وان اشتغلت ذمته بمال الآخذ لو لم يرده •

الرابعة ما اذا لم يكن الاعطاء بشرط الرد ولا مع التباي عليه بل كان

الرد من مجرد الداعي فقط • فالظاهر صحة الاعطاء وفراغ الذمة عما اشتغلت

لبنائهم قدست أسرارهم على ان الداعي ليس من التقييد المعتمد في المحاورات

في شيء • كما ان تخلفه لا يضر بشيء وحينئذ فان رده الآخذ بالعمد والرضاء

يكون كسائر ما يتبرعه من الهدية والعطاء • وان لم يكن الرد برضاه يحرم على

المالك أخذه • وان أخذه وجب عليه رده وبرئت ذمته من الخمس رده أو لم

يرده وان اشتغلت ذمته بمال الآخذ لو لم يرده • هذا كله بحسب القواعد

الاولية واما الاستثناء فيقول (ره) (إلا في بعض الاحوال كما اذا كان عليه

مبلغ كثير ولم يقدر على أدائه بأن صار معسراً وأراد تفريغ الذمة فحينئذ



• صار معسراً وأراد تفريغ الذمة فحينئذ لا مانع منه إذا رضى المستحق بذلك •  
مسئلة ١٩ إذا انتقل الى الشخص مال فيه الخمس ممن لا يعتقد وجوبه  
كالكافر ونحوه لم يجب عليه اخراجه فانهم أباحوا لشيعتهم ذلك سواء كان

لا مانع منه إذا رضى المستحق بذلك ) فان كان مع تمكن المالك من الاعطاء  
بنحو الصورتين الاخيرتين فيشكل جوازه في الصورتين الأوليتين والا فلا  
بأس به ( مسئلة ١٩ إذا انتقل الى الشخص مال فيه الخمس ممن لا يعتقد  
وجوبه كالكافر ونحوه لم يجب عليه اخراجه فانهم (ع) أباحوا لشيعتهم  
ذلك سواء كان من ربح تجارة أو غيرها وسواء كان من المناكح والمساکن  
والتاجر أو غيرها ) هذه المسئلة في الجملة من المشتبهات بين الفقهاء المتأخرين  
منهم والقدماء وصدرت فيها الاخبار عن الائمة الاطهار عليهم السلام • منها  
مرسل الغوالي سئل الصادق عليه السلام فليل يا بن رسول الله ما حال شيعتكم  
فيما خصكم الله به اذا غاب غائبكم واستتر قائمكم فقال عليه السلام ما  
انصفناهم ان واخذناهم ولا احببناهم ان عاقبناهم بل نبيح لهم المساکن  
لتصح عبادتهم ونبيح لهم المناكح لتطيب ولادتهم ونبيح لهم المتاجر ليزكوا  
أموالهم الحديث (١٤) وفي صحيح ابن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال  
قال امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام هلك الناس في بطونهم  
وفروجهم لأنهم لم يؤدوا الينا حقنا ألا وان شيعتنا من ذلك وآبائهم في حل  
الحديث (١٥) وعن ضريس الكناسي قال قال أبو عبدالله عليه السلام أتدري

• (١٤) مستدرك الوسائل أبواب الانفال باب ٤ حديث (٣)

• (١٥) الوسائل أبواب الانفال وما يختص بالامام باب ٤ حديث (١)

من ربح تجارة أو غيرها وسواء كان من المناكح والمساكن والمتاجر أو غيرها ••  
 من أين دخل على الناس الزنا فقلت لا أدري فقال من قبل خمسنا أهل البيت  
 إلا لشييعتنا الاطيين فانه محلل لهم ولميلادهم الحديث (١٦) وعن ابي خديجة  
 عن ابي عبدالله عليه السلام قال قال رجل وأنا حاضر حلل لي الفروج ففزع  
 أبو عبدالله عليه السلام فقال له رجل ليس يستلك أن يعترض الطريق انما  
 يستلك خادماً يشتريها أو امرأة يتزوجها أو ميراثاً يصيبه أو تجارة أو شيئاً  
 أعطيه فقال هذا لشييعتنا حلال الشاهد منهم والغائب والميت منهم والحجي  
 وما يولد منهم الى يوم القيامة فهو لهم حلال • أما والله لا يحل إلا لمن أحللنا  
 له ولا والله ما أعطينا أحدا ذمته وما عندنا لأحد عهد ( هوادة ) ولا لأحد  
 عندنا ميثاق الحديث (١٧) وعن محمد بن مسلم عن احدهما عليهم السلام  
 قال ان أشد ما فيه الناس يوم القيامة ان يقوم صاحب الخمس فيقول يا رب  
 خمسي وقد طيبنا ذلك لشييعتنا لتطيب ولادتهم ولتركوا أولادهم الحديث (١٨)  
 وعن يونس بن يعقوب قال كنت عند ابي عبدالله عليه السلام فدخل عليه  
 رجل من القمطين فقال جعلت فداك تقع في أيدينا الاموال والارباح وتجارات  
 نعلم ان حقلك فيها ثابت وانا عن ذلك مقصرون • فقال أبو عبدالله عليه السلام  
 ما أنصفناكم ان كلفناكم ذلك اليوم الحديث (١٩) وعن الحارث بن المغيرة  
 النصري عن ابي عبدالله عليه السلام قال قلت له ان لنا أموالاً من غلات  
 وتجارات ونحو ذلك وقد علمت ان لك فيها حقاً قال فلم أحللنا اذاً لشييعتنا

(١٦) و (١٧) و (١٨) و (١٩) وسائل أبواب الانفال وما يختص بالامام



الالتطيب ولادتهم وكل من والى آبائي فهو في حل مما في أيديهم من حقنا  
 فليبلغ الشاهد الغائب الحديث (٢٠) وعن الفضيل عن ابي عبدالله عليه السلام  
 قال من وجد برد حبنا في كبده فليحمد الله على أول النعم قال قلت جعلت  
 فداك ما أول النعم قال طيب الولادة ثم قال أبو عبدالله عليه السلام قال  
 امير المؤمنين عليه السلام لفاطمة (ع) احلي نصيبك من الفيء لآباء شيعتنا  
 ليطيبوا ثم قال ابو عبدالله عليه السلام انا أحللتنا امهات شيعتنا لآبائهم ليطيبوا  
 الحديث (٢١) \*

الى غير ذلك من الأخبار الواردة في هذا المضمار وانما الكلام في المراد  
 منها فاختلفت فيه الاقوال فعن المحقق قدس سره « ثبت اباحة المناكح والمساكن  
 والمتاجر في حال الغيبة وان كان ذلك بأجمعه للامام أو بعضه • ولا يجب  
 اخراج حصة الموجودين من أرباب الخمس منه » وقال في الجواهر وان  
 كان في عباراتهم نوع اختلاف بالنسبة الى المباح هل هو الانفال أو الخمس  
 أو الاعم بل وفي بعضها انه المناكح خاصة أو هي والمتاجر والمساكن انتهى  
 ثم ان خلاصة كلماتهم الشريفة في تفسير موارد التحليل وتعيين المراد  
 منها ترجع الى احدى الاحتمالات الآتية الاول ان يكون مساق هذه الاخبار  
 مساق ما مر من الاخبار الدالة على تحليل أصل الخمس وسقوطه بعد ثبوته  
 والعفو عنه بعد تشريعه وانما ذكر هذه الثلاثة تليياً واهتماماً بها • وفيه

(٢٠) و (٢١) وسائل أبواب الانفال وما يختص بالامام باب ٤ حديث

(٩) و (١٠) \*

ما مر سابقاً من أن احتمال السقوط بعد الثبوت ساقط من أصله على ما مضى  
 تفصيله فراجع • الثاني : أن المراد بهذه الثلاثة عدم الخمس في ما يصرف  
 فيها من الأرباح لكونها من المؤنة المستثناة • وفيه انه لا اختصاص باستثناء  
 المؤنة بهذه الثلاثة بل هي مستثناة مطلقاً سواء صرفت في هذه الثلاثة أو في  
 غيرها على ما تطابقت عليه الأخبار وكلمات فقهاءنا الأختار من أن الخمس  
 بعد المؤنة مطلقاً • وقد مر ما يتعلق بها في خمس الأرباح فراجع • الثالث •  
 أن المراد خصوص ما يكون من الأتقال فانها مباحة في زمن الغيبة كما سيأتي  
 انشاء الله تعالى • وفيه انه لا وجه للتخصيص بعد ظهور الأدلة في التعميم •  
 الرابع : أن المراد الأموال التي تنقل إلى الشيعة ممن لا يعتقد الخمس كالكافر  
 ونحوه مع أن فيها الخمس وهذا هو الحق • قال صاحب الجواهر (ره) فلا  
 ريب في إجمال عبارات الأصحاب في هذا المقام وسماجتها وعدم وضوح المراد  
 منها أو عدم صحته • بل يخشى على من أمعن النظر فيها مريداً أرجاعها إلى  
 مقصد صحيح من بعض الأمراض العظيمة قبل أن يأتي بشيء • وظني انها  
 كذلك مجملة عند كثير من أصحابنا وإن تبعوا في هذه الألفاظ بعض من  
 تقدمهم ممن لا يعلمون مرادهم • وليتهم تركونا والأخبار فإن المحصل  
 من المعتبر فيها أوضح من عباراتهم إذ هو إباحتهم حقوقهم التصرفية والمالية  
 كالأتقال مطلقاً سواء كان ابتداء حصولها في أيدينا أو انتقلت إلينا من يد غيرنا  
 ممن خالفنا في الدين حتى ما يحصل للشيعة من الغنائم مع سلاطين الجور  
 مناكح وغيرها • إلى أن قال : وكذا حقوقهم من الأختاس التي هي لهم



وقبيلهم ومما حصل وثبت استحقاقهم اياه في يد غيرنا ممن خالفنا من سائر الفرق تشبثوا بصورة الاسلام أولا • فأباحوا لنا سائر التصرفات بما في أيديهم من مآكل ومشرب ومنكح ومتجر ومسكن واستيهاب وهدايا وعطايا وميراث وغير ذلك • وان علمنا ثبوت حقوقهم فيها للحكمة التي أشاروا لها في المتواتر من أخبارهم وهي تركية شيعتهم وطيب ولادتهم حيث علموا انه لا بد لشيعتهم من الاختلاط معهم والبيع والشراء منهم وانهم لا يمكنهم اعتزالهم عنهم بوجه من الوجوه • الخ أقول وفي محكى البيان « لأن الروايات ظاهرها العموم وعليه اطباق الاصحاب الامامية » وبعد عموم الروايات واطباق الاصحاب وشهادة الاعتبار وقول مثل صاحب الجواهر الذي هو لسان الفقهاء المتأخرين قدست أسرارهم لا ينبغي مجال لذكر سائر الاقوال وتزييفها • فما أفتى به الماتن (ره) هو الحق •

## - الانفال -

يسئلونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول واتقوا الله واصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله ان كنتم مؤمنين • وهي زيادة في الثروة المالية خص الله جل جلاله بها خليفته في بلاده وسلطان الحق في عباده كي ينفق منها ما يشاء فيما يراه ويعطى منها ما أراد لمن يريد • اذ الرياسة في النشأة الفانية المادية ولو كانت إلهية لا تدور الا على المال وبسط اليد فيه فأزاح الله تعالى عن نبيه ووليه هذه العلة اكمالاً للنعمة واتماماً للحجة وتشبته الادلة الثلاثة • فمن الكتاب ما تتلى في مطلع سورة الانفال • ومن السنة ما

استفاض عنهم عليهم السلام مثل قول الصادق (ع) في الصحيح نحن قوم فرض الله طاعتنا لنا الانفال ولنا صفو المال الحديث (٢٢) ومن الاجماع تسالم الاصحاب عليه في الجملة بل كونه من ضروريات الفقه كذلك \*

إنما الكلام في جهتين : الاولى في أقسامها : فمن المتفق عليه بين الفقهاء الارض التي لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب \* فعن علي ابن اسباط عن ابي الحسن موسى عليه السلام ( في حديث ) قال : ان الله لما فتح على نبيه صلى الله عليه وآله فذلك وما والاها لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب فأنزل الله على نبيه (ص) وأت ذا القربى حقه فلم يدر رسول الله (ص) من هم فراجع في ذلك جبرئيل وراجع جبرئيل ربه فأوحى الله اليه ان ادفع فذلك الى فاطمة عليها السلام \* الى أن قال : حدثنا منها جبل أحد وحدثنا منها عريش مصر وحد منها سيف البحر وحدثنا منها دومة الجندل قيل له كل هذا قال نعم ان هذا كله مما لم يوجف أهله على رسول الله (ص) بخيل ولا ركاب الحديث (٢٣) وعن سماعة بن مهران عن ابي جعفر قال سألته عن الانفال فقال كل أرض خربة أو شيء يكون للملوك فهو خالص للامام وليس للناس فيها سهم قال ومنها البحرين لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب الحديث (٢٤) وعن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له ما يقول الله يسئلونك عن الانفال

(٢٢) وسائل أبواب الانفال وما يختص بالامام باب ٢ حديث (٢) \*

(٢٣) و (٢٤) وسائل أبواب الانفال وما يختص بالامام باب ١ حديث

\* ( ٥ ) و ( ٨ )



قل الانفال لله والرسول وهي كل أرض جلا أهلها من غير ان يحمل عليها بخيل ولا ركاب ولا رجال فهي نفل لله وللمرسول (ص) الحديث (٢٥) وعن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن الانفال فقال ما كان من الارض باد أهلها ( وكذا في غير ذلك الانفال ) هو لنا وقال سورة الانفال فيها جدد الانف وقال ما افاء الله على رسوله من أهل القرى فما أوجفتهم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلم رسله على من يشاء قال النبي ما كان من أموال لم يكن فيها هراقة دم أو قتل • والانفال مثل ذلك هو بمنزلة الحديث (٢٦) وعن محمد بن مسلم قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول الانفال هو النفل وفي سورة الانفال جدد الانف قال وسألته عن الانفال فقال كل أرض خربة أو شيء كأن يكون للملوك وبطون الاودية ورؤوس الجبال وما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب فكل ذلك للامام (ع) خالصاً الحديث (٢٧) وعن داود بن فرقد عن ابي عبدالله عليه السلام ( في حديث ) قال قلت وما الانفال قال بطون الاودية ورؤوس الجبال والآجام والمعادن وكل أرض لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب وكل أرض ميتة قد جلى أهلها وقطابع الملوك الحديث (٢٨) الى غير ذلك من الاخبار المستفيضة ومقتضى اطلاقها عدم الفرق بين ان انجلى عنها أهلها أو اسلموها للمسلمين طوعاً • ومنها الارض الموات التي لا ينفع بها الا بتعميرها واصلاحها لخبر

(٢٥) و (٢٦) و (٢٧) و (٢٨) وسائل أبواب الانفال باب ١ حديث

حماد بن عيسى عن بعض أصحابنا عن العبد الصالح عليه السلام ( عن حديث )  
 قال وللإمام عليه السلام صفو المال ان يأخذ من هذه الاموال صفوها •  
 الجارية الفارهة • والدابة الفارهة • والثوب • والمتاع مما يجب أو يشتهي  
 فذلك له قبل القسمة وقبل اخراج الخمس • وله أن يسد بذلك المال جميع  
 ما ينوبه من مثل اعطاء المؤلفه قلوبهم وغير ذلك مما ينوبه • فان بقى بعد  
 ذلك شيء اخرج الخمس منه فقسمه في أهله وقسم الباقي على من ولي  
 ذلك • وان لم يبق بعد سد النوائب شيء فلا شيء لهم • الى ان قال : وله  
 بعد الخمس الانتقال والانفال كل أرض خربة باد أهلها • وكل أرض لم  
 يوجف عليها بخيل ولا ركاب ولكن صالحوا صلحاً واعطوا بأيديهم على  
 غير قتال • وله رؤوس الجبال وبطون الأودية والآجام وكل أرض ميتة لا رب  
 لها • وله صوافي الملوك ما كان في أيديهم من غير وجه الغصب لان الغصب  
 كله مردود • وهو وارث من لا وارث له يعول من لا حيلة له • وقال : ان  
 الله لم يترك شيئاً من صنوف الاموال الا وقد قسمه فأعطى كل ذي حق  
 حقه • الى أن قال : والانفال الى الوالي • كل أرض فتحت أيام النبي  
 الى آخر الابد • وما كان افتتاحاً بدعوة أهل الجور وأهل العدل • لأن  
 ذمة رسول الله (ص) في الاولين والآخرين ذمة واحدة • لأن رسول الله (ص)  
 قال • المسلمون اخوة تتكافأ دماءهم يسعى بذمتهم أدناهم الحديث (٢٩)  
 وخبر محمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام انه سمعه يقول إن الانفال





الماء عليها كانت للامام عليه السلام وظهور الاتفاق قولهم وكل أرض ميتة لا رب لها في خبر حماد وكل أرض لا رب لها في خبر ابي بصير وكل أرض ميتة قد جلا أهلها في خبر ابن فرقد فان عدم الرب والصاحب عبارة اخرى من عدم العمران غالباً • هذا مضافاً الى ما دل على ان الارض كلها للامام عليه السلام إلا ما خرج بالدليل •

ومنها رؤوس الجبال وبطون الاودية والآجام (١) • والمستند مضافاً الى اتفاق الاصحاب ما مر من خبر ابن مسلم وخبر داود بن فرقد ومقتضى ظاهر بل تصريح قول بعضهم ان المراد برؤوس الجبال هي مع ما يكون فيها من النبات والاشجار والاحجار وعدم الفرق في هذه الثلاثة بين ما كان في أرض الامام عليه السلام أو الارض المفتوحة عنوة أو غيرها • نعم ما كان ملكاً لاحد فصار آجمة فهو باق على ملك مالكة •

ومنها القطايع والصفايا التي هي للملوك فعن ابي عبدالله عليه السلام في خبر ابن فرقد قطايع الملوك كلها للامام (ع) وليس للناس فيها شيء الحديث (٣٣) وعن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن صفو المال قال الامام يأخذ الجارية الروقة والمركب الفاره والسيف القاطع والدرع قبل أن تقسم الغنيمة فهذا صفو المال الحديث (٣٤) وقد مر خبر حماد أيضا ان

(١) الآجام جمع آجمة بالتحريك هي الارض الملتفة بالقصب أو المملوة

من سائر الاشجار •

(٣٣) و (٣٤) وسائل أبواب الانتفال باب ١ حديث ٤ و ١٥ •



له صوافي الملوكة • والمراد بالقطايع الاراضي التي اختصها الملك لنفسه •  
 والمراد بالصوافي والصفايا الاموال المنقولة التي اختصها الملك لنفسه •  
 ومنها صفو الغنيمة كفرس جواد وثوب فاخر وجارية حسناء وسيف  
 قاطع ودرع فاخر ونحو ذلك كما مر في خبر ابي بصير وغيره فراجع •  
 ومنها الغنائم التي ليست باذن الامام (ع) وقد مر تفصيله في بحث  
 الغنيمة فراجع ومنها ارث من لا وارث له اخبر ابان بن تغلب عن ابي  
 عبدالله عليه السلام في الرجل يموت ولا مولى • قال : هو من أهل هذه  
 الآية يسئلونك عن الانفال • الحديث (٣٥) وفي صحيح ابن مسلم عن ابي  
 جعفر عليه السلام من مات وليس له وارث من قرابته ولا مولى عتاقه قد  
 ضمن جريرته فما له من الانفال • الحديث (٣٦) وقول مولانا الصادق (ع)  
 في الصحيح من مات وترك ديناً فعلينا دينه والينا عياله • ومن مات وترك  
 مالاً فلورثته ومن مات وليس له موالى فماله من الانفال • الحديث (٣٧)  
 الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة وعن صاحب الجواهر (ره) ثم انه كان على  
 المصنف ذكر ميراث من لا وارث له غير الامام هنا من الانفال اذ هو كذلك  
 عند علمائنا اجمع كما في المنتهى انتهى •

ومنها المعادن التي لم تكن لملك خاص تبعاً للارض أو بالاحياء فقد  
 اختلفت الاقوال فيها فمن قائل بأنها مطلقا للامام عليه السلام ومن قائل بأن

• (٣٥) وسائل أبواب الانفال باب ١ حديث (١٤)

• (٣٦) و (٣٧) ارث الوسائل أبواب ولاء ضمان الجريرة والامامة

باب ٣ حديث (١) و (٤) •

الناس فيها شرع سواء مطلقا ومن قائل بالتفصيل الذي قلناه وهو الاقوى  
 جمعا بين ما مر من الاخبار في خمس المعدن ومثل خبر اسحق ابن عمار قال  
 سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الانفال • فقال : هي القرى التي قد خربت  
 وانجلى أهلها فهي لله وللرسول وما كان للملوك فهو للامام عليه السلام وما  
 كان من الارض بخربة لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب وكل أرض لا رب  
 لها والمعادن منها ومن مات وليس له مولى فما له من الانفال الحديث (٣٨)  
 وخبر ابي بصير المذكور •

الجهة الثانية في حكم الانفال في زمن الغيبة والظاهر اباحة جميع الانفال  
 للشيعة في زمن الغيبة على وجه يجري عليها حكم الملك من غير فرق بين الغني  
 والفقير منهم نعم الاحوط ان لم يكن أقوى اعتبار الفقير في ارث من لا وارث  
 له بل الاحوط تقسيمه في فقراء بلده واحوط من ذلك ان لم يكن أقوى  
 ايصاله الى نائب الغيبة كما سيأتي تفصيله في كتاب الارث انشاء الله تعالى  
 كما ان الاقوى حصول الملك لغير الشيعة أيضا بحيازة ما في الانفال من  
 العشب والحشيش والحطب وغيرها بل وحصول الملك لهم أيضا في الموات  
 بسبب الاحياء • والوجه في ذلك كله عموم أدلة الاحياء وقد مر بعضها  
 وسيأتي بعضها الآخر في محله انشاء الله تعالى • وفي الجواهر وكيف كان  
 فهذه الاخبار المعتبرة الكثيرة التي كادت تكون متواترة المشتملة على  
 التحليل العجيب والسر الغريب يشرف الفقيه على القطع بأباحتهم لشيعتهم



في زمن الغيبة بل والحضور الذي هو كالغيبة في قصور اليد وعدم بسطها كسائر حقوقهم عليهم السلام في الانفال بل وغيرها مما كان في أيديهم وأمره راجع اليهم مما هو مشترك بين المسلمين ثم صار في أيدي غيرهم من أعدائهم ولا يخفى حيث انّ الماتن قدس الله سره لم يذكر الانفال ذكرناها من كتاب وسيلة النجاة لفقهاء عصره قدس الله تعالى سره .

وليكن هذا آخر ما قدر الله تعالى بحثه وبيانه في المقام ونعترف بالقصور في هذا المجال بل التقصير عن أداء حق الخمس والانفال وليس هذا المقدار اليسير إلا من عنايات صاحب هذه البقعة المباركة صلى الله عليه وعلى المعصومين من ذريته . فكم من ذرة بلغت بعناياته الى الذروة العليا . وكم من ضعيف أخذ بيده فوصل به الى أقصى الدرجات العلى وليس لنا فيه صلوات الله عليه إلا هذا الامل والرجاء كما اني اعترف بقصوري عن أداء شكر من وازرني في هذه الوجيزة خصوصاً حضرة سيدنا الاستاذ مد ظله العالی . ونسئل الله تعالى أن يوفقنا لابرار بقية الأبواب الفقهية التي ضبطنا تقريرها بهذا النهج من بحثه الشريف الى الطبع والنشر وقد قدمنا جزء الخمس لسهولته بالنسبة اليها وعدم مساعدة الظروف لها .  
والحمد لله أولاً وآخراً .

ملاحظة : - لا يخفى إن مزج الشرح بالمتن وذكر المتن بالتمام في مطلع الصفحات يستلزم التكرار لا محالة ولكنه ليس من التكرار الغير المرضي بل هو من جمع شيئين مستقلين في واحد تحفظاً عليهما .

# الفهرست

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
أي نوع منها		الاهداء	٣
٢٠ في كيفية الحق الخمسي		التفريط	٤
٢١ بيان ملكية الامام (ع) للاشياء		مقدمة المؤلف	٥
٢٢ فيما دل على التفويض الى الائمة		الخمس	٧
عليهم السلام		٨ في الاحتمالات الممكنة في الخمس	
٢٣ بيان معنى التفويض الى الائمة		٩ فيما يمكن ان يستفاد من الاخبار	
عليهم السلام		١٠ في استفادة الحكم التكليفي والوضعي	
٢٤ خلاصة ما استفيد من الادلة في الخمس		١١ بيان بعض اخبار الباب	
٢٥ في الادلة الدالة على وجوب الخمس		١٢ بيان اخبار الباب وما يستفاد منها	
٢٨ فيما يمكن ان يستدل على الاباحة		١٣ بيان ان الخمس حق أو ملك	
والجواب عنه		١٥ التشكيك في كون الخمس من قبيل	
٣١ تحقيق الجواب عن أدلة الاباحة		الحق	
٣٣ الاحتمالات في الاباحة وأقسامها		١٦ الفرق بين الحكم والحق والملك	
٣٤ في عدم صحة الاعتماد على اخبار		١٧ الفرق بين حق الرهانة والجنائية	
التحليل		١٨ في استفادة كون الخمس من الحقوق	
		١٩ في ان الخمس من الحقوق وانه من	



الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٥	في ان مصرف الخمس الارباح	٥٢	مراتب الحب والبغض
	مصرف سائر أقسام الخمس	٥٣	بعض ما ورد في الناصب
٣٦	توجيه ما دل على طيب الولادة	٥٤	ماورد في الناصب وبيان معناه
٣٧	في ان المراد من الغنيمة مطلق الفائدة	٥٥	حكم مال الناصب
٣٩	وجوب الخمس في الغنيمة	٥٦	حكم مال البغات
٤٠	في عدم الفرق بين ما حواه العسكر وغيره	٥٧	حكم مال البغات وما يشترط في الغنيمة
٤١	موارد الاستثناء من الغنيمة	٥٨	حكم اعتبار النصاب في الغنيمة
٤٣	فيما اذا كان الغزو بغير اذن الامام عليه السلام		وحكم السلب
٤٤	في استظهار عدم اعتبار المقاتلة في الغنيمة	٥٩	بيان موضوع المعدن
٤٥	أقسام الجهاد	٦٠	اخبار المعدن
٤٦	أقسام الكفار	٦١	اقسام اخبار المعدن
٤٧	في ان الحربى من المباحات الاولية	٦٢	حكم المعدن
٤٨	بعض احكام الحربى وأقسام الغنيمة	٦٣	فيما لو شك في شىء انه من المعدن
٤٩	تفصيل الغنيمة وبعض أحكامها	٦٤	في ان التملك بالحيازة قهري أو قصدي
٥٠	بعض افراد الغنيمة وفروعها	٦٥	فيما يتعلق بحديث الحب
٥١	معاني النصب وما يتعلق به	٦٦	اعتبار النصاب في المعدن
		٦٧	بيان الاقوال في نصاب المعدن
		٦٨	اعتبار النصاب في المعدن

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
المالك		٦٩ احكام المعدن	
٩٠ حكم المال في مورد الشك في اضافته		٧٠ اقسام الاخراج من المعدن	
الى محترم المال		٧١ عدم اعتبار التصفية في خمس المعدن	
٩١ حكم صورة الشك في تحقق الاضافة		٧٢ احكام المعدن	
٩٢ عدم الفرق بين ما عليه الاثر وغيره		٧٣ كون اليد إمارة الملكية	
٩٣ أدلة وجوب الخمس في الكنز		٧٤ اقسام الارضين	
٩٤ حكم الكنز في الارض المتباعة		٧٦ انواع الملكية	
٩٥ سماع الدعوى بلا معارض		٧٧ حكم ما يستخرج من الارض الموات	
٩٦ بعض احكام التداعي		٧٩ استيجار الغير لاجراج المعدن	
٩٧ نصاب الكنز		٨٠ اعتبار القصد في الاحياء وعدمه	
٩٨ الكنز في الارض المستأجرة والمستعارة		٨١ بعض أحكام المعدن = الغوص خطأ	
٩٩ اقسام الكنز واحكامها		٨٢ اقسام الاتجار بما فيه حق الغير	
١٠٠ اقسام الكنز		٨٣ خبر الأزرى وما يتعلق به	
١٠١ بعض اقسام الكنز		٨٤ ما يتعلق بوجوب الفحص والاختبار	
١٠٢ حكم ما يوجد في جوف السمكة		٨٥ بحث الكنز وما يتعلق به	
١٠٤ نقل بعض الاخبار		٨٦ الفرق بين الكنز وغيره	
١٠٦ الرابع الغوص		٨٧ بعض موارد استعمال الكنز	
١٠٧ الغوص وما يتعلق به		٨٨ اصالة احترام الدم والمال والعرض	
١٠٩ اقسام الغوص وبعض أحكامه		٨٩ احترام المال يدور مدار الاضافة الي	



الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١١١	اعتبار قصد الحيازة في الغوص	١٢٩	صور المال المختلط واحكامها
	وعدمه	١٣٠	بعض صور المخلط
١١٢	الاعراض عن شيء وحكمه	١٣١	لو علم المالك في عدد محصور
١١٤	فروع الغوص	١٣٢	اذا كان حق الغير في الذمة
١١٥	حكم العنبر ونصابه	١٣٣	صور المجهول المالك واحكامها
١١٦	العنبر وما يتعلق به	١٣٤	بعض صور المجهول المالك
١١٧	حكم المال المختلط	١٣٥	لو تبين المالك بعد اخراج الخمس
١١٨	الاخبار الواردة في المال المختلط	١٣٦	فيما استدل على الضمان وتزييفه
١١٩	حكم المال المختلط	١٣٧	حكم الضمان لو ظهر المالك
١٢٠	بعض الاخبار الواردة في الربا	١٣٨	لو علم أن الحرام ازيد من الخمس
١٢١	بعض احكام المال المختلط	١٣٩	لو كان الحرام معيناً فخلطه بالحلال
١٢٢	ثقل موثق على بن حمزة	١٤٠	بعض احكام الحلال المختلط بالحرام
١٢٣	في المال المختلط وحكم مجهول المالك	١٤١	التصرف في المال المختلط
١٢٤	بعض احكام مجهول المالك	١٤٢	بعض احكام المال المختلط
١٢٥	صور المال المختلط	١٤٣	التصرف في المال المختلط
١٢٦	فيما يتعلق بالمال المختلط	١٤٤	احكام المال المختلط
١٢٧	حكم العلم الاجمالي في الماليات	١٤٥	الارض المشتراة من المسلم
١٢٨	فروع المال المختلط	١٤٦	خمس الارض المشتراة من المسلم
		١٤٧	خمس الارض التي اشتراها الذمي

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٥١	فروع خمس الارض اشتراها الذمي	١٦٤	تعلق الخمس بكل فائدة
١٥٠	فروع الارض المشتراة من المسلم	١٦٥	حكم عوض الخلع ومطلق الميراث
١٤٩	ما يتعلق بالارض المشتراة من المسلم	١٦٦	تعلق الخمس بالصدقات الواجبة
	من المسلم	١٦٧	ثبوت الخمس في الصدقات الواجبة
١٥٢	السابع ما يفضل عن مؤنة السنة	١٦٨	ثبوت الخمس في الصدقات المندوبة
١٥٣	خمس الارباح	١٦٩	اقسام الزيادة وحكمها
١٥٤	بيان اخبار الباب وما يتعلق بها	١٧٠	في اقسام ارتفاع القيمة
١٥٥	في الاخبار الواردة في الارباح	١٧١	في اعتبار الحول وعدمه
	والاستفادة	١٧٢	في عدم اعتبار الحول في الارباح
١٥٦	بيان اخبار الباب	١٧٤	في ملاحظة مجموع الفوائد
١٥٧	بيان الروايات والجمع بينها	١٧٦	في عدم استقرار الربح والفائدة
١٥٨	في استفادة مطلق الفائدة من	١٧٧	خمس رأس المال وما يتعلق به
	الادلة	١٧٨	بيان مبدأ السنة
١٦٠	فيما يورد على ان المراد مطلق	١٧٩	سنة المؤنة وما يتعلق بها
	الفوائد والجواب عنه	١٨٠	في استثناء المؤنة
١٦١	تعلق الخمس بكل فائدة	١٨١	المراد من المؤنة هي المتعارف منها
١٦٣	تعلق الخمس بميراث الذي	١٨٢	اقسام صرف المال
	لا يحتسب	١٨٣	فيما يتعلق بالاسراف
		١٨٦	المؤنة وما يتعلق بها



الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
دون الاعتقادي		١٨٩ حكم ما زاد عن المؤنة	
٢٠٨ عدم جواز التصرف قبل اداء الخمس		١٨٨ في ان المناط هو الصرف الفعلي	
وحكم جعل الغوص مكتسبا		١٩٠ اقسام المؤنة واحكامها	
٢٠٩ فروع المؤنة وما يتعلق بها		١٩١ اقسام المؤنة وحكمها وحكم الشك	
٢١٠ في عدم اعتبار البلوغ في الخمس		في المؤنة	
٢١١ تقسيم الخمس وما يتعلق به		١٩٢ مصارف الحج وحكمها	
٢١٣ السهم المبارك وما يتعلق به		١٩٣ حصول الاستطاعة من الربح واحكامه	
٢١٤ فائدتان		١٩٤ اقسام الدين وموارد كونه من المؤنة	
٢١٥ شرائط المستحقين للخمس		١٩٦ في عدم اعتبار الحول في الارباح	
٢١٦ ما يعتبر في مستحق الخمس		١٩٧ موارد جبران الخسران وعدمه	
٢١٧ عدم اعتبار العدالة وعدم وجوب البسط		٢٠١ ولاية المالك على دفع العين أو القيمة	
٢١٨ يعتبر في مستحق الخمس الانتساب		٢٠٢ عدم صحة نقل الخمس الى الذمة	
بالأب الى هاشم		٢٠٣ حكم المعاملة قبل اداء الخمس	
٢١٩ دليل اعتبار الانتساب بالأب الى هاشم		٢٠٤ جواز تصرف المالك في العين مع بقاء مقدار الخمس	
٢٢٠ لا فرق في المنسوب الى هاشم بين		٢٠٥ لو اتجر بما فيه الخمس وفي اثناء الحول أو بعد تمامه	
٢٢١ الدفع الى مجهول الحال وواجب النفقة		٢٠٦ حكم نقل الخمس الى الذمة	
النفقة		٢٠٧ في ان المناط في الربح على الواقعي	

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٢٢	اعتبار الفقير في مستحق الخمس	٢٣٦	جواز دفع الخمس من مال آخر
٢٢٣	الاقوال في السهم المبارك	٢٣٧	جواز احتساب الدين من الخمس
٢٢٥	مصرف السهم المبارك	١٣٨	اقسام اخذ الخمس ورده الى المالك
٢٢٧	من له ولاية صرف السهم المبارك	٢٤٠	اذا انتقل الى الشخص مال فيه
٢٢٨	ولاية الفقيه الجامع للشرائط على		الخمس
	السهم المبارك	٢٤١	الاخبار الواردة في اباحة المناكح
٢٢٩	الاقوال في سهم السادة	٢٤٢	اباحة المناكح والمسكن والمتاجر
٢٣٠	هل للمالك ولاية على صرف سهم	٢٤٣	اباحة حقوقهم عليهم السلام للشيعة
	السادة اليهم اولا	٢٤٥	الانقال وما يتعلق بها
٢٣١	هل يشترط الاستيذان من المجتهد	٢٤٦	اقسام الانقال = (٢٤٨)
	في اعطاء سهم السادة اولا	٢٤٧	الانقال والاخبار الواردة فيها
٢٣٢	نقل الخمس وما يتعلق به = (٢٣٥)	٢٥١	الانقال وحكمها في زمن الشيعة
٢٣٤	حكم النقل وما يتعلق به		تم الفهرست



## جدول الخطأ والصواب

الصفحة السطر	الخطأ	الصواب	الصفحة السطر	الخطأ	الصواب
١٥	لا يدل	لا يد	٤٦	١٥	يعتقد
١٧	منزلة منزلة	منزلة منزلة	٥٠	١٨	فيكون
٢١	تصيب	تثيب	٥٣	٧	المتيقين
٢٢	٢٤	٣٣	٥٣	٨	للغة
			٥٣	٨	ببعضهم
٢٣	١١		٥٦	١٤	والآلات
٢٦	١		٥٩	١٨	يقايل
٢٦	١٦		٦١	١	والمرد
٢٨	١٠		٦١	١١	المرد
٢٨	١٦		٦١	١٣	والمحقاته
٣٤	١٣		٦١		رقم (٣٧) وسایل أبواب = الخ
					البحار ج ٢٠ ص ٤٠ ط ق
			٦٤	١٢	الجوار
			٦٦	٤	عشرون
			٦٧	٦	ما رويه
			٧٣	٨	أو العصية
			٧٤	٤	احترام لعمله لعدم احترام عمله

الصفحة السطر	الخطأ	الصواب	الصفحة السطر	الخطأ	الصواب
٨٠	١٠ معنونة	معنون	١٣٦	٥	بعد لك
٨٣	٩ امره لصاحب	أمره قال	١٣٧	١١	انه قاعدة
		(ع) لصاحب	١٤٥	١٢	بالعدل
٨٦	٤ العناون	العناوين	١٤٦	٧	ومصرفه غيره
٨٨	٨ العلائية	العقلانية			مصرف غيره
٩١	٥ بمنزته	بمنزلة	١٤٦	٥	عليه
٩١	٦ فعلي	فعليّ	١٤٩	١٣	تقييد
٩٦	١٣ الاحق	اللاحق	١٥٠	١	لو شرط الى لو اشترط
٩٧	٤ ما يجاب	ما يجب			بي محمد الى ابي محمد
٩٨	٥ المقام	المقامات	١٥٨	١٤	من أب
١٠٦	٦ تبين	زائد احذف	١٦٠	١٢	ومعبر
١١٥	١٣ ولها فروع	ولها انواع	١٦١	١٧	فعبارات
١١٧	٣ فلا	بلا	١٦٢	٣	والاستيجارية
١١٧	٧ على	عن	١٦٢	١٦	الزراعات
١١٨	رقم (٦) حديث (٣)	حديث (٢)	١٦٤	١٠	المجاز له
١٢٣	١٩ يدل على	يدل دليل على	١٦٥	١٣	اذ دليل
١٢٤	رقم (١٣) وسائل باب	وسائل	١٦٨	٣	اذ اداه
		أبواب لقطه	١٦٨	٨	رده
١٣٢	٥ وجوبه	وجوده	١٦٨	١٠	فيها اذا

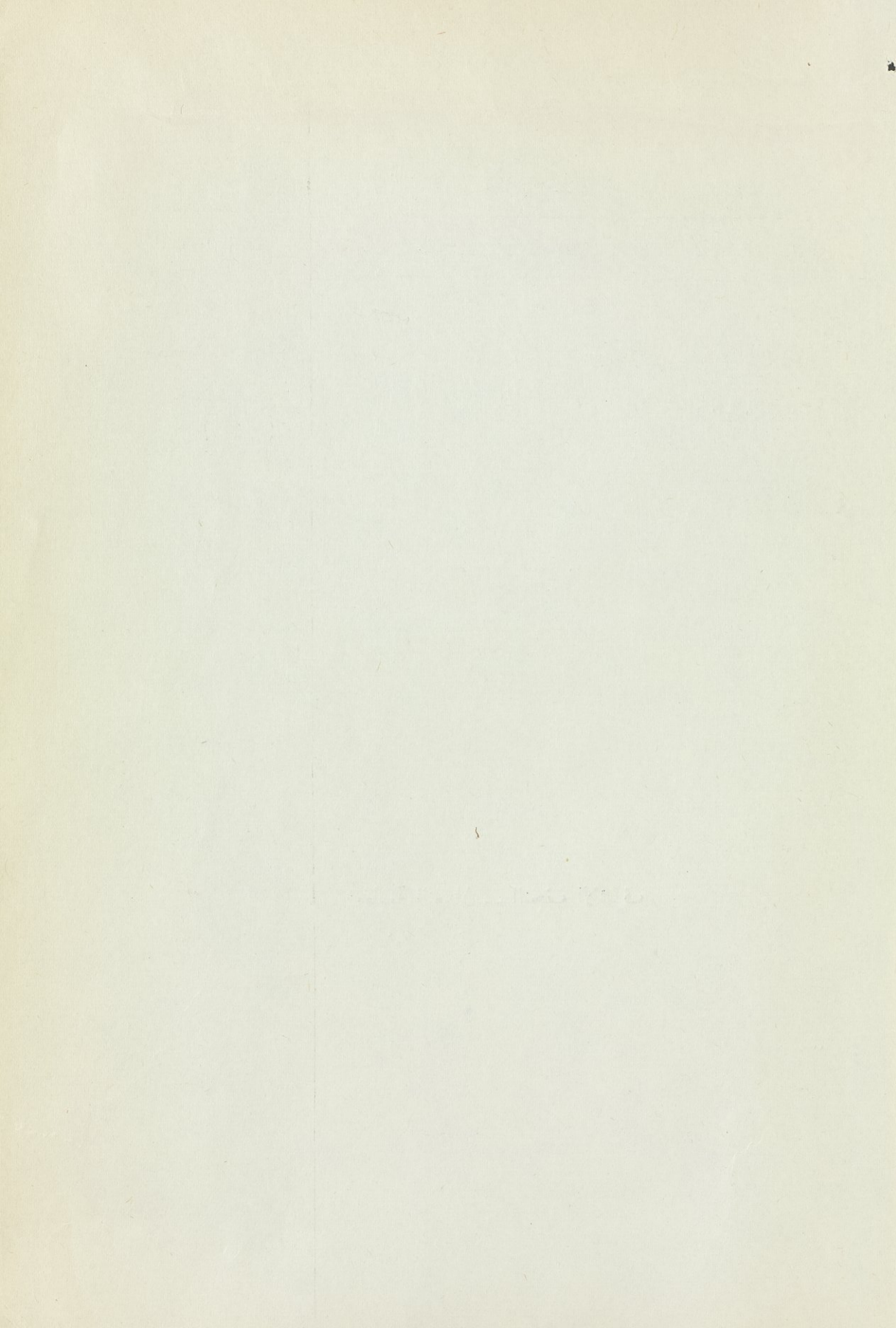


الصفحة السطر	الخطأ	الصواب	الصفحة السطر	الخطأ	الصواب
١٦٨	١٠	قليل	١٧٩	١	والابتداء والابتلاء
١٦٨	١٣	ان المواد	١٧٩	٨	والابتداء والابتلاء
١٧٤	٥	فيحصل	١٨٣	١	الابتدائية قل الابتلائية قل
١٧٥	١٧	في عام	٢٢٤	١٩	ايصله ايصاله
١٧٥	١٩	وبين	١٣١	١٦	موضعين في موضعين
١٧٥	١٨	نه			الجواهر من الجواهر
١٧٦	١٢	صنف	٢٣٧	١١	الى اختبار الى اختيار

### استدراك

سقط في الطبع عن ص ٤٧ س ٣ بعد جملة ثم ارتدَّ فهو الملتى هذه العبارة ( بناءً على عدم كفاية الاسلام الحكمي في تحقق الارتداد الفطري كما قوَّاه في الجواهر فقال في كتاب الحدود بل ليس في النصوص اطلاق يوثق به على الاكتفاء بصدق الارتداد مع الاسلام الحكمي ولعله لا يخلو عن قوة : انتهى • وحينئذٍ فالملتى كل كافر لم يحكم باسلامه فأسلم ثم اختار الكفر سواء انعقدت نطقته في حال اسلام أحد أبويه أولاً ) •

وسقط خط الفاصل بين المتن والشرح في ص ١١٣ بين س ١ و س ٢ وفي ص ١٥١ بين س ٦ و س ٧ وفي ص ١٦٩ بين س ٢ و س ٣ وربما سقط من المتن بعض الكلمات في الطبع ولكنه ذكر في الشرح كما في ص ٨٢ أو بالعكس واكتفينا بصحة كون كل واحد منهما قرينة على الآخر ولم نضبها في الجدول •





مطبعة النعمان - النجف الاشرف









LIBRARY  
OF  
PRINCETON UNIVERSITY



cton University Library



32101 072239682